المكتبة السعودية

سلسلة تصدر عن جمعية الثقافة والفنون وتتناول موضوعات ثقافية متنوعة | ١٦

الاقتصاد السعودي

في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية

(١٣٩١ - ١٤٠٢هـ) (١٩٧١ - ١٩٨٢م)

تأليف

حسين علي الشرع

الاقتصاد السعودي
في مرحلة بناء التجهيزات الأساسية

(١٣٩١ - ١٤٠٢هـ) (١٩٧١ - ١٩٨٢م)

تأليف
حسين علي الشرع

الرياض في ١٤٠٥هـ — ١٩٨٤م

صدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهـرس

المدخل :

موضوع دراسة الاقتصاد العربي السعودي في المرحلة التاريخية من ١٣٩٠ ــ ١٤٠٢هـ الموافق ١٩٧٠ ــ ١٩٨٢م تبدو مهمة، لاسباب ثلاثة :

أولا : إن هذه المرحلة تبدأ مع عصر التخطيط الشامل للاقتصاد الوطني في المملكة.

ثانياً : إن هذه المرحلة قد حققت نسبة كبيرة من بناء التجهيزات الاساسية على مستوى الاقتصاد الوطني في المملكة بفضل نمو المدخرات الموجهة للتنمية وسياسة الاستثمار الواسع.

ثالثاً : لأنها المرحلة التي شهدت تطورات هامة في معظم القطاعات الاقتصادية، وانعكست آثارها بشكل واضح على المواطن الذي هو الهدف لكل تنمية.

ومن هنا جاء هذا الكتاب ليكون شاملاً للقطاعات الاقتصادية ومعالجاً للتطورات التي طرأت على هذه القطاعات من مختلف الأوجه، سواء كان ذلك لجهة تنمية الموارد الاقتصادية أم لجهة تنمية الموارد البشرية، وسواء كانت هذه القطاعات انتاجية كما في

قطاعي التعدين والصناعة والزراعة، أم كانت قطاعات تساهم بشكل رئيسي في دعم القطاعات المنتجة كما في قطاعات المواصلات والبناء والتشييد، وقطاع التعليم وكذلك على مستوى القطاعات الاخرى التي لها دور بارز في تدعيم مسيرة النمو والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، كقطاع الصحة العامة، وقطاع التجارة وكذلك قطاع التنمية الاجتماعية والرعاية وقد حشدت لبحث هذه القطاعات كل مايمكن لاي دارس مواظب على متابعة النشاطات الانتاجية والخدمية، من حيث متابعة أرقام الانتاج وتحليلها، أو من حيث تطور النسب المئوية وزيادتها، أو من حيث البحث في المنهاج العام الذي حكم التطور الاقتصادي والاجتماعي للملكة، وكذلك من حيث الاطارات الاساسية للخطط الخمسية الثلاث وهي :

١ ــ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٣٩١ ــ ١٣٩٥) (١٩٧١ ــ ١٩٧٥).

٢ ــ الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٦هـ ــ ١٤٠٠هـ (١٩٧٦ ــ ١٩٨٠).

٣ ــ الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥ هـ (١٩٨١ ــ ١٩٨٥م).

وان دراسة التطور في العملية التخطيطية قد أخذ نصيباً وافراً من هذا الكتاب لما للتخطيط من أهمية بالغة الأثر في ترشيد القطاعات وفي تنهيج الاستثمار، وفي بلورة الاهداف العامة للمستوى الذي تبغى هذه الاهداف بلوغها.

وقد ركزت في هذا الكتاب بكثير من الواقعية على دراسة القطاعات الاقتصادية غير النفطية التي ركزت الخطط الاقتصادية الثلاث عليها من أجل أن ينجح الاقتصاد السعودي في :

١ ــ تعديل بنيته الهيكلية بشكل يجعل الاعتماد المستقبلي للناتج القومي والدخل على عدة روافد بدلاً من رافد واحد وهو البترول المهدد بالنضوب ولو بعد أجل طويل.

(٢) تنمية الموارد الاقتصادية غير البترولية بحيث تستطيع هذه الموارد تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية من حيث مقدار مساهمتها في الناتج القومي، (والمقصود بالتوازن ليس ان تكون مساهمة القطاع الزراعي هي نفس مساهمة القطاع الصناعي) ولكن المقصود: هو أن يتحول هذا الاقتصاد من كونه وحيد الجانب إلى اقتصاد له مصادر

عديدة سواء كان من قطاع الصناعة الذي يجب أن يكون القطاع القائد للاقتصاد، والمقصود بالصناعة ليس فقط الصناعة الاستخراجية، بل الاخيرة + التعدين + الصناعات التحويلية + الصناعات والمعتمدة على الموارد الزراعية وهذا الاتجاه يسمى بالاستراتيجة الشاملة للنمو، بمعنى توجيه الانفاق الاستثماري لسائر القطاعات بقصد تحقيق التنمية الشاملة والمتوازنة.

٣ ـــ تنمية القوة العاملة في الاقتصاد الوطني عن طريق استلهام الطرق العلمية في الاعداد النفسي والعلمي والثقافي لهذه القوة. وأدوات ذلك كما شرحت في هذا الكتاب مايلي:

١ ـــ المدرسة باعتبارها المكان الذي يتعلم فيه الإنسان أصول العلم وتطبق عليه أساليب التربية. وقد استطاع قطاع التعليم الابتدائي والاعدادي والثانوي أن يحقق قفزات هامة على هذا الطريق من حيث الاعداد المقبلة على التعليم أو من حيث الانفاق على بناء المدارس وتجهيزها، وإعداد المدرسين والمدرسات.. الخ. وبالمناسبة أستطيع أن

أقول إن قطاع تعليم البنات قد قفز بشكل كبير.

٢ ــ قطاع التعليم الجامعي والعالي، وقد حظي هذا القطاع باهتمام بالغ سواء من حيث الانفاق عليه وتعاظم هذا الإنفاق أو من حيث بناء الجامعات وتزايد الاهتمام بها وزيادة عدد الكليات وتجهيز هذه الكليات بالأجهزة اللازمة وسياسة استقدام المدرسين والخبراء والعلماء، كي ينهضوا في هذا السبيل بالاعداد المتزايدة للطلبة في الجامعات السعودية وزيادة التركيز على:

ــ نوعية المادة العلمية وإمكانية فهمها.

ــ زيادة المواد التطبيقية في عصر العلوم والتقدم التقني.

ــ أن يكون التركيز في اعداد الخريجين في السنوات اللاحقة على النوعية وليس على الكم.

٣ ــ قطاعات التدريب والمراكز المهنيه، وقد ركزت الخطط الاقتصادية على ذلك، من أجل إيجاد القوة العاملة المدربة من الفئة

المتوسطة. وقد تحقق خلال السنوات الأخيرة خطوات هامة وبارزه على هذا الطريق.

وإذا كانت القطاعات الاقتصادية في المملكة لم تستطع حتى تاريخه من استكمال المهام المطروحة عليها، إلا أن المستقبل من السنين، سوف يضع هذا الاقتصاد في المكان الذي خطط له. وذلك للاعتبارات التالية :

١ ـــ إن الدولة تستثمر مبالغ طائلة في هذا الاتجاه، فقد كانت استثمارات الخطط الثلاث نحو ١٢٤٥٫٩ مليون ريال سعودي منها فقط مبلغ ٧٨٢٫٧ بليون ريال اعتمادات الخطة الخمسية الثالثة★ ـــ وقد بلغ الانتاج المحلي الاجمالي (معدلات النمو السنوي) خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية بالاسعار الثابتة والجارية كما هو واضح في الجدول التالي :

★ أعتقد أن الانفاق على الخطة الخمسية الثالثة سيكون أقل من الرقم المقدر لاسباب تتعلق بانخفاض انتاج النفط وبالتالي قلة العائدات وانعكاس ذلك على خطة الانفاق على الخطة الخمسية الثالثة.

الانتاج المحلي الاجمالي ×
(معدلات النمو السنوي)

بالاسعارالجارية

	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
(١) مجموع الانتاج			
المحلي الأجمالي	٥٢ر٠	٢١ر٤	٣٥ر٨
(٢) قطاع الزيت	٦٣ر٣	١٥ر٨	٣٧ر٥
(٣) القطاعات الاخرى			
(بخلاف قطاع الزيت)	٣٠ر٠	٣٦ر٨	٣٣ر٤
أ ــ القطاع الخاص	٢٧ر٩	٣٠ر٩	٢٩ر٤
ب ــ القطاع العام	٣٤ر٣	٤٥ر٧	٣٩ر٩

بالاسعار الثابتة

	الخطة الأولى	الخطة الثانية	الخطة الثالثة
	١٣ر٠	٩ر٨	١١ر٤
	١٤ر٦	٥ر٠	٩ر٧
	١٠ر٧	١٥ر٧	١٣ر٢
	٩ر٦	١٥ر٨	١٢ر٧
	١٣ر٢	١٥ر٦	١٤ر٤

× المصدر : مؤسسة النقد العربي السعودي: التقرير السنوي الصادر عام ١٤٠٠هـ ١٩٨٠م ص ٣.

من هذه النسب نجد ان الانتاج المحلي الاجمالي حقق نمواً في الخطة الخمسية الأولى بشكل جيد، ومن خلال الخطتين الأولى والثانية كان معدل النمو نحو ٣٥٫٨٪ (بالاسعار الجارية) و ١١٫٤٪ بالمئة بالاسعار الثابتة. كما نجد ان قطاع الزيت قد حقق نمواً ملحوظاً أيضاً. ولعلنا نستطيع أن نقف بشكل عملي على ما حققه القطاع الخاص ٢٩٫٤٪ بالمئة بالاسعار الجارية للخطتين و ١٢٫٧٪ بالمئة بالاسعار الثابتة. ولعل نمو القطاع العام غير النفطي يطمئن أكثر إذ بلغت معدلات النمو ٣٩٫٩٪ بالمئة بالاسعار الجارية للخطتين و١٤٫٤٪ بالمئة بالاسعار الثابتة.

وقد حققت الخطة الخمسية الأولى والثانية نجاحاً في مايتعلق بالاستهلاك وتكوين رأس المال الاجمالي. كما يلي : +

	الخطة الخمسية الاولى ٪	الخطة الخمسية الثانية٪	السنوات العشر ٪
الاستهلاك	٢٩٫٦	٣٧٫١	٣٢٫٩
تكوين رأس المال الاجمالي	٤٥٫٧	٤٥٫٦	٤٥٫٧

+ تقديراً كما جاء في تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٨٠ ص ٤.

أما الخطة الخمسية الثالثة، فمن المؤكد انها سوف تحقق تزايداً كمياً ونوعياً في تكوين رأس المال الاجمالي الذي سيصبح هو رأس المال الحقيقي للمملكة بالاضافة للقوى العاملة. ولانستطيع ان نقدم أرقاماً عن ذلك لاسباب تتعلق بالخطة نفسها، حيث لازالت في عامها الثالث، وبالتالي لم تستكمل بعد مهامها بشكل كامل.

لقد استطاعت المملكة العربية السعودية أن تخطو بشكل جدي في القطاعات المساعدة للانتاج وخاصة في قطاع المواصلات الذي شهد تطوراً من حيث اطوال الطرق البرية ونوعيتها. ومن حيث الاسطول الجوي للمملكة العربية السعودية والموانىء وتوسيعها واستطاعتها على الاستيعاب، كذلك في تطوير السكك الحديدية من خلال الخط الذي يربط الرياض بالدمام من حيث زيادة عدد العربات ونوعيتها وتحسين الخدمات واختصار الزمن وكذلك في إعداد السيارات المسجلة في المملكة. والأرقام التالية توضح باختصار هذه التطورات:★

★ المؤشر الاحصائي. مصلحة الاحصاءات العامة ١٩٨١ ص ١٤٩.

(١) في عام ١٤٠١ بلغت أطوال الطرق الزراعية ٢٨٥٨٧ كيلو متراً واطوال الطرق الرئيسية ٢١١٥٤ كيلو متراً.

(٢) بلغت اعداد السيارات المسجلة في بعض مدن المملكة في عام ١٤٠١هـ ٣٩٨٤٢٤ سيارة. وبلغت أعداد السيارات المستوردة لنفس العام ٣١٩٩٥٢ سيارة. وان مجموع السيارات المسجلة حتى نهاية ١٤٠١ قد بلغت ٢٤٦٧٩٠٣ سيارة.

(٣) بلغت حركة النقل على السكك الحديدية في المملكة في عام ١٤٠١هـ نحو (١ر٩٥) مليون راكباً/كيلو متري و ١ر٢٧٢ مليون طن/كيلو متري. وعدد الركاب المنقولين بواسطة القطارات ٢٧٥ ألف راكب في نفس العام ونحو ٩٢٥ ألف طن.

(٤) وان حركة الوسائط البحرية القادمة إلى موانىء المملكة حسب الميناء ونوع الواسطة قد بلغت كمجموع ٢٠٨٣٩ بين ناقلة وسفينة شراعية ولنش وتك وأخرى لعام ١٤٠١هـ.
وان كمية البضائع الورادة لميناء جدة في عام

١٤٠١هـ ١٢٨٨٨٣ رأساً من الحيوانات و١٤٦٩٤٩٤٥ طناً من البضائع.

ولميناء الدمام نحو ١٠٩٤٥٢١٨ طناً من البضائع. ولميناء ينبع نحو ٨٨٩٤٥٤ طناً من البضائع.

(٥) وان حركة الركاب القادمين على الطائرات السعودية لعام ١٤٠١هـ قد بلغت ١٠٤٥٣٦٥٨ راكباً والمغادرون ٩٧٨١٨٨٠ راكباً. وان حركة البضائع القادمة على جميع الطائرات السعودية قد بلغت في عام ١٤٠١ نحو ١١٢٨٣٨ طناً والبضائع المغادره ٥١٠٢٤ طناً. ×

(٦) وقد بلغت عدد الخطوط الهاتفية المعتمدة في عام ١٤٠١هـ ٨١٢٦٢٤ خطاً هاتفياً.

وفي قطاع الصحة فقد تطور هذا القطاع بشكل جيد خلال السنوات الأخيرة إذ بلغ مجموع المشافي والمستوصفات والنقاط الصحية في عام ١٤٠٠هـ نحو ٩٦٧ منها ٩٥ مستشفى أهلياً وحكومياً في عام

× المرجع السابق ص ١٦٢.

١٤٠١هـ. وان عدد الاسرّة قد بلغت لعام ١٤٠٠ نحو ١٤٤٥١ سريراً وعدد الأطباء ٤٥٤٩ طبيباً وطبيبة، وعدد الممرضات والممرضين ٢٥٢٨ ممرضة وممرضاً.

وفي القطاع الزراعي حيث تشير التقديرات الأولية إلى وجود ٤٫٥ مليون هكتار من الاراضي الصالحة للزراعة في المملكة منها (٤٠٠٫٠٠٠) هكتار يجري زراعتها و (٦٠٠٫٠٠٠) هكتار ملائمة للزراعة و٣٫٢ مليون هكتار قابلة للاستصلاح وقد بلغ الانتاج من المحاصيل الزراعية في العام ١٤٠٠ نحو ١٤٨٠ ألف طن. وأن مجموع محصول القمح لعام ١٤٠٢/١٤٠٣هـ قد بلغ نحو ١٣٠٠ ألف طن.★

وفي القطاع الصناعي: فقد حظى هذا القطاع بعناية خاصة من الدولة حيث توجد ستون صناعة تم التركيز عليها، وان اقامة الهيئة الملكية للجبيل وسابك يعتبر عملاً تخصصياً في النهوض بالصناعة من خلال إقامة مدينة الجبيل الصناعية، وكذلك مدينة ينبع وتوزيع الخير على المناطق الشرقية والغربية في البلاد.

★ من حديث لجلالة الملك بجامعة الملك عبد العزيز بجدة شهر محرم ١٤٠٤هـ.

وكذلك جملة المشروعات الصناعية في المنطقة الوسطى والمناطق الاخرى × . وقدرت وزارة التخطيط + النمو السنوي للقيمة المضافة خلال الفترة (الخطة الخمسية الثالثة لقطاع النفط والتعدين) بنسبة ١٥٪ بالمئة و٣٥٪ بالمئة للقطاع الحكومي، ١١٫٢٪ بالمئة للقطاع الخاص كما ان القطاع الخاص بدأ يتجه نحو التصنيع ولكن صناعاته ــ كما نعرف تتعلق بالصناعات التحويلية البسيطة ذات الرساميل المتواضعة والعائد السريع.

وفي القطاع التجاري فإن نسبة القيمة المضافة المتوقعه خلال الخطة الخمسية الثالثة كما قدرتها وزراة التخطيط نحو ٢٢٪ بالمئة، ولعل المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق من أبرز مشروعات وزارة التجارة [١] وتبلغ طاقة المشاريع العاملة في المملكة لعام ١٩٨٠ على النحو التالي:

ــ	**صوامع الغلال**	**٣٠٠٫٠٠٠ طناً**
ــ	**مطاحن الدقيق**	**٢١٦٠ طناً من الدقيق يومياً**
ــ		**٤٠٠ طناً من النخالة يومياً**
ــ	**مصانع الاعلاف**	**٣٠٠ طناً**

× الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥ الصادرة عن وزارة التخطيط ص ٩٧.

+ المصدر السابق.

(١) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٨٠ ص ٩١

وقد قدرت المتطلبات المالية لهذه المؤسسة خلال الخطة الخمسية الثالثة بنحو ٢٫٧٤ بليون ريال سعودي حسب أسعار عام ١٤٠٠هـ.

ومن أبرز ما يميز التجربة السعودية في التنمية هو انها جعلت من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاعات الاقتصادية الاساسية وكذلك في القطاعات الاخرى تسير على خطين متوازيين لايسبق احدهما الآخر. بمعنى أن تنمية الموارد الاقتصادية لم تأت على حساب الرخاء والرفاهية وتحقيق المستويات المعاشية الجيدة للمواطن وهذه حالة فريدة ــ كما أعلم ــ في التنمية في الدول النامية. وعلى سبيل المثال لا الحصر نستطيع أن نسجل الأرقام التالية كدليل على ذلك :

(١) القروض الصناعية المقدمة من صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام ١٤٠١هـ نحو ١٢٥٨٫٩ مليون ريال وان المجموع التراكمي لقروض هذا الصندوق من سنة ١٣٩٥هـ إلى ١٤٠١هـ قد بلغت نحو ٢٨٥١٠٫٩ مليون ريال سعودي.

(٢) البنك الزراعي العربي السعودي : بلغت كميات القروض المقدمة من هذا الصندوق خلال الفترة

١٣٩٥ إلى ١٤٠١هـ نحو ٥٧١٣٫٨ مليون ريال سعودي.

(٣) بنك التسليف السعودي : بلغ المجموع التراكمي للاقتراض من هذا البنك من ١٣٩٥ إلى ١٤٠١هـ نحو ٨٠٢٫٤ مليون ريال سعودي.

(٤) صندوق التنمية العقارية: بلغ الاجمالي لاقراض هذا الصندوق لنفس الفترة السابقة اعلاه نحو ٥٢٨٩٤٫٣ مليون ريال سعودي.

(٥) صندوق اقراض المقاولين والخابز ٨٢١ مليون ريال المجموع التراكمي.

(٦) وزارة المالية والاقتصاد الوطني: وتتضمن قروض هذه الوزارة الكميات المقرضة للفنادق والمستشفيات والمشاريع الزراعية الكبرى. وقد بلغ الاجمالي التراكمي للقروض المقدمة من هذه الوزارة خلال السنوات ١٣٩٥ إلى ١٤٠١هـ نحو ٤٣٦٧٫٩ مليون ريال سعودي.

هذا وقد بلغ المجموع التراكمي للقروض المقدمة من هذه المؤسسات التمويلية قد ٩٣١١٠٫٧ مليون ريال منه ٥٢٨٩٤٫٣ كقروض للتنمية العقارية أي بنسبة ٥٦٫٨٪ بالمئة، وهذه النسبة تفسر سر النهضة

العمرانية الكبرى والخطط الاسكانية الهائلة التي قامت بها المملكة خلال السنين الأخيرة.

كما أن قطاع الخدمات والرعاية الاجتماعية قد شهد أيضاً تطوراً واضحاً في كمية الانفاق عليه والعمل على النهوض بالفئات التي تحتاج للمساعدة.

وفي الأحد عشر فصلاً القادمة بعد هذا المدخل سيجد القارئ تفصيلاً واضحاً بالارقام في ذلك على الاسس التالية :

(١) مقدمه فلسفية من الزاوية الاقتصادية والشمولية لدور كل قطاع في أي بلد في العالم ولا سيما في البلدان النامية لانها أقرب إلى شروط وظروف المرحلة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المملكة.

(٢) التركيز على إيراد مجموعة من الحقائق والارقام فيما يخص القطاع الذي ندرسه في سبيل اعطاء تصور واضح عن نشاط وتطور هذا القطاع بعيداً عن التضخيم سواء بالنسبة للارقام أو التحليلات ومحاولة سبر غور هذه التطورات بما يخدم هدف خطة البحث الذي اعتمدته لهذا الكتاب.

(٣) اجريت تبويباً لفصول هذا الكتاب بشكل متناغم ومنسجم، من أجل أن يكون الانتقال موضوعياً وسهلاً من قطاع إلى قطاع.

وكلي أمل أن يجد القارىء والباحث والدارس بعضاً مما يبتغيه من هذا الكتاب المتواضع عن الاقتصاد الوطني السعودي في مرحلة بناء التجهيزات الاساسية.

الفصل الأول
التخطيط الاقتصادي والاجتماعي

ايقنت معظم الدول في العالم ــ ان لم تكن كلها ــ ان التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، هو الوسيلة العملية والعلمية لتحقيق التنمية، وادخال التطور الحقيقي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ذلك ان التخطيط يؤدي دوراً مهماً في الوصول للاهداف المرسومة، ويتلخص هذا الدور في ضمان التناسبات الصحيحة، وتأمين التكامل والتوازن في التنمية بين فروع الاقتصاد الوطني، بما في ذلك قطاعات الصناعة والزراعة، الكهرباء والوقود، التشييد والبناء، والمواصلات والتعليم، ومختلف فروع الخدمات الرئيسية، وان كل تنمية هادفة لابد ان تقوم على اساس اختيار استراتيجية واضحة المعالم، تأخذ في اعتبارها مختلف العوامل التي تخدم أهداف التنمية أو مختلف الصعوبات التي تعترضها بشكل فعال لعملية النمو والتطور، ولابد من اكتشاف العوامل التي يمكن ان تساهم بصفة فعالة في إزالة تلك العقبات وتحقيق التنمية المنشودة وبلوغ الاهداف المرسومة.

وعادة اما أن يكون التخطيط طويل الأمد على محور زمني استراتيجي أو متوسط الامد كالخطط الخمسية أو قصيرة كالخطة السنوية أو لمدة سنتين أو ثلاث، حسب الزمن اللازم لتحقيق الاهداف، وطبيعة تلك الأهداف من جهة، وحسب إمكانيات تأمين الموارد اللازمة واستخدامها لبلوغ تلك الاهداف المنشودة.

ويظل الاختيار بين الاستراتيجية الشاملة لتحقيق التنمية المتوزانة والمرتكزة على تطوير وتنمية كافة فروع الاقتصاد الوطني والتكامل بين هذه القطاعات، أو التنمية غير المتوزانة أساساً كالتي تهتم بعدد من القطاعات وبعض الصناعات التي تؤدي إلى تنمية هذه القطاعات وإلى تنشيط القطاعات الاخرى، والاستراتيجية غير المتوازنة تهتم بازالة العقبات وحل المشكلات التي تقف في طريق التنمية مثل ندرة الكوادر الفنية والمهارات الصناعية، وتطوير بعض المرافق مثل الكهرباء والمياه وربما النقل والمواصلات وتهيئة الظروف لاقامة بعض الصناعات التحويلية، وتوفير الاموال وتقديم المساعدات لتشجيع أنواع من الصناعات مثلاً، وانتاج أنواع المحاصيل.

وان اتباع الاستراتيجية المناسبة تظل لها أهمية خاصة من أجل وضع الخطط وتحويلها إلى برامج عمل يمكن تنفيذها، ويوجد اعتماد متبادل ومتداخل بين الاستراتيجية الشاملة والتخطيط لها، وبين السياسات التي تحدد مجريات التنفيذ والوسائل المؤدية لذلك، ويبدو ذلك في الترابط والتداخل عند تحديد الاهداف وتقرير وسائل بلوغها في ضوء الموارد والامكانات، وهنا لابد من التنسيق بين الاهداف وتأمين الانسجام، كما يلزم تنسيق الوسائل وزيادة فعاليتها في تحقيق الاهداف، وكذلك ضرورة التلاؤم بين الموارد المتاحة للتنمية وبين استخدامات هذه الموارد.

والاستراتيجية الشاملة للتنمية تتضمن التعريف بأهداف * التخطيط والتنمية والخطوط العريضة لاتجاهات ومحاور العمل والمكونات المرسومة لبلوغ الأهداف، كما ترسمها الدولة على محور زمني محدد، والسياسات كذلك تتضمن التعريف بالاجراءات والتنظيمات والأدوات التي تشكل الوسائل المؤدية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.

---

* المصدر : د. محمود الشافعي «التخطيط والبرمجة الصناعية» مجموعة محاضرات ألقيت على طلاب معهد التخطيط بدمشق ١٩٧٣ موزعة على الدارسين فقط ص ١٨.

وتتناول اتجاهات التنمية واهدافها دور كل من القطاعين العام والخاص، وأسلوب التنمية سواء كان التخطيط شاملاً ومركزياً أو تخطيطاً تأشيرياً عن طريق الإجراءات غير المباشرة وهو مايدعي أحيانا بالتخطيط المرن وسواء كانت مجالات التنمية جزئية أم شاملة، والأولويات المرسومة حسب القطاعات وأنواع المشروعات ومدى الاعتماد المتبادل على الامكانيات الذاتية للوطن أو المساهمات الخارجية. وأسلوب تهيئة الموارد سواء كانت بشرية أم مالية أو مادية وتقنية وغير ذلك من اتجاهات العمل في تنفيذ التنمية وتحقيق البرامج على مستوى الأقاليم والنطاق الوطني ككل.

ومن دراسة ادبيات التخطيط والخطط الاقتصادية في الدول النامية نرى : أن أهداف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في أغلبية هذه الأقطار تركز على انجاز الأهداف التالية :

- إحداث تغييرات بنيوية في الهيكل الاقتصادي، بمعنى تنمية الانتاج الصناعي وزيادة نسبة مساهمته في الدخل القومي، وإيجاد روافد جديدة تصب في الانتاج الكلي والتخلص من وحدانية المصدر الوحيد للدخل القومي.

- توسيع فرص الاستخدام المنتج وزيادة الانتاجية لاسيما في قطاعي الزراعة والصناعة، وزيادة نسبة العمالة الوطنية ورفع قدرتها الانتاجية، ومكافحة البطالة والتوسع في الارتقاء بالقدرات الوطنية.

- إقامة الصناعات البديلة للمستوردات، والتركيز على تصنيع الخامات الوطنية بقصد تصدير المنتجات المصنعة وليس بشكلها الخام، وتحسين ميزان التجارة والمدفوعات الخارجية وزيادة حصيلة البلاد من القطع الاجنبي.

- الارتفاع بإنتاجية العمل وريعية الأموال المستثمرة وذلك عن طريق خفض التكاليف.

- تحديث الصناعات القائمة وتوسيعها، وإقامة الصناعات لاستثمار الثروات الزراعية والتعدينية وغيرهما.

- استخدام أساليب البحث العلمي والتقدم التقني في تنمية الصناعة والزراعة والتعدين والخامات.

- تحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتي بإقامة الصناعات المحلية على أساس انتقائي للوفاء بمتطلبات الاستهلاك النهائي والوسيط والاستثمار المحلي.

وإنه لكي يمكن تحقيق التنمية، فلابد أن يكون الانسجام تاماً في الأهداف، ذلك لأن أهداف التنمية الشاملة لابد أن تكون منسجمة، ومتكامله، ومتناعمة، وان عدم وجود ذلك يؤدي إلى الهدر والتبذير في استخدام الموارد، وبالتالي الشطط عن السياسات الناظمة للتخطيط للأسباب التالية ★ :

(١) ان أهداف الحصول على أقصى دخل ينسجم مع أهداف الكفاءة المتمثلة في خفض التكاليف إلى الحد الأدنى، ورفع إنتاجية العمل للحد الأقصى مع الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة.

(٢) ان اهداف تنويع الانتاج من القطاعات الاقتصادية وتوسيع فرص العمل ومكافحة البطالة بكافة اشكالها قد تتعارض مع أهداف التنمية القصوى للدخل وتتنافي مع هدف رفع الكفاءات الوطنية لقطاعات الاقتصاد الوطني.

(٣) هدف الحصول على أقصى دخل ممكن قد يتعارض مع هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي.

★ حسين الشرع. التخطيط في المملكة العربية السعودية «مقالة» جريدة الرياض العدد (٥٣٦٦) السنة ١٩ في ٢٣ فبراير ١٩٨٣م الصفحة الأولى من الملحق السياسي ــ الاقتصادي.

(٤) ارتفاع تكاليف الانتاج مع انخفاض الانتاجية يحول دون تحقيق هدف زيادة الصادرات وزيادة الدخل الوطني.

ومن الواضح بعد ذلك كله، ان مزيج الاهداف يجب أن يكون منسجماً في مكوناته، حتي يتيسر اختيار مزيج الصناعات والمنتجات الذي يحقق تلك الأهداف ولا يتعارض معها. حيث أن الهدف الأساسي من التخطيط هو ضمان التناسبات الصحيحة بين فروع القطاعات الاقتصادية من جهة وضمن القطاع الاقتصادي الواحد من جهة أخرى.

ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة للتخطيط في تأكيده على أهمية الانسجام في مابين الوسائل، وملاءمتها لبلوغ الأهداف وان الاخلال بهذا المبدأ يعرض الخطة الاقتصادية لمخاطر ومصاعب كثيرة يأتي في مقدمتها :

- ان طموح الخطة قد يكون أكبر من الامكانات وبالتالي فان تحقيق النتائج تأتي بمعدلات أقل.
- أو تكون الخطة غير متوازنة وهذا يستدعي من المنفذين أن يطلبوا التدخل للتعديل، بحيث يصيب الخطة نفسها بعض التشوهات كظهور

تورم في قطاع وأورام في قطاعات أخرى وضمور في قطاع أو قطاعات.

ومن دراسة نتائج التقويمات العلمية في بعض الدول الصناعية والنامية، اتضح أن استخدام أحدث الأساليب التقنية في الصناعة يعطي إنتاجاً أكبر بالنسبة لكل وحدة مستثمرة من رأس المال بالمقارنة بما تعطيه أساليب الانتاج الكثيفة العمل. وان أكثر الصناعات التصديرية نجاحاً، هي الصناعات الكثيفة الرساميل لأنها غزيرة الانتاج، قليلة التكاليف.

مما سبق يتضح ان تحقيق مزيج الأهداف يتطلب اختيار مزيج من المنتجات ومزيج من الصناعات.

ويتحكم بالتخطيط للتنمية الشاملة والمتوزانة، امكانية إعطاء القطاعات الانتاجية في الاقتصاد الوطني أكبر قدر من العناية، لأسباب تتداخل فيها ظروف وشروط المرحلة الاقتصادية التي يعيشها العالم، وخاصة البلدان النامية حيث الأزمة هي انتاجية بالدرجة الاولى سواء كان ذلك لجهة الانتاج الزراعي أم لجهة الانتاج الصناعي بشقيه النصف المصنع أو النهائي.

ويركز التخطيط الانتاجي على المعايير التالية ★:

★ د. محمود الشافعي المصدر السابق. ص ٢٦.

(١) معايير السوق من حيث السعة والقدرة على الاستيعاب.

(٢) معايير التكلفة في اختيار الصناعات أو الانتاج الزراعي والتوسع في الخدمات وهي عبارة عن معاملات تؤثر في التكاليف ويجب مراعاتها حين التخطيط للانتاج منها:

- نسبة الاستثمار للسعة الانتاجية وهي تمثل مقدار الاستثمار اللازم لتكوين سعة انتاجية محددة.
- نسبة الأصول الثابتة المنتجة إلى صافي الناتج أو القيمة المضافة. وهي قيمة الأصول الثابتة المنتجة اللازمة للحصول على وحدة من الناتج الصافي أو القيمة المضافة الصافية.
- نسبة الرساميل الانتاجية إلى العمل الصناعي المنتج، وهي قيمة الاستثمار في الأصول الثابتة المنتجة إلى وحدة العمل المنتج.
- نسبة الاستثمار إلى الاستخدام.
- نسبة الرساميل إلى الناتج.

إن التأكيد على ان التخطيط المركزي الشامل على أسس سليمة ومعايير موضوعية واضحة، يعتبر العامل الاهم في تحقيق أهداف التنمية فهو يعتبر من أهم

الأدوات التي تقوم بتنظيم العمل الاقتصادي الانمائي والعادي على مستوى الاقتصاد الوطني ككل ويشمل في ذلك القطاعين العام والخاص. وهو يتناول تحديد التناسبات الاساسية بين فروع الصناعات الاستهلاكية والانتاجية والاستثمارية ويقرر التوازنات في التنمية بين سلع التصدير وسلع الاستهلاك المحلي بما فيها بدائل المستوردات ويحدد مسبقاً الأولويات القيمية والزمنية لتنمية مختلف فروع الاقتصاد الوطني وأنواع المنتجات، وتوزيع الادوار بين القطاع الخاص والقطاع العام.

ولعلنا لسنا بحاجة للتأكيد على أن التخطيط الانتاجي هو الذي يدعم مسيرة التنمية في العالم وليس التخطيط على أساس انتاج المزيد من سلع الاستهلاك القصيرة الاجل والمعمرة. ومن هنا فقد بدأت البلاد العربية الدخول لعالم التخطيط في مصر وسوريا منذ عام ١٩٦١ ومعها العراق. ولكن هذه الخطط لم تكن سوى برامج لاحداث تقارب بين القطاعات الاقتصادية. وفي المملكة العربية السعودية، ابتدأ التخطيط فيها منذ عام ١٣٩٠/١٣٩١هـ وهو عام بدء الخطة الخمسية الأولى الموافق لعام ١٩٧٠/١٩٧١م. ثم بعد ذلك اتبعتها بالخطة

الخمسية الثانية ١٣٩٦/١٣٩٥ ــ ١٤٠٠/١٣٩٩هـ الموافق ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠م ثم الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠١ ــ ١٤٠٥هـ الموافق ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥م.

وقد انصبت أهداف هذه الخطط الثلاث على مايلي:

(١) تنويع القاعدة الانتاجية بهدف الحد من الاعتماد على النفط، وذلك من خلال توجيه الاستثمارات ورؤوس الاموال والموارد البشرية المتاحة إلى القطاعات الانتاجية. كالزراعة، الصناعة التعدين، مع تشجيع القطاع الخاص ليمارس دوراً رائداً في هذه المجالات.

(٢) تنمية الموارد البشرية لضمان مشاركتها في التنمية بشكل فعال عن طريق التركيز على التعليم بكافة مستوياته والتدريب العملي.

(٣) زيادة الفعالية الاقتصادية والادارية من خلال:

ــ تبني سياسية مالية ونقدية سليمة، تتضمن تحقيق الأهداف العامة للتنمية دون ان تسبب ارتفاعاً في معدلات التضخم.

ــ المحافظة على رأس المال الثابت للبلاد والعمل

على استمراريته لوقت طويل من خلال التوسع في برامج الصيانة.

- إحداث تغيير جذري في الهيكل الاداري الحكومي لرفع مستواه، وتطوير الاداء في العمل، لتحقيق الاستفادة القصوى من موارد القوى العاملة المتاحة.

★ وقد رصدت الدولة المبالغ التالية للخطط الخمسية الثلاث وانفقت على الخطة الاولى والثانية كما يلي:

(١) اجمالي الانفاق المقدر على الخطة الخمسية الأولى مبلغ ٤٣٫٢ بليون ريال سعودي. لكن الانفاق الفعلي أكبر من هذا الرقم.

(٢) اجمالى الانفاق المقدر على الخطة الخمسية الثانية ٤٢٠٫٠٠ بليون ريال سعودي. وان الانفاق الفعلي تجاوز هذا الرقم.

(٣) اما الخطة الخمسية الثالثة فإن اجمالي المقدر انفاقه على هذه الخطة ٧٨٢٫٧ بليون ريال سعودي.

وبهذا يكون مجموع الانفاق المقدر على هذه الخطط الثلاث ١٢٤٥٫٩ بليون ريال.

★ المصدر مؤسسة النقد العربي السعودي ــ التقرير السنوي ١٤٠٠/١٩٨٠ رقم ٢٤.

وقد تركز الاهتمام في الخطة الخمسية الاولى والثانية والثالثة على اقامة وبناء التجهيزات الاساسية لازالة الاختناقات ورفع حجم الطاقة الاستيعابية للبلاد، وإذا كانت الخطة الأولى والثانية قد عمدتا للتوسع الأفقي في الاقتصاد الوطني، فان الخطة الخمسية الثالثة قد ركزت على التوسع الرأسي في الاقتصاد الوطني من خلال الآتي :

(١) تنمية القطاعات الانتاجية.
(٢) تنمية الموارد البشرية للقوى العاملة السعودية.

وقد حققت الخطة الأولى والثانية النتائج التالية:

أولاً ارتفعت الايرادات الحكومية من ٧٠ر٥ بليون ريال في العام السابق للخطة إلى ٢ر٢١١ بليون ريال في العام الأخير من الخطة.
وازداد الانفاق الفعلي من ٥ بلايين ريال إلى ٤ر١٨٨ بليون ريال بمعدل زيادة سنوي قدره ٤٤٪ بالمئة. وقد ساعد هذا الانفاق المتصاعد على سرعة تمويل المشروعات الانمائية.

ثانيا حقق الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي (عدا قطاع البترول) نمواً سريعاً قدره ٧ر١٠٪ بالمئة

وحقق القطاع الخاص زيادة في معدل النمو للانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي نمواً قدره ٩٫٦٪ بالمئة.

وفي الخطة الخمسية الثانية سجل الانتاج المحلي الحقيقي معدل نمو سنوي قدره ١٥٫٧٪ بالمئة. وحقق الانتاج المحلي الاجمالي الحقيقي للقطاع الخاص (عدا الزيت) زيادة في معدل نموه بنسبة ١٥٫٨٪ بالمئة في الخطة الخمسية الثانية.

وقد سجل الاستهلاك وتكوين رأس المال نمواً مضطرداً على مدى الخطتين بمعدل ٣٣٪ بالمئة، في حين زاد معدل تكوين رأس المال الاجمالي بمعدل اعلى مقداره ٤٦٪ بالمئة والارقام التالية توضح ذلك:

معدلات نمو الاستهلاك ٢٩٫٦ بالمئة في الخطة الخمسية الأولى، ٣٧٫١٪ بالمئة في الخطة الخمسية الثانية ★ وبهذا يكون معدل النمو السنوي للاستهلاك ٣٢٫٩/ بالمئة خلال العشر سنوات ★ من ١٣٩٠/١٣٩١ إلى ١٣٩٩ — ١٤٠٠هـ.

★ وفق التقديرات.

— معدلات تكوين رأس المال الاجمالي:
٤٥٫٧٪ بالمئة في الخطة الخمسية الاولى و
٤٥٫٦٪ بالمئة في الخطة الخمسية الثانية★
خلال العشر سنوات.

ثالثا سجلت الاجور والرواتب وفائض التشغيل (الايجارات والارباح) معدل نمو سنوي مقداره ٣٤٪ و ٣٥٪ بالمئة خلال فترة الخطتين الأولى والثانية.

وقد نجمت عن التنمية السريعة في المملكة ضغوط تضخمية في منتصف الخطة الخمسية الثانية وذلك عائد لنمو وسائل الدفع بمعدل مرتفع بلغ ٦١٪ بالمئة مع نهاية الخطة الأولى ووصلت إلى ٧٤٪ في العام الأول من الخطة الخمسية الثانية.

وقد اتسعت الفجوة التضخمية في العام المالي ١٣٩٥/١٣٩٤هـ لتصل أعلى معدل لها وهو ٤٢٫٣٪بالمئة، وان هذا التضخم لم يكن ذا منشأ محلي (١) بل ان جانباً منه مستورد شأنها في ذلك شأن معظم الدول النامية وقد استطاعت الدولة

(١) المصدر السابق صفحة رقم من (٧ — ١٢).

مكافحة التضخم رغم الابقاء على سياسة الانفاق الواسع إذا تراجعت الفجوة التضخمية إلى ٧ر٢٪ في العام المالي ١٣٩٨/١٣٩٩هـ.

ولعل أبرز الانجازات التي حققتها الخطط الاقتصادية لاسيما الخطة الاولى والثانية هو تنظيم الاقتصاد الوطني وإيجاد الاشكال التنظيمية لذلك منها على سبيل المثال لا الحصر الآتي★:

(١) المؤسسات المالية التي لها دور واضح في التنمية وهي بالتالي ذات أغراض محددة وفقاً لتأسيسها. وهي مجموع البنوك والصناديق التي ساهمت في التنمية وفي تنظيم عملية التنمية واشباعها ومراقبة حسن الانفاق عليها، سواء كانت هذه المؤسسات قد توجهت لدعم السياسة الحكومية في القطاع العام أم القيام بدور مشجع ومرشد للقطاع الخاص وهذه المؤسسات هي:

— مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما). وهذه المؤسسة تقوم بدور البنك المركزي الذي يشرف

★ للتوسع يمكن العودة إلى كتابي التطور الاقتصادي في المملكة ومستقبل التنمية، صادر عن دار العلوم عام ١٩٨٣ من صفحة (٧٤ — ٨٠) (المؤلف).

بشكل مباشر على السياسة النقدية للبلاد من حيث الاشراف[1] على البنوك والمصارف الاهلية الموجودة داخل البلاد وتنظيم أعمالها ومراقبة نسبة الاحتياطي النظامي لهذه البنوك.

وكذلك مراقبة الكتلة النقدية المتداولة في السوق زيادة أو نقصاناً. كما انها تقوم بـ:

— اصدار النقد الورقي والمعدني المتداول.
— المحافظة على القيمة للعملة الوطنية.

— صندوق التنمية الصناعية الذي أنشىء في عام ١٣٩٤هـ ومهمته تتخلص في المساهمة في تنمية القطاع الصناعي، وقد قدم هذا الصندوق قروضاً بدون فوائد لاقامة وتوسعة وتحديث الصناعة في القطاع الخاص، ولعب دوراً كمصدر لتمويل مشاريع المرافق والكهرباء ومستودعات التبريد.

وفي التوسع في انتاج الاسمنت ومواد البناء والمواد الغذائية والمشروبات والمنسوجات والملبوسات والاثاث... الخ.

---

(١) أ — د. محمد عزيز كتاب النقود والبنوك ص ٦٨ (جامعة بغداد ١٩٦٥) كتاب جامعي.

- صندوق التنمية العقاري انشىء في عام ١٣٩٤هـ وقد ساهم هذا الصندوق في تدعيم سياسة الاسكان وخاصة لذوى الدخل المحدود.
- صندوق تمويل المقاولين وقد أسس عام ١٣٩٤هـ ومهمته معروفة من خلال تسميته.
- بنك التسليف السعودي وقد اسس عام ١٣٩١هـ.
- البنك الزراعي العربي السعودي واسس عام ١٣٨٢هـ وله دور بالغ الاثر في التنمية الزراعية بفضل القروض التي قدمها لتنمية المزارع وتربية الدواجن والحيوانات.
- صندوق الاستثمارات العامة تأسس عام١٣٩١هـ.

(٢) الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) وقد اسست هذه الشركة في عام ١٣٩٦هـ الموافق لعام ١٩٧٦م كمؤسسة حكومية مستقلة برأسمال قدره ١٠ بلايين ريال ومهمة هذه الشركة القيام بمسئولية التنمية الصناعية للموارد المعدنية والهيدروكربونية في المملكة ومن ابرز انجازاتها مايلي:

- توقيع اتفاقيات مشاركة مع مستثمرين اجانب لانشاء سبعة مشروعات صناعية كبيرة، خمسة منها في الجبيل على الخليج العربي ومشروع آخر في جدة، وتضم هذه المشروعات خمسة مجمعات كبيرة للصناعات البتروكيمائية وستقوم بانتاج الاثيلين ومشتقاته والميثانول وسماد اليوريا.
- استثمار المعادن وقد عقدت سابك اتفاقية مشاركة لمشروعين هامين هما: توسيع وتحديث مصنع درفلة الصلب في بجدة والثاني مجمع جديد للحديد والصلب في الجبيل. بالاضافة لمشروعات أخرى متوقع القيام بها.

(٣) الهيئة الملكية للجبيل وينبع : وقد اسست هذه الهيئة في عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) بهدف تنفيذ برنامج انشاء التجهيزات الاساسية لخدمة المدينيتين الصناعيتين الجديدتين في الجبيل على ساحل الخليج وينبع على ساحل البحر الاحمر.

(٤) المؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق: إذ من الواضح ان تخصص هذه المؤسسة يحقق الأهداف التاليه: المحافظة على الغلال وتشجيع المزارع عن طريق شراء

المحاصيل الزراعية. وتأمين قوت الشعب من الدقيق والمحافظة على المخزون الاستراتيجي من الغلال لمواجهة احتياجات المملكة لمدة ستة أشهر، وتوفير الاعلاف للمواشي باسعار معقولة.

(٥) الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وقد تأسست في عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م لوضع ونشر وتطبيق المقاييس الخاصة بالمنتجات المحلية والمستوردة.

(٦) المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة: وقد اسست هذه المؤسسة منذ عام ١٣٨٩هـ الموافق ١٩٦٩م لانشاء ١٦ محطة تحلية تزود ثماني مدن في المملكة بالماء العذب وكذلك لانتاج الكهرباء كمنتج ثان.

(٧) الشركة الزراعية السعودية (نادك) وقد اسست في عام ١٤٠٠ بهدف تشجيع وتنمية القطاع الزراعي والتوسع في الانتاج الزراعي.

(٨) المؤسسة العامة للبترول والمعادن (بترومين) ★ وهي صرح اقتصادي شامخ ويتبع لها مجموعة

★ يمكن الرجوع إلى كتاب الدكتور عبد الهادي حسن طاهر حول «استراتيجيات التنمية البترولية في المملكة العربية السعودية» الناشر: الدار السعودية للنشر والتوزيع صادر عام ١٩٧٠م أنظر ص ١٢٢ ومابعدها.

من الشركات المتخصصة والمصافي، وقد ساهمت بشكل فعال في حركة التصنيع والتطور التي شهدتها البلاد.

(٩) كذلك توجد مجموعة من المؤسسات والشركات التي ظهرت في السنوات الأخيرة وهي على سبيل المثال:

- الشركة السعودية للنقل الجماعي.
- الهيئة العربية السعودية للدراسات والاستشارات.

مما سبق نرى ان التنظيمات، وقد اسست معظمها في سنوات الخطة الاولى والثانية، وربما امتد بعضها للثالثة، فان هذا يدل على ان النهضة الحضارية التي ابتدأت بها المملكة منذ السنة الأولى لازالت في تطور وارتقاء وان ما تحقق حتى الآن يعتبر بكل المقاييس ممتازاً وهو يدلل على ان المملكة وقد اختطت طريق التخطيط الشامل فانما تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة.

أما الخطة الخمسية الثالثة والتي ركزت على توسيع وتدعيم القاعدة الانتاجية للاقتصاد، وتنمية الموارد البشرية واستكمال بناء التجهيزات الاساسية. فقد قدر

للانفاق على هذه الخطة نحو ٧٨٣ بليون ريال ★ وقد خصص هذا المبلغ :

- ٢٦١٫٨ بليون ريال لتنمية الموارد الاقتصادية.
- ٢٤٩٫١ بليون ريال للتجهيزات الاساسية.
- ١٢٩٫٦ بليون ريال للموارد البشرية.
- ٦١٫٢ بليون ريال للتنمية.
- ٨١٫٠ بليون ريال للادارة والمعونات واحتياطي الطوارىء.

وتهدف الخطة إلى تحقيق معدل نمو حقيقي للانتاج المحلي الاجمالي للقطاعات غير النفطية بمعدل ٦٫٢٪ سنوياً.

وقد تطور الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية بشكل قفزات كبيرة، تحققت في ظل الوفرة التي تعيشها البلاد نتيجة لنمو العائدات البترولية في العشر سنوات الأخيرة. وقد كان تطور هذا الاقتصاد في مصلحة إعادة تأسيس القطاعات الاقتصادية بشكل يسمح معه بالقيام بحركة نشيطة لتنمية

★ تقديرات الخطة الخمسية الثالثة ص ٩١ وتقرير مؤسسة النقد الصادر عام ١٩٨٠ ص ٧٧، مع ملاحظة أن هذه التقديرات مبنيه على اساس أسعار عام ١٣٩٩/١٤٠٠ مع سماح بمعدل تضخم ٧٪ بالمئة سنوياً للمشاريع الجديدة.

الاقتصاد الوطني، بالشكل والحجم الذي واكب عملية التنمية، وقد انعكست هذه السياسة الاقتصادية على القطاعات القائدة للاقتصاد الوطني لاسيما قطاعي الزراعة والصناعة، وكذلك قطاع المواصلات والقطاعات الاخرى التي تسهم بالتحليل الاخير في اقامة الهياكل الاساسية والاطارات لمسيرة الاقتصاد في أي بلد في العالم لاسيما قطاع التعليم الذي يختص بالتربية والتعليم وتشكيل القوة الاطارية اللازمة للعمل الاجتماعي وقطاع الصحة الذي يهتم بتدعيم الصحة العامة للمواطنين، والعمل على سلامة المجتمع من الامراض ومكافحتها وكذلك على قطاع الخدمات الاخرى، وبخاصة قطاع البناء والتشييد ــ الذي يعتبره معظم الدارسين لقضايا التنمية ــ قطاعا اساسيا من قطاعات الاقتصاد الوطني وكذلك الحال مع قطاع المواصلات لانهما القطاعان اللذان يدخلان في جملة قطاع الاسس وبدونهما لايمكن اقامة البنيان الاقتصادي الشامل مع عدم تجاهل أهمية الكهرباء كقطاع أساسي وإنتاجي بنفس الوقت.

ومن الملاحظ ان الاقتصاد الوطني في المملكة العربية السعودية لايمكن دراسته بمعزل عن قطاع

المال، الذي يعتبر المحرك الأول لأنشطة الاقتصاد الوطني.

ومن هنا نرى التأثير المتبادل مابين الاقتصاد ككل وقطاع المال (بضاعة ــ نقد ــ بضاعة) وبهذا يمكن فهم درجة التأثير الذي احدثه قطاع المال في تدعيم مسيرة الاقتصاد الوطني اثر تنامي قطاع المال ولايمكن بأي حال النظر للمال كقطاع مجرد دون مزجه وتفاعله مع القطاعات الاقتصادية الاخرى في الاقتصاد الوطني، ومن هنا ينبغي فهم العلاقة الواضحة بين استخدام المال في التنمية وعلاقة التنمية كوسيلة لتطوير الاقتصاد، عن طريق التخطيط الشامل للقطاعات وتوازنها وشموليتها داخل ماكينة هذا الاقتصاد.

وأثر القرارات الارشادية في العملية الاقتصادية على فعالية ونشاط هذه الماكينة.

وقد اعتمد الاقتصاد الوطني السعودي في العشر السنوات الاخيرة على تسخير الانفاق الواسع لاحداث مايسمى بالدفعة القوية عن طريق الحقن المستمر لاحداث التفاعل بين المال كقطاع متوفر والعناصر الاخرى للاقتصاد الوطني، وبدون هذا التفاعل لايمكن ان يحقق الاقتصاد نقلة موضوعية إلى أمام.

ومن هنا جاءت عملية النمو لهذا الاقتصاد وهذا التوسع والتكامل والترابط مكلفة أو احتاجت لمبالغ طائلة لسبب بسيط وهو:

إن السياسة العامة للخطط الاقتصادية الثلاث جاءت بفلسفة عامة تقول:

- إن التنمية للاقتصاد الوطني لا تكون على حساب احتياجات الجماهير الاساسية، وربما الكمالية، ومن هنا كانت مسيرة التنمية تسير مع مسيرة الرخاء الحقيقي الذي يعيشه المواطن السعودي وتحديداً سكان المدن الكبرى وان الأخير لم يتحمل أية نتيجة من نتائج التنمية كما حدث في معظم الدول النامية ★.

وإن المحافظة على تيسير السبل أمامهم لم تكن محدودة لأسباب تنموية، وان المحافظة على هذا التوازن بين الرخاء للمواطن والمجتمع دون الاضرار بمسيرة التنمية لايمكن أن يتأتى لدولة أخرى مالم تكن هذه الدولة كالمملكة لاسباب تتعلق:

- بالسياسية العامة للاقتصاد الوطني لكونه اقتصاداً حراً ومفتوحاً.

★ لأن الدول ذات العائدات البترولية تظل حالة خاصة.

- الانطلاقة التي بدأت فيها التنمية وبداية التحول والظروف والاسباب والشروط الخاصة جداً.
- الاحساس بضرورة ان يشعر المواطن بالرخاء ويعيش ذلك دونما أي تأخير.

هذه الخصوصية في مسيرة العشر سنوات الأخيرة لها جوانب إيجابية مثلما لها جوانب سلبية. ولكن الايجابية منها يمكن فهمها على انها محاولة لاستيعاب الموارد المالية ووضعها في قنوات الانفاق الانمائي بنفس الوقت دون ان تكون للتنمية أي آثار تقتيرية على المواطن كشد الاحزمة على البطون ★ مثلاً. أما الجوانب السلبية فقد يخشى مثلاً زيادة نسبة التضخم التي ارتفعت مع نهاية الخطة الخمسية الأولى وبداية الخطة الخمسية الثانية إلا ان السيطرة على التضخم بدأت بفعالية اعتباراً من عام ١٤٠١هـ ١٩٨١م كما ان من بعض الجوانب السلبية أن لايقبل المواطن في المستقبل على المنتجات الوطنية لاسباب تتعلق بسياسة الاستيراد المفتوح والتعود على استهلاك منتجات معينة بحكم التقادم والذوق والنمط المعاشي.

★ في معظم الدول النامية ذات المداخيل الاستثمارية المتواضعه.

وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج إيجابية بالنسبة للمواطن في ظل ظروف وشروط التنمية استعرضها فيما يلي:

(١) ان المواطن في المملكة أصبح متاحاً له الحصول على السكن دون أن يكلفه ذلك دفع أية مبالغ إضافية كالفوائد وماشابه ذلك. وهذا السكن من كل الجوانب يتمتع بميزات لا تتوافر في معظم الدول النامية وربما في بعض الدول الصناعية أيضاً نظرا لاتساعه وحداثته.

(٢) يستطيع المواطن في المملكة العربية السعودية المزراع أن يحصل على قرض لاقامة مزرعة انتاجية من البنك الزراعي بدون أي فوائد ولآجال طويلة.

(٣) يستطيع المواطن السعودي سواء كان فرداً أو مجموعة أن يحصل على قرض من البنك الصناعي لتغطية ٦٠٪ بالمئة من التكاليف الاجمالية لاقامة مصنع أو شركة صناعية بدون فوائد ولاجل طويل نسبياً.

(٤) حتى ان طالب الجامعة يحصل على راتب شهري بحدود ألف ريال وتدفع له مكافأة تخرج قدرها خمسون ألف ريال وربما قطعة أرض مع

قرض للاسكان. وكذلك قرض للزواج أو سلفة تعادل نحو ٢٥ ألف ريال سعودي.

(٥) وكذلك العاملين في القطاع التجاري يمكنهم ذلك.

(٦) والمزارعون يتلقون إعانات للتمور والقمح وتشتري الدولة منهم المحاصيل بأسعار جيدة.

وباختصار شديد فقد تميزت العشر سنوات الأخيرة من ١٣٩١ ــ ١٤٠٢ باحداث نهضة شاملة يمكن لمسها في الاسكان والتعمير بشكل عام والمواصلات والتعليم والصحة وقطاع البنوك والقطاع التجاري وحالة الرخاء الواضحة بشكل انفاق واسع ومقتدر في القطاعين العام والخاص.

ولاننسى أن المملكة قد حققت نجاحات على صعيد بناء الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني. كل ذلك قد وفر امكانيات مادية لاقامة شبكات الكهرباء وانارة البلاد واقامة الصناعة وتطوير الزراعة في حركة عمل دائبة عنوانها الكبير هو تعديل هيكل الاقتصاد الوطني وإيجاد روافد جديدة لدعم الدخل القومي وتنمية الموارد البشرية واحلال القوى العامله الوطنية تدريجياً محل القوى العاملة الاجنبيه بشكل يتفق مع

بناء التنمية وحاجتها بالشكل والمضمون وإقامة الكادرات البشرية المدربة في الادارات العليا وادارة اتخاذ القرارات والادارات ذات الصفة الفنية وهذا يأتي عبر عمليات متواترة في التعليم والتدريب واكتساب المعارف والعلوم.

ومن هنا نستطيع أن نتوصل إلى فهم حقيقة الانفاق الضخمة في ميزانية الدولة خلال الفترة ١٣٩١/١٣٩٠ إلى ١٤٠٢/١٤٠١هـ. هذه الفترة الحافلة بالقفزات بالأرقام ونسب التطور السنوية وهي تعكس ميزانيتين في ميزانية واحده هي:

- الميزانية الانمائية المتعلقة باستثمارات الخطط الاقتصادية والانفاق على المشاريع بشكل عام.
- الميزانية الاعتيادية وهي تمثل الانفاقات الجارية الواردة في الميزانية من رواتب وأجور وإنفاق عام... الخ.

ومن المفيد حقاً أن نراقب التطورات الكبيرة في ارقام ميزانية الدولة في الفترة المذكورة اعلاه للتوصل إلى فهم ومعرفة الأرقام في جانبي الايرادات والنفقات بشكل موضوعي على نسب التطور بشكل يضع القارىء في الصورة الواضحة جداً.

جدول رقم (١) تطور ميزانية الدولة ١٣٨٩/٩٠ ــ ١٤٠٠/١٤٠١هـ

(الوحدة مليون ريال) *

السنوات	الايرادات	التطور ١٠٠ /	النفقات	التطور ١٠٠ /
١٣٩٠	٥٩٦٦ر٠	١٠٠ر٠	٥٩٦٦٠	١٠٠ر٠
١٣٩٣	١٣٢٠٠ر٠	٢٢١ر٣	١٣٢٠٠ر٠٠	٢٢١ر٣
١٣٩٥	٩٨٢٤٧ر٠	١٦٤٦ر٨	٤٥٧٤٣ر٠	٧٦٦ر٧
١٣٩٨	١٤٦٤٩٣ر٠	٢٤٥٥ر٥	١٣٤٢٥٣ر٠	٢٢٨٨ر٧
١٤٠٠	١٦٠٠٠٠ر٠	٢٦٨١ر٩	١٨٠٢٥٨ر٧	٣٠٢١ر٤
١٤٠١	٢٦١٥١٦ر٠	٤٣٨٣ر٤	٢٤٥٠٠٠ر٠	٤١٠٦ر٦
١٤٠٢	٣٤٠٠٠٠ر٠	٥٦٩٩٠	٢٩٧٩٩٩ر٨	٤٩٩٥ر٠

من الأرقام السابقة المختارة للسنوات الواردة في الجدول رقم (١) نستطيع أن نلاحظ الآتي:

(١) ضخامة الايرادات ونسب تزايدها السنوية نسبة لسنة الاساس حيث نرى ان التطور في هذه الايرادات خلال ثلاث سنوات قد بلغت ٢٢١ر٣٪ بالمئة. وفي سنة ١٣٩٥ بلغت النسبة ١٦٤٦ر٥٪ بالمئة وفي سنة ١٤٠١هـ

* المؤشر الاحصائي الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة ــ وزارة المالية ١٩٨١ ص ١٢٧ و١٨٢ و ١٣٧ ملاحظة : نسب التطور منسوبه لسنة ١٣٩٠هـ.

بلغت نسبة التطور ٤٣٨٣٫٤٪ بالمئة وهي — كما نرى — نسبة كبيرة، فبعد أن كانت أرقام الايرادات في سنة الاساس لا تتجاوز ستة مليارات من الريالات، أصبحت في سنة المقارنة ١٤٠١هـ أكثر من ٢٦١ بليون ريال، وهذه قفزة كبيرة جداً بكل المقاييس وخلال فترة قصيرة جداً.

(٢) جانب النفقات حقق قفزات هامة ولكن بنسبة أقل من جانب الايرادات، فقد كان في عام ١٣٩٢هـ نحو ٢٢١٪ بالمئة أصبحت نسبة التطور في عام ١٤٠١هـ نحو ٤١٠٦٫٦٪، وان حجم الانفاق كان في سنة الاساس أقل من ستة مليارات ريال ارتفع هذا الرقم ليكون نحو ٢٤٥ مليار ريال سعودي.

(٣) ان جانب الايرادات يعكس بشكل رقمي حجم عائدات الدولة من البترول باعتباره الرافد الوحيد لعائدات الدولة، وجانب النفقات يعكس التوسع الكبير في الانفاق على بناء الاقتصاد الوطني ومعه بطبيعة الحال المواطن الذي استهدفت الدولة تنمية دوره واعطاءه المزيد من المكاسب بشكل عاجل ودفعة واحدة.

(٤) ان ضخامة أرقام الميزانية هذه في السنوات الأخيرة، جاءت استجابة موضوعية لمرحلة البناء الشامل للاقتصاد الوطني. وهي تعكس التطلع في إعادة تشكيل البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، وهي تفسر لنا النتائج الاقتصادية الملموسة التي يعيشها الإنسان في هذه البلاد.

وانسجاماً مع تطور الايرادات، فقد تطورت كمية النقد المتداول، كنتيجة أيضاً للانفاق الحكومي والخاص فقد تطورت أرقام كميات النقد في السوق السعودية، حيث تشير الارقام انه في عام ١٣٩٩هـ كان حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق السعودية فقط نحو ١٥٦٧ مليون ريال سعودي، وقد قفز هذا الرقم إلى ٦٦٨١ مليون ريال، وفي عام ١٣٩٥هـ وإلى ٢٢٨٣٧٫٥ مليون ريال في عام ١٣٩٩هـ بنسبة تطور بلغت ١٤٥٧٫٥٪ بالمئة، وان سرعة دوران النقد يعكس درجة وأهمية النشاط الاقتصادي، وأن كمية النقد المتداولة هامة، لكن ضخامتها قد يكون لها آثار جانبية في مصلحة الاقتصاد الوطني، كما أن قلة هذه الكمية لها انعكاسات جانبية أيضاً.

ومن هنا يجب أن نفهم أبعاد ما يقال حول السيولة النقدية في السوق السعودية وعدم وجود الكمية الكافية التي تفي باحتياجات الدفع. لأن زيادة هذه الكمية سوف تقوم بالضغط على توسيع الفجوة التضخمية.

وقد تطورت أرقام الودائع الخاصة تحت الطلب في البنوك والمصارف السعودية في الفترة ١٣٨٩ ـــ ١٣٩٩هـ من ٨٣٩ مليون ريال في سنة الاساس إلى ٧٤٢٧ مليون ريال في عام ١٣٩٥هـ وقد بلغت نسبة التطور ٨٨٥٪، وقد ارتفعت هذه الكمية إلى ٢٠١٩٨ مليون ريال عام ١٣٩٩هـ بنسبة زيادة بلغت ٣٦٠١٪ بالمئة وهذا يعكس حقيقتين.

(١) زيادة وعي المواطن بأهمية التعامل مع البنوك والمصارف الوطنية وخاصة لدى رجال الأعمال، نظراً لزيادة الدخل عند المواطن العادي.
(٢) زيادة أهمية العمل البنكي والمصرفي في الحياة العامة. وقد نشط هذا القطاع خلال السنوات القليلة الماضية بشكل ملموس، وبالتالي فلابد أن يبدأ يمارس دوراً مسئولاً في الاقتصاد الوطني بعد أن ظل هذا القطاع له دور هامشي فهو يأخذ ولايعطي.

وقد تطورت كمية وسائل الدفع في نفس الفترة المدروسة، وهذه تعكس قدرة السوق المالية والنقدية على الايفاء بالمستلزمات، وهذا قد تحقق لدى الفرد والمؤسسات والشركات.

ففي عام ١٣٨٩هـ وهو عام الاساس هنا وكانت أرقام وسائل الدفع فقط ٦ر٢٤٠٥ مليون ريال. تزايدت هذه الأرقام إلى ٦ر١٤١٠٧ مليون ريال عام ١٣٩٥هـ وقفزت هذه الأرقام إلى ٨ر٥٣٠٣٥ مليون ريال عام ١٣٩٩هـ بنسبة تطور بلغت ٢٢٠٥٪ بالمئة وهي قفزة تطورية كبيرة. ومع ذلك فان كمية وسائل الدفع بقيت عاجزة عن مسايرة حجم الصفقات التي يعقدها رجال الأعمال للاسباب التي ذكرتها آنفاً.

وقد انعكس كل ماقدمناه حتى الآن على القوة الفعلية لايرادات الدولة وأثر الانفاق على:

- المدخرات للافراد والمؤسسات وهي قليلة بالمقارنة لنسب الانفاق الحكومي العام والخاص.
- النشاط المصرفي والبنكي وأهمية الاعتماد على التعامل من خلالهما.

وقد تطور اجمالي القروض الممنوحة على مستوى المؤسسات التمويلية المتخصصة بالقطاعات الاقتصادية خلال العام المالي ١٣٩٦/٩٥هـ ـــ ١٣٩٩/١٤٠٠هـ. حيث بلغت هذه القروض وفق مايلي حسب جهة التمويل:

(١) البنك الزراعي العربي السعودي: بلغت القروض التي قدمها هذا البنك في سنة الاساس فقط مبلغاً وقدره ٢٦٩٫٦ مليون ريال سعودي. اما في سنة المقارنة فقد قدم هذا البنك قروضاً قدرها ١١٢٨٫٦ مليون ريال.

(٢) بنك التسليف: بلغت قروضه في سنة الاساس ٨٠٫١ مليون ريال وفي سنة المقارنه بلغت هذه القروض ٣٧٫١ مليون ريال وان المجموع التراكمي لهذه القروض بلغت ٤٢٠٫٦ مليون ريال سعودي.

(٣) صندوق التنمية الصناعي: بلغت ارقام القروض المقدمة من هذا الصندوق بشكل تراكمي للاعوام ١٣٩٦هـ ـــ ١٤٠٠ نحو ٢٧٢٥٢ مليون ريال.

(٤) صندوق اقراض المقاولين والمخابز: وقد بلغت الأرقام الاجمالية الكلية التراكمية المقدمة من هذا

الصندوق خلال الفترة ١٣٩٦هـ ـــ ١٤٠٠هـ نحو ٨ر٣٠٦ مليون ريال سعودي.

(٥) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، حيث قدمت قروضاً لبناء الفنادق والمستشفيات والمشاريع الزراعية الكبرى وقد بلغ الكميات التراكمية لهذه القروض ١٩٣١ مليون ريال سعودي.

وقد بلغ إجمالي القروض الممنوحة من قبل هذه البنوك والصناديق في فترة خمس سنوات ١٣٩٦ ـــ ١٤٠٠هـ نحو ٧٨٧٤٠ مليون ريال سعودي.

وفي مجال الحسابات القومية خلال فترة عشر سنوات من ١٣٩٠ ـــ ١٣٩٩هـ نرى أن أرقام الحسابات القومية سواء أكانت بالاسعار الثابتة وهي أسعار سنة الاساس ـــ أو بالاسعار الجارية وهي أسعار سنة المقارنة ـــ لهذا واجب التفريق بين هذين الحسابين لان الأولى تعكس مساهمة القطاعات الاقتصادية بالقيمة الحقيقية لانتاجها بالاسعار الثابتة، أما تقويم الناتج القومي بالأسعار الجارية فلا يعكس ذلك، كما أنه ينبغي التمييز بين الدخل القومي والدخل القومي الحقيقي.

وإذن ينبغي ملاحظة الأرقام لكل من هذه الحسابات وهي:

أولا : الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية ★:

ففي سنة ١٣٩٠هـ كان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية من قطاعات الصناعات والمنتجين الآخرين وقطاع البترول الخام والغاز الطبيعي كما يلي:

٨١٠٦ر٣ مليون ريال لقطاع البترول الخام والغاز.
٧٦١٣ر٩ مليون ريال لقطاع منتجين آخرين.
١٦٧٨ر٤ مليون ريال لقطاع منتجي الخدمات الحكومية.

أما في عام ١٣٩٩هـ فقد ارتفعت ارقام الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

١٣٢١١٨ر١ مليون ريال لقطاع البترول والغاز.
٩٨٨٧١ر٥ مليون ريال لقطاع المنتجين الآخرين.
١٧٤٢٢ر٥ مليون ريال لقطاع منتجي الخدمات الحكومية.

ونستطيع ببساطة ان نلاحظ مقدار مساهمة قطاع البترول الخام والغاز في هذا الناتج حيث وصلت نسبة مساهمته في سنة الاساس ١٣٩٠هـ إلى ٤٧٪ بالمئة.

★ المصدر : تقديرات مصلحة الاحصاءات العامة، المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١ ص ١٣٤.

أما في سنة المقارنه ١٣٩٩هـ. فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع البترول والغاز نحو ٥٣٪ بالمئة. وهذا الارتفاع جاء وليد زيادة الانتاج وزيادة اسعار البترول.

ثانيا: اجمالي الانتاج المحلي بالاسعار الثابتة للفترة ١٣٩٠ ــ ١٣٩٩هـ، نرى تقلص ارقام اجمالي الانتاج المحلي بالاسعار الجارية لسبب بسيط وهو تقويم هذا الانتاج باسعار سنة الاساس ١٣٩٠ هـ. حيث نرى أن ارقام ١٣٩٠هـ هي نفسها في الحالتين.

أما في سنة المقارنة نرى ان مقدار مساهمة القطاعات الاقتصادية كانت كما يلي:

٢٠٧٣٠ر٤	مليون ريال لقطاع البترول الخام والغاز الطبيعي وقد بلغت نسبة مساهمة الناتج المحلي الاجمالي ٤٥٪.
٢٨١٠٧ر٧	مليون ريال بقطاع منتجين آخرين، وإن نسبة المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي٤٨٪.
٣١٠٠ر٨	مليون ريال لقطاع منتجي الخدمات الحكومية بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ٧٪.

وإن تقويم الناتج المحلي بالاسعار الثابتة يعكس القوة الحقيقية لهذا الناتج ويستبعد إلى حد كبير نسب التضخم والفروقات في التحويل...الخ.

ثالثا: الدخل القومي في فترة العشر سنوات ١٣٩٠ إلى ١٣٩٩هـ. مع ملاحظة ان هذا الدخل قد احتسب على اساس الاسعار الجارية. في سنة الاساس نرى ان قيمة الدخل القومي قد بلغت ١٣٥٧٣ر٧ مليون ريال سعودي وقد ارتفعت قيمة هذا الدخل في عام المقارنة إلى ٢٤٦٨٨٦ر٢ مليون ريال سعودي. وان نسب التطور بين أرقام الاساس والمقارنة بلغت ١٨١٨ر٩٪ بالمئة وهي نسبة تكاد تكون خيالية.

مما تقدم نستطيع أن نربط بين ماقدمنا بما تحصلنا عليه من ارقام للدخل القومي، وهو الدخل الذي اتاح للدولة ان تحقق وترسم ما تصبو إليه من تطلعات لتحقيق النتائج الاقتصادية وما يعيشه المجتمع من رخاء وارف الظلال.

لكن من الأهمية بمكان التنويه إلى ان مصادر الناتج الاجمالي والدخل القومي يعتمد على سلعة واحدة وعلى قطاع واحد استخراجي وهو البترول. ولعل

خطط التنمية الجارية في المملكة تستطيع ان تعدل هذا بحيث تتعدد روافد الدخل القومي والناتج الاجمالي بشكل متوازن.

الفصل الثاني
السكان وتنمية الموارد البشرية

إن تنمية الموارد البشرية هدف هام واستراتيجي في كل دول العالم، وتزداد أهميته في البلدان النامية، وبشكل خاص في البلدان المتجهة نحو بناء الاساس المادي للتنمية، لان التنمية في حقيقتها حركة جماهيرية تتناول الإنسان. فهو وسيلتها وهو هدفها، وهي عملية حضارية شاملة وتصد لمختلف أنواع التحديات، من تخلف في البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وتطوير للبنى الفوقية في المجتمع، كانعكاس عملي للتطور في البنية التحتية، وهي بناء للإنسان من أجل تحريره من العجز والخوف والاتكالية، وتدعيماً لقدرة الإنسان بنفسه أولاً وإطلاقاً لقدراته الخلاقة وتنمية انتمائه الوطني.

وإذا كانت التنمية هي اكتشاف لموارد المجتمع واستخدام لها والمحافظة عليها، فإن موقع الإنسان من هذا الاكتشاف، أنه في المقدمة إذ أن الإنسان هو المستفيد الأول والأخير من التنمية، وهي من أجله

قطعاً، وعليه يجب ان يكون مندمجاً فيها ومن خلالها، وان لا تكون بعيدة عنه ومسايرة لواقعه، لأنها في مفهومها رفض للواقع وتطوير إلى الأمام، وهي لاتسبقه، إلا أنها يجب أن تكون إنسانية في تلبيتها لمتطلبات الإنسان، وموجهة لخدمته، وهي مشاركة جماعية بين المخططين والمنفذين. وبين من يوجهون، والمجتمع ككل، وهي أخيراً تؤكد على العمل باعتباره الطريق الوحيد لتحرير الفرد والمجتمع من الأغلال والاتكالية التي استقر عليها الإنسان تحت وطأة التخلف.

ومن هنا لا نستطيع ان نفصل التنمية عن الدراسات السكانية لأن العلاقة بينهما جدلية ومتناغمة، وإذن لابد أن نؤكد أن تنمية الموارد البشرية، تضع الدراسات الدموغرافية في المقدمة لاي عمل تخطيطي، ذلك لأن أهداف التخطيط هي في التحليل الأخير لخدمة السكان، والسكان لاي بلد هم مجموع الاشخاص الذين يعيشون ويتمتعون بالجنسية الكاملة لهذه الدولة، ضمن حدودها الجغرافية، ولان الدراسات السكانية هامة، فقد خصصت لها اختصاصات في مجال العلوم، وكذلك على مستوى الادارة العامة للدولة من خلال ادارات الاحصاء والمكاتب الاحصائية المركزية التي تتناول فيما تتناوله :

- تعداد.السكان.
- نشاط السكان.
- فئات السكان
- مستوى التعليم بين السكان بجميع درجاته.
- نمو السكان ودرجات الخصوبة ومعدلات الولادات والوفيات.
- حركة السكان الداخلية والخارجية.

ولعل قيام معظم الدول في العالم باجراء مسح شامل لتعداد السكان كل عشر سنوات، عمل هام وله نتائج هامة، خاصة إذا ماكان هذا التعداد دقيقاً. لأن الدقة في العمل الاحصائي للسكان تظهر له نتائج هامة على مختلف ميادين الحياة داخل المجتمع. فيما إذا استفادت الجهات المعنية من النتائج التي توصلت إليها الجهات التي تقوم بالعمل الاحصائي.

ولعل اهتمام الدول والحكومات بهذا النوع من الدراسات قد وضع أمام الجهات الحكومية المسئولة خريطة واضحة للسكان في بلدهم، بحيث تستطيع هذه الجهات ممارسة دورها على درجة عالية من الوضوح وسلامة النتائج، لان المقدمات عندما تكون صحيحة فان النتائج ستكون قطعاً صحيحة.

والعمل الاحصائي المختص بالسكان ليست وظيفته القيام بتجهيز استمارات الاحصاء العام وحسب، بل هو عمل مستمر ودائم ويومي. وإذا كان كذلك فستكون الجهات الاحصائية عن السكان جاهزة وباستمرار لتقديم معلومات دقيقة عن السكان في ضوء المؤشرات التي تم استنباطها، كما أنهم يستطيعون أن يقدموا تصوراً يكاد يكون دقيقاً عن عدد السكان في المستقبل. ليس هذا وحسب بل، يستطيعون ان يحددوا معدل النمو السنوي للسكان، ومعدلات الولادات والوفيات، وصورة واضحة عن الهرم السكاني.

ويفيد شكل الهرم في المجتمع السكاني في معرفة هل ان الهرم السكاني يدل على ان المجتمع فتي ولديه قاعدة قوية من سن سنة واحدة حتى ١٦ سنة مثلاً، وأيضاً هل لديه قوة عاملة ممكنة من سن ١٦ سنة ـــ ٤٥ سنة.

هذه التوزعات تعطي صورة واضحة للمجتمع عن طفولته وكم سيكون بالامكان لمرحلة الطفولة أن تتحول إلى قوة عاملة. وكذلك كيف نستفيد منها والدراسات التي تقوم بهذا الشأن حول البطالة. وموضوعات الاستخدام، وكيفية ربط خطة العمالة بالخطة العامة للدولة. وإذا كانت قمة الهرم السكاني

متسعة، فهذا يعني أن المجتمع يعاني من مرحلة الشيخوخة وهي غالباً من ٦٠ سنة فما فوق لان اتساعها يجيء اما عن نقص في نمو السكان بمعنى زيادة وفيات الأطفال أو تقلص في نمو السكان.

وإن شيخوخة المجتمع مرض أصاب بعض الدول في العالم بسبب الحروب وانتشار الرذيلة في المجتمع وتفكك البناء الأسري وتحت ضغط كبير من الأسباب الأخرى التي نعرفها جيداً وقد واجهت معظم الدول النامية بعد حصولها على الاستقلال السياسي وضعاً سكانياً يكاد يكون غير معروف، ومن جهة عدد السكان، توزيع السكان، معدلات النمو، سكان المدن ونسبتهم للسكان العام، سكان الريف، البدو الرحل..الخ.

وقد أقحمت بعض هذه الدول نفسها في اعداد خطط اقتصادية دون أن تعرف منذ البداية الطبيعية السكانية وماهي الاحتياجات الاساسية لهؤلاء السكان، وفي بعض الدول واجهت عند اجراء عملية المسح الاحصائي للسكان الشامل بعضاً من المشكلات منها على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

— ظروف السكان غير المستقر.

— عدم وجود جهاز احصائى متمكن لاعداد

استمارات التعداد الشامل وتنفيذ عملية الاحصاء بدقة.

- خوف السكان من اعطاء معلومات كاملة عنهم بسبب الخلفية السابقة لهؤلاء السكان أو لكونها جديدة عليهم.
- عدم وجود توعيه خاصة بالاهداف التي تعول عليها أجهزة الاحصاء من وراء هذه التعدادات.
- عدم وجود توعيه خاصة بالاهداف التي تعول عليها أجهزة الاحصاء من هذه التعدادات.

لذا كانت الاحصاءات في أغلبها تفتقر للدقة والصوابية. وبالتالي فان الدراسات اللاحقة التي عملت عليها لن تكون صحيحة وهذا ما أفضى إلى نتائج ليست في صالح التخطيط الاقتصادي والاجتماعي في هذه الدول.

وقد أدركت بعض الدول النامية أهمية الدراسات السكانية، فقامت بتدريب الخبرات الوطنية للقيام بالتدريب والعمل في هذا المجال من خلال الكليات المتخصصة والمعاهد وأقسام الإحصاء في الكليات الادارية والاقتصادية، وهي تقوم بتدريس الاحصاء السكاني كفرع هام من فروع علم الاحصاء. كما أن بعض الأساتذة في الجامعات قد تخصصوا فعلاً في

هذا المجال، وقد أنشأت الدول إدارات عامة للاحصاء تتناول فيما تتناوله اختصاصاتها، الدراسات السكانية ومتابعة عملية الاحصاء فيها. واجراء التحليلات على الجداول الاحصائية السكانية. وقد اسهم هذا الاتجاه في توكيد أهمية الدراسات السكانية، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها امام الجهات المهتمة بموضوع السكان، سواء أكان ذلك لجهة التخطيط، أم لجهات العمالة الوطنية أم لجهة القوات المسلحة، أم لجهات أخرى يدخل في اختصاصها هذا النوع من الدراسات.

من هذه المقدمة نستطيع الآن الدخول إلى دراسة السكان في المملكة العربية السعودية من خلال ماتيسر لي من أرقام حول هذا الموضوع.

وبادىء ذي بدء ينبغي ملاحظة الآتي فيما يختص بالسكان في المملكة :

(١) ان المملكة العربية السعودية دولة قليلة السكان بالقياس لمساحتها التي تبلغ نحو ٢٫٢٤٠ مليون كم٢ وان الكثافة السكانية تكاد تكون قليلة جداً فلو فرضنا أن عدد السكان في عام ١٩٧٤م كان ٧٫٥ مليون نسمة لوجدنا ان

الكثافة في الكليو متر الواحد نحو ٣ أشخاص، ولو عرفنا أن تقديرات السكان في عام ١٩٨١ هي ٩ مليون نسمة لعرفنا ان الكليو متر الواحد تصل حصته إلى ٤ أشخاص وهي نسبة قليلة جداً.

لكن هذه الكثافة لاتعبر بشكل عملي عن الواقع اذا ماعرفنا ان توزع السكان في المملكة يكاد يكون متواجداً في المدن الكبيرة وحولها وفي المناطق الممكن العيش فيها. إذ لايعقل أن يعيش الإنسان في عمق الربع الخالي أو في صحراء الدهناء أو النفوذ أو في مناطق الكثبان الرملية المتحركة، وهذا يعود لاستحالة الحياة فوق هذه المناطق.

(٢) يتميز توزع السكان في المملكة في أنه ينقسم إلى قسمين هما:
- الذين استوطنوا المدن والقرى.
- البدو الذين لازالوا يفضلون حياة التنقل.

(٣) ان اتساع المملكة وتناثر سكانها على هذه المساحة مع ملاحظة الموروث من العادات والتقاليد قد يجعل من أية عملية إحصائية شاملة عملية معقدة وغير دقيقة. وبسبب ما يواجهه

الاحصائيون والباحثون من تعقيدات ورفض لدى البعض عن الافضاء بالمعلومات عن أفراد الأسرة وعدد الزوجات وعدد الأناث والدخل اليومي أو مجموع مايملكه من أموال منقولة.. الخ.

وتزداد الصعوبة في استخراج الإجابات الصحيحة والتوصل إلى نتائج اجمالية، حينما نعرف أن البدو غير المستقرين تظل متابعة حركة الفريق منهم صعبة وتحتاج إلى إمكانيات وإلى دأب وصبر ومعايشة.

(٤) يلاحظ ان انتشار السكان خارج المدن في احصاء عام ١٣٩٤ أكبر منه داخل المدن، وهذه صفة تكاد تطبع معظم البلدان النامية. حيث يعيش نحو ٣٠٪ داخل المدن و ٧٠٪ من السكان في الريف، مع ملاحظة أن الهجرة الداخلية النشطة في السنوات الأخيرة داخل المملكة بسبب نشاط توسع المدن وتوفر وسائل الرفاهية، وجذبها لأعداد كبيرة من السكان، الامر الذي يكون قد أخل بالنسب التي أوردتها.

(٥) لعل مايساعد على تدعيم القيام بالنشاط الاحصائي ان تسبقه دعاية واسعة النطاق في

مختلف أجهزة الدولة عبر وسائل الاعلام. وأنه في عام ١٣٩٤ لم تكن المملكة قادرة على إيصال هذه المعلومات أضف لكل ذلك تفشي الامية الكبيرة العدد وبالنسبة للسكان تزيد من صعوبة العمل الاحصائي عن السكان آنذاك.

ومن قراءة المؤشر الاحصائي عن تعداد السكان في عام ١٣٩٤ قد بلغ التعداد ٧٠١٢ ألف نسمة موزعين على المناطق التالية : الرياض ،مكة المكرمة، المنطقة الشرقية، عسير، المدينة المنورة، جيزان، القصيم، حائل، تبوك، نجران، الحدود الشمالية، الجوف، القريات، البادية على الحدود، سعوديون مقيمون في الخارج، وان تقسيم السكان كان على الشكل التالي منهم:

٥١٢٨ ألف نسمة مستقرون داخل المدن والارياف.

١٨٨٤ ألف نسمة بدو يتنقلون في البادية والصحراء.

وإن المدن الرئيسية وهي ★:

★ المؤشر الاحصائي ٨٢ الارقام والنسب ص ٢٧ السكان في المملكة العربية السعودية مقالة حسين الشرع ــ جريدة الرياض العدد ٥٣٥٢ السنة ١٩ تاريخ ٩ فبراير ١٩٨٣ الصفحة الأولى من الملحق السياسي ــ الاقتصادي.

- الرياض ويعيش فيها ١٠١٥٠٦ أسرة تضم ٦٦٦٨٤٠ نسمة بمعد ٦ر٦ أشخاص للأسرة الواحدة.
- جدة ويعيش فيها ٩٧٣٦٣ أسرة تضم نحو ٥٦١١٠٤ نسمة بواقع ٨ر٥ أشخاص للأسرة الواحدة.
- في مكة المكرمة ٦٧٩٤٧ أسرة تضم ٣٦٦٨٠١ نسمة بواقع ٣ر٥ اشخاص للأسرة الواحدة.
- المدينة المنورة ٣٥٣٩٠ أسرة تضم ١٩٨١٨٦ نسمه بواقع ٦ر٥ أشخاص للأسرة الواحدة.
- الطائف وعدد الاسر فيها ٣٠٨٧٧ أسرة فيها ٢٠٤٨٥٧ نسمة بواقع ٦ر٦ أشخاص للأسرة الواحدة.
- الدمام وفيها ٢١٥١٣ أسرة ويبلغ عدد السكان فيها ١٢٧٨٤٤ نسمة بواقع ٩ر٥ أشخاص للأسرة الواحدة.

معنى ذلك ان متوسط الأسرة السعودية في المدن الرئيسية يبلغ نحو ٦ أشخاص تقريباً وهو معدل عال في ظروف وشروط المدنية ولكن بالنسبة للمملكة في ظروف المساحة الواسعة والدخول المرتفعة والسكن

المريح تعتبر قليلة خاصة إذا ماعرفنا أن الأسرة السعودية في المدن تعيش غالباً في بيوت ذات سعة جيدة ومعظم الخدمات إن لم تكن كلها متوفرة وأن النهضة الصناعية والزراعية تحتاج إلى أيد عاملة وخبرات.

وتذهب التقديرات إلى أن عدد السكان في المملكة قدر في أواسط عام ١٩٨١ (١) نحو ٩ مليون نسمة وأنه ربما يكون عدد السكان في نهاية الثمانينات نحو ١٠ مليون نسمة، ومن المتوقع ان يصل عدد السكان في عام الفين نحو ١٥ مليون نسمة، ويقدر معدل النمو السكاني في المملكة حوالي ٣٪ بالمئة سنوياً.

وإذا ما ألقينا نظرة للمؤشرات والنسب التي تبين درجة التطور للسكان في المملكة العربية السعودية يمكن ملاحظة مايلي:

(١) انه في عام ١٩٦٠م كانت نسبة السكان الحضر إلى مجموع السكان ٣٠٪ بالمئة فقط. وانه في عام ١٩٨٠ أصبحت نسبة السكان الحضر تشكل ٦٧٪ بالمئة وهذا يدل على

---

(١) المصدر: مجلة المستقبل العربي الاعداد (٤٢، ٤٣، ٤٤) الاشهر (٨ر٩ر١٠) لعام ١٩٨٢ ص ٢٩٨ (عدد واحد) جدول رقم ٢.

ظاهرة الاستقرار نتيجة للتطور الاقتصادي والاجتماعي. وحل مشكلات السكان الاسكانية من سكن ومواصلات وتعاظم دور المدن والمراكز والمدن وكذلك في تشجيع الصناعة والزراعة، والانخراط في الجيش والحرس الوطني.

وقد بلغ معدل متوسط النمو السكاني في المدن من ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠م نحو ٤ر٨٪ ومن عام ١٩٧٠ ــ ١٩٨٠ نحو ٦ر٧٪ ولذلك عوامل اهمها عودة السعوديين الذين كانوا يسكنون في بلاد الشام والعراق ومناطق أخرى. وهي هجرة وعودة للوطن الأم.

ونتيجة لكل ذلك فقد بلغت نسبة السكان في المدن الكبرى إلى إجمالي السكان في عام ١٩٦٠م نحو ١٥٪ بالمئة وفي عام ١٩٨٠م ١٨٪ بالمئة، وهذا يدل على أن دور المدينة بدأ يتعاظم لسببين وهما:

(١) اما زيادة الولادات في المدينة ونقص معدلات الوفيات بسبب التطور الصحي.
(٢) أو زيادة الهجرة الداخلية من الريف للمدينة. وهذه لها آثار سلبية تظهر على المدى البعيد مع العلم أن المجتمع السعودي في مناطقه الثلاثة

الرئيسية يكاد يكون متجانساً من حيث المرحلة التاريخية ولو ان هذا قد يبدو غير ذلك في مدن المنطقة الغربية على وجه التحديد.

(٢) ان هدف تنمية الموارد البشرية في المملكة هو هدف ثابت في كل الخطط الثلاث التي رسمتها الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وان السياسة العامة للمملكة تركز باستمرار على هذا الهدف سواء من خلال المجلس الأعلى للقوى العاملة أم من قبل أجهزة المؤسسات التعليمية لهذا يمكن ملاحظة النسب التالية في هذا الخصوص ★.

— نسبة السكان في سن العمل من ١٥ — ٦٤ سنة في عام ١٩٦٠ كان ٥٤٪ بالمئة وأن النسبة في عام ١٩٨٠ هي ٥٢٪ بالمئة. وهذا يعني أن أكثر من نصف عدد السكان هم في عداد قوة العمل. وهذا ينتج امكانية ضخمة لتنمية الموارد البشرية.

وتبقى مشكلة الاناث وهن أكثر من نصف هذه النسبة ويجب أن يفكر جدياً في الاستفادة من طاقة هذه الفتيات في اطار قوة العمل المنتج والملائم.

★ مجلة المستقبل العربي العدد ٢١ تاريخ ١١/١٩٨٠ ص ١٦٩ ومابعدها.

— كانت النسبة المئوية للقوة العاملة ١٩٦٠ (١) في القطاعات التالية:
الزراعة ٧١٪ بالمئة، الصناعية ١٠٪ بالمئة وفي قطاع الخدمات ١٩٪.

اما في عام ١٩٨٠ يلاحظ ان النسب المئوية للقوة العاملة في القطاعات الثلاثة كما يلي:

— الزراعة ٦١٪ بالمئة، الصناعة ١٤٪، في قطاع الخدمات ٢٥٪ بالمئة.

ومن المقارنة نرى تزايد النسبة للعاملين في قطاعي الصناعة والخدمات على حساب العاملين في قطاع الزراعة.

— لقد بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقوى العاملة على اساس احتسابهم في عام ١٩٧٠ ★:

١٩٦٠ ١٩٧٠ معدل النمو ١ر٣٪ بالمئة
١٩٧٠ ١٩٨٠ معدل النمو ٥ر٣٪ بالمئة

ومن المتوقع ان تنمو بنسبة ٧ر٢٪ بالمئة خلال ١٩٨ لعام ٢٠٠٠م وانسجاماً مع الدراسة السكانية في المملكة نرى ان قطاع التعليم والاقبال عليه قد

(١) المصدر السابق ص ١٧٢.

★ المصدر السابق ص ١٧١.

تطور بين عامي ١٩٦٠ ــ ١٩٧٩، وهذا يتضح في النسب التالية:

(١) عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الابتدائية من مجموع الاشخاص في سن التعليم الابتدائي حيث كانت النسبة في عام ١٩٦٠م ١٢٪ بالمئة وقد أصبحت في عام ١٩٧٩م ٦٤٪ بالمئة. وهذه النسبة للمجموع. ولو فصلنا أكثر للذكور والأناث نرى ان نسبة التلاميذ من الذكور المسجلين في عام ١٩٦٠م ٢٢٪ بالمئة ولكن هذه النسبة تطورات إلى ٧٨٪ بالمئة عام ١٩٧٩م.

من هذه النسب نرى كم ازدادت نسبة الاقبال على التعليم في المدارس الابتدائية لدى الاناث خاصة، وهذا إنجاز جيد.

(٢) إن عدد التلاميذ المسجلين في المدارس الثانوية من مجموع الأشخاص في هذا السن في عام ١٩٦٠ كانت النسبة ٢٪ بالمئة ارتفعت هذه النسبة في عام ١٩٧٩ إلى ١ر٣ بالمئة ومع ذلك فهي نسبة قليلة خاصة إذا عرفنا ان المملكة تولي التعليم أهمية خاصة، وأن نسبة ٣١٪[×] من مجموع الاشخاص الذين هم في هذه

× المصدر السابق ص ١٧٦

السن يجب أن ترتفع إلى ضعف هذه النسبة طالما ان المدارس والمدرسين وارتفاع الدخل القومي يساعد على ذلك.

(٣) عدد الطلاب المسجلين في الجامعات السعودية من السكان الذين هم في سن ٢٠ ــ ٢٤ سنة:
- في عام ١٩٦٠ أقل من ٥٪ بالمئة.
- في عام ١٩٧٩ فقد بلغت النسبة ٧٪ قد بلغت النسبة ٧٪بالمئة وهي قليلة على أية حال.

(٤) معدل البالغين الذين يحسنون القراءة والكتابة في عام ١٩٦٠م[١] بلغت النسبة ٣٪ بالمئة وفي عام ١٩٧٩ فقد بلغت ١٦٪ بالمئة. وهذه النسبة تفسر لنا إلى حد كبير تفشي ظاهرة الامية رغم الجهود الضخمة التي توليها الدولة لمحو الامية.

وكنتيجة منطقية للتطورات التي يعيشها المجتمع السعودي بفضل ماتوفر له من امكانات فقد حققت مؤشرات الأجل المتوقعة للحياة عند الولادة ارتفاعاً ملموساً، حيث كانت عام ١٩٦٠م ٤٣ عاماً أو في عام ١٩٨٠ فقد بلغت ٥٤ عاماً وهو تطور يعكس

---

(١) مجلة النفط والتعاون، المجلد السادس العدد الثاني ١٩٨٠.

زيادة الوعي الصحي ونوعية الخدمات الصحية المقدمة.

أما معدل وفيات الولادات فقد كانت في عام ١٩٦٠م ١٨٥ طفلاً لكل ألف مولود في السنة الاولى وفي عام ١٩٨٠ فقد بلغت ١١٤ طفلاً لكل ألف طفل مولود، ومع ذلك فهي نسبة مرتفعة جداً. وقد قدرت معدلات وفيات الأطفال من عمر سنة إلى ٤ سنوات عام ١٩٦٠م نحو ٤٨ طفلاً لكل ألف وفي عام ١٩٨٠ انخفضت النسبة إلى ١٨ طفلاً لكل ألف طفل في هذه السن.

وقد تطورت الحياة المعاشية بشكل عام لدى المواطن السعودي فقد أصبح نحو ٨٤٪ بالمئة من السكان يستطيعون الحصول على المياه الصالحة غير الملوثة حسب تقديرات عام ١٩٧٥م.

وان عدد السعرات الحرارية اليومية المتوفرة للشخص الواحد ٢٦٢٤ سعرة حرارية بنسبة ٨٧٪ بالمئة من السعرات المطلوبة.

وان الدراسات السكانية باعتبارها تدخل الدليل الرقمي الصحيح لتحقيق اهداف المجتمع سواء بتحقيق معدلات نمو انمائية في الدخل الفردي تفوق

معدلات نمو السكان السنوية أو من اجل تحقيق الرخاء، فان هذه الدراسات تنصرف في المقام الأول لمعرفة حجم القوة العاملة الحالية والمستقبلية ومقدار مايحتاجه المجتمع من تراكمات رأسمالية لاستكمال مهمات التطور الموضوعي والمستمر لتشغيل القوة العاملة وتوظيفها في خدمة أهداف المجتمع ككل.

ومن هنا نجد أن الخطة الخمسية الثالثة للمملكة في الاعوام ١٤٠٠ ــ ١٤٠٥هـ/١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ قد جاءت بتقديرات للقوة العاملة كما يلي بالنسبة للعمالة السعودية:

ــ في عام ٩٩/١٤٠٠هـ كانت القوة العاملة السعودية المقدرة من الذكور والاناث ١٥٠١ر٤ ألف نسمة.

ــ في عام ١٤٠٥ ذهبت تقديرات الخطة إلى ان اجمالي القوة العاملة السعودية سيكون ١٥٥٨ر٤ ألف نسمة وان الفرق سيكون بحدود ٥٧ ألف عنصر يمكن استخدامه خلال هذه السنوات[١].

---

(١) مع ملاحظة أن تقديرات الخطة الخمسية الثالثه توقعت آن يكون المجموع الكلي للقوى العاملة السعودية وغير السعودية في ٩٩/١٤٠٠ نحو ٢٤٧١ر٢ وفي عام ١٤٠٠/١٤٠٥ فقط ٢٦٢٦ر٢ وأن الفرق هو ١٥٥ ألف عامل. وأن نسبة النمو الاجمالية ١ر٢.

ومن هنا نستطيع ان نتابع بشيء من الجدية مدى وإمكانية تحقيق الهدف الثاني من أهداف الخطة الاقتصادية للدولة وهي:

مدى إمكانية تطوير الموارد البشرية كما وكيفا، وان المقدمة لذلك تأتي من المام كاف ورقمي بالأرقام التالية:

ـــ عدد السكان في بداية الخطة بشكل دقيق.
ـــ عدد قوة العمل بين سن ١٥ ـــ ٦٤ سنة.
ـــ معدل نمو السكان السنوي الفعلي.

ـــ عدد الملتحقين بالمدارس الابتدائية والاعدادية والثانوية والجامعات.

ـــ احتياجات القطاعات الاقتصادية الحالية والمستقبلية للعمالة الوطنية، ونوع التخصصات وإيجاد المراكز اللازمة للتأهيل والتدريب.

ـــ معرفة الحاجات الاساسية للسكان من سكن وخدمات لتأمينها على محور زمني عبر سنوات الخطة.

وفي وضع سكاني كما هو واقع الحال في المملكة فإن الاتجاه المطلوب هو دمج الإنسان في التنمية بمعنى ان يساهم الإنسان في هذه البلاد بممارسةدوره الكامل في التنمية وفي شتى المجالات والمستويات.

وأعتقد أن برامج التدريب والاقبال عليها ستحقق انتقالاً موضوعياً في هذا الاتجاه خلال السنوات القادمة. وقد بلغ عدد المتدربين في مراكز التدريب المهني من مجموع [1] مراكز التدريب في البلاد في عام ١٣٩٨هـ نحو ٢١٩٥ متدرباً وفي عام ١٣٩٩هـ نحو ٣١٤٤ متدرباً وان اجمالي عدد ا لخريجين من مراكز التدريب المهني حسب الحرف في عام ١٣٩٩هـ من خلال:

- البرامج النظامية ٨٤١٥ متدربـــــاً
- البرامج المسائية ٦٠٤٨ متدربـــــاً

وتتضمن خطة التنمية الثالثة إنشاء ستة مراكز للتدريب المهني مركزين للاعداد المهني وكذلك ثلاثة مراكز للتدريب على رأس المال في كل من الرياض وجدة والدمام، وتركز الخطة على رفع مستوى إنتاجية

---

(١) التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي ص ١١٤، ١١٥.

القوى العاملة السعودية والمتاحة من خلال الوسائل التعليمية والتدريبية المتطورة.

وقد صدر المرسومان الملكيان رقم م/٣٠ وم/٣١ في شعبان ١٤٠٠ (يوليو ١٩٨٠)[٢] ينص الأول على انشاء المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني والثاني انشاء المجلس الاعلى للقوى العاملة.

(٢) أم القرى الجريدة الرسمية السنة ٥٨ العدد ٢٨٢٤.

الفصل الثالث
النفط والغاز

البحث في قطاع البترول في الدول المسماه نفطية له ميزة خاصة لان هذا القطاع ليس بالقطاع العادي في الاقتصاد الوطني، وإنما هو المورد الوحيد والقطاع الاساسي في هذا الاقتصاد، وترجع أهميته للاسباب التالية:

(١) إنه القطاع الوحيد المولد للدخل القومي، وقد وصفت اقتصاديات الدول النفطية بأنها وحيدة الجانب. فمن خلال عائدات هذا القطاع تستمر الحياة الاقتصادية والتجارية وتستحدث الخطط التنموية من أجل تطوير البنيان الاقتصادي بشكل عام.

(٢) إنه القطاع الذي يصدر معظم انتاجه للخارج ولذا ترتفع نسبة مساهمته في حجم الصادرات لبعض الدول النفطية العربية ٩٦ ــ ١٠٠٪ بالمئة وهذا معناه أن هذا القطاع هو الذي يهيمن على التجارة الخارجية مع العالم وخاصة لجانب

الصادرات وأما المستوردات فهي دورة أخرى لعائداته. ومن هنا ظل هذا القطاع الاستخراجي يلعب دوراً متميزاً في الحياة الاقتصادية والتجارية للدول المنتجة له.

(٣) ان البترول ليس سلعة عادية إطلاقاً في السوق الدولية، بل هو سلعة استراتيجية لها وزنها ودورها في الحياة الاقتصادية الدولية، ومن هنا كان القطاع غريباً عن الاقتصاد الوطني لفترة طويلة ولم يندمج في الاقتصاد العام للدولة المنتجة له لأنه كان خارج نطاق سيطرة هذه الدول عليه. ولذلك فان دوره بالنسبة للبلدان المنتجة له وللمنطقة التي ينتج منها (واقصد المنطقة الاقليمية بشكل عام) هو دور ذو حدين فهو:

(١) قد جلب الطامعين من الاقطار الصناعية عند بدء النهضة الصناعية عندهم ونشوب الحروب العدوانية فيما بينهم للبحث عن مصدر رخيص لتنمية حضارتهم. وقد خرج النفط في المناطق المنتجة له تحت هيمنة الشركات المتعددة الجنسية، وتكالبت الشركات على نهبه واحتكرت انتاجه ونقله وتوزيعه وتسويقه وكذلك

فرضت قيداً على اسعاره، بحيث اتاح لها وحدها حرية:

— تقرير حجم الانتاج واقامة مبدأ المنافسة المحكومة باحتكار القله بين مناطق انتاجه.
— تحديد سعر البرميل[١] المنتج وفقاً لمعادلات سعرية باتت معروفة خدمة لصالح المستهلكين وأرباح الشركات والجيوش المتحاربة.

(٢) تحول هذا القطاع إلى كونه الركيزة التي تسند هذه الدول سواء أكان ذلك قبل تملك حصص الانتاج أم بعدها. لكن الفترة التي بدأت عام ١٩٧٤، كان الدور البارز في وضع هذا القطاع ولأول مرة تحت سيطرة الدول المنتجة والكيفية التي يقررون فيها اسعار نفطهم وتحديد كميات الانتاج ضمن اطار منظمة الدول المصدرة للبترول.

(٣) ان قطاع البترول والضغوط التي وجهت للدول المنتجة قد ساعد على اقامة أول تجمع للدول

---

(١) للتوسع يمكن العودة لكتاب النفط والتنمية الشاملة في الوطن العربي الفصل الأول، اقتصاديات البترول العربي قبل عام ١٩٧٣ ص ٣٥ — ٧١، تأليف حسين الشرع، الناشر دار العلوم ١٩٨٣، الرياض.

النامية المنتجة للمواد الخام الا وهي منظمة الاوبك[1] التي تأسست عام ١٩٦٠ في مؤتمر عقد في بغداد بين خمس من الدول المنتجة وهي: العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، إيران، فنزويلا.

(٤) ان البترول وخلال العشر سنوات الأخيرة قد ساهم بشكل طيب في تحقيق خطوات واسعة على طريق التنمية، باعتباره الممول والمحرك لعملية التنمية في البلدان العربية المنتجة للنفط ومنها المملكة العربية السعودية وقد حققت عوائد النفط في المملكة العربية السعودية تحولات نوعية في سائر القطاعات الاقتصادية في هذا البلد سواء أكان ذلك على مستوى القطاعات الانتاجية التي يجرها بناؤها وخاصة في قطاعي الزراعة والصناعة. أم على صعيد قطاع النقل والمواصلات، وقطاع التعليم والصحة والقطاعات الخدمية الأخرى.

---

(١) للتوسع : الأوبك والتحدي المستمر: سلسلة مقالات في جريدة الرياض عام ١٩٨١م «حسين الشرع» الاعداد : ٤٦٤٨ تاريخ ١٤٠٠/١١/٢٦، ٤٦٥٤ تاريخ ١٤٠٠/١٢/٣٠، ٤٦٦٠ تاريخ ١٤٠٠/٢/١٧ الملحق السياسي والاقتصادي.

ومن هنا نستطيع أن نقرر بايجاز ان قطاع البترول قد شكل مدخلات Input لجميع القطاعات الاقتصادية في المجتمع، عن طريق عائداته التي تذهب بشكل رئيسي لتمويل خطط الانماء والتطور من خلال الانفاق الواسع على هذه القطاعات. وإذا كانت المملكة قد برزت كأكبر دولة منفقة على التنمية في العالم الثالث فانما يحدوها أمل كبير في تحقيق مايلي[٢]:

(١) ايجاد مصادر بديلة للناتج القومي تحل جزئياً أو كلياً كبديل عن النفط الذي هو في النهاية مصدر ناضب وهذا يلاحظه الدارس بشكل واضح من خلال ماوصفته الخطط الاقتصادية الثلاث حتى الآن من أهداف تستهدف هدفين استراتيجين هما:
- تنمية الموارد الاقتصادية.
- تنمية الموارد البشرية.

(٢) استثمار العائدات البترولية الضخمة خلال السنوات السابقة لتسريع وتائر التنمية والتوجه

(٢) للتوسع: يرجى العودة إلى كتاب التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية الفصل الخامس أهمية البترول في الاقتصاد السعودي، الناشر دار العلوم الرياض ٨٣، المؤلف حسين الشرع.

نحو استباق الزمن في موضوعات التصنيع وموضوعات تطوير الزراعة، وموضوعات قطاعات البناء والتشييد، وقطاع المواصلات، وتنمية الثروة القومية، وإيجاد المستوى المعاشي الجيد لعموم المواطنين عن طريق زيادة الدخل الفردي، وزيادة المدخرات لدى الأفراد وتحسين الاحوال المادية والاجتماعية للمجتمع من الوضع السابق إلى وضع أكثر تطوراً.

(٣) كما أن الصناعة والتصنيع في المملكة قد ركزت بشكل كبير على استثمار النفط الخام والغاز في حركة التصنيع باعتباره أهم المدخلات للصناعات الهايدروكروبونية والبتروكيماوية وبعض الصناعات الأخرى.

وللحقيقة فان المملكة استطاعت خلال السنوات الأخيرة ان تحدث تراكمات هائلة على صعيد رأس المال الاجتماعي والمادي بفضل مااستطاعت الدولة ان توظفه من عائدات البترول في سبيل التنمية الشاملة وقد عبر عن ذلك الدكتور غازي القصيبي في تصريح له حيث قال «ان المملكة قد استطاعت خلال السنوات الأخيرة من مسيرة التنمية أن تستثمر ماكان

يجب استثماره خلال خمسين سنة وذلك اثناء تعليق الوزراء على ميزانية عام ١٤٠٣/١٤٠٤هـ.

(٥) ان التطورات الهامة في قطاع البترول في المملكة العربية السعودية خلال العشر سنوات الاخيرة من حيث:

- تطور أحجام الانتاج.
- بناء المصافي وخطوط الأنابيب.

كل ذلك قد شكل تطوراً موضوعياً داخل هذا القطاع كان له دور بالغ الأهمية في الاتجاه العام على مسيرة البناء والتطور وتحقيق الحياة الرغيدة لعموم المواطنين وقد أتت عائداته كمدخلات لتساهم إسهاماً حقيقياً في تطوير البنى التحتية للاقتصاد الوطني، وكان الانعاكس لذلك التطوير المتدرج للبنى الفوقية والجمالية.

وبعد هذه المقدمة نستطيع ان نلج إلى الأرقام الاحصائية فهي الوحيدة التي تعطينا الصورة الواضحة لحجم وقوة هذا القطاع.

وبادىء ذى بدء نستطيع تقديم هذه الاحصائيات لعام ١٩٨٢ قبل ان ننطلق في التعرف على أوجه التطور كما يلي[1]:

---

(١) النشرة الاحصائية البترولية الصادرة عام ١٩٨٢م، وزارة البترول والثروة المعدنيه، الصفحات رقم (١٦،١٧،٢٩،٣١،٣٢،٤٤).

(١) احتياطي المملكة المتبقى من الزيت الخام ١٦٨٫٣٢ بليون برميل امريكي.

(٢) انتاج المملكة من الزيت الخام ٩٨٠٦٨٩٧ برميل/يوم عام ١٩٨١م و٦٫٤٨٣٫٢٠٩ عام ١٩٨٢م.

(٣) الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والغاز الطبيعي ٢٥٧١٠٨ ألف برميل/يوم عام ١٩٨٢م.

(٤) صادرات المملكة من الزيت ٢٠٥٨٣٨٩٢ ألف برميل/يوم عام ١٩٨٢م.

(٥) صادرات المملكة من المنتجات المكررة ٩٦٠٩٤ ألف برميل/يوم عام ١٩٨٢م.

(٦) إيرادات المملكة من الزيت ١٠٢٫٩٥ ألف مليون دولار أمريكي لعام ١٩٨١ و٧٠٫٤٧٨ ألف مليون دولار أمريكي عام ١٩٨٢.

وقد جاء في مقدمة النشرة الاحصائية أن المملكة تبوأت عام ١٩٨١ مركز الصدارة في صناعة الزيت العالمية إذ احتفظت بمركزها الأول بين الدول المصدرة للزيت الخام والثاني بين الدول المنتجة له، وأهم من هذا وذاك فقد احتفظت المملكة بأكبر احتياطي للزيت الخام والثاني بين الدول المنتجة له.

وأهم من هذا وذاك فقد احتفظت المملكة بأكبر احتياطي للزيت الخام في العالم، حيث بلغ في نهاية العام ١٩٨١م ١٦٤٫٨[1] بليون برميل يعززه احتياطي من الغاز الطبيعي بلغ خلال الفترة ١١٣٣٩٣ بليون قدم مكعب وقدر الاحتياطي لعام ١٩٨٢ بحوالي ١٦٨٫٣٢ بليون برميل بترول، وضمن هذه القاعدة الاقتصادية العريضة وفي حدود السياسة الانتاجية لحكومة المملكة التي تستند إلى أمور من أهمها ظروف العرض والطلب العالميين فقد بلغ انتاج المملكة خلال عام ١٩٨١ ما يقرب من ٩٫٨ مليون برميل يومياً وهي تكاد تكون نفس الكمية التي أنتجت في العام السابق ١٩٨٠. وإذا مانظرنا إلى مستوى الصادرات الاجمالية من الزيت الخام خلال العام نلاحظ أنه قد بلغ نحو ٩٫٥٥ مليون برميل/يوم بالمقارنة مع ٩٫٧٤ مليون برميل/يوم في العام السابق، وقد ترتب على ذلك انخفاض بسيط مقداره ٢٪ فقط..

أما مايتعلق بالصادرات إلى الدول الصناعية فقد لوحظ انخفاض بمقدار نحو ١٪ بالمئة في صادرات

---

(١) المرجع السابق، مع ملاحظة ان نتاج عام ١٩٨٣ أقل من أنتاج ١٩٨٢ لكن احتياطي عام ١٩٨٢ لكن احتياطي عام ١٩٨٢ بلغ ١٦٨٫٣٢ بليون برميل.

المملكة إلى الدول الصناعية مقارنة لعام ١٩٨٠، لكن صادرات المملكة للدول النامية زادت بمقدار ٢٤٪ مما أدى إلى ارتفاع حصة الدول النامية من صادرات المملكة من الزيت الخام من ٥ر٢٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٢٨٪ عام ١٩٨١.

وبالنظر لتعديل أسعار البترول في عام ١٩٨١ فقد ارتفع دخل المملكة من صادرات الزيت من ٨٤ بليون دولار في عام ١٩٨٠ إلى ١٠٢ بليون دولار في العام ١٩٨١، ومع ازدياد مقدرة الاقتصاد الوطني على الاستيعاب، فان عائدات المملكة من البترول تنعكس على حجم ومستوى الاداء في كافة القطاعات الاقتصادية ومن بين المؤشرات التي تدل على ذلك مايلي:

(١) الزيادة المضطردة في الاستهلاك المحلي للمنتجات البترولية، حيث ارتفع هذا الاستهلاك من ٥٤٩٨٤٠ برميل في اليوم عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٧١٥٠ برميل في اليوم عام ١٩٨٠، بنسبة زيادة تصل إلى ١٦٪ بالمئة وان هذه النسبة تزيد عن نسبة الزيادة الصافية في اجمال الناتج المحلي (الدخل القومي) لعام ١٩٨١ والبالغة ١٣٪ بالمئة.

(٢) ان الزيادة في نسب استهلاك المشتقات البترولية وخاصة من البنزين الممتاز يعكس إلى حد كبير درجة معينة من الرفاهية، وان استهلاك زيت الديزل يعكس بشكل معين التطور في القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، فقد ارتفع استهلاك القطاع غير النفطي من هذين المنتجين بنسبة ٢١٪ بالمئة.

(٣) الاستمرار في الانفاق على مشروعات الخطة الخمسية الثالثة بنفس الاداء الذي كانت عليه قبل انخفاض الانتاج من الزيت الخام بسبب ظروف السوق وتناقص حجم الطلب على نفط الأوبيك إلى أقل من ١٧٫٥ مليون برميل/يوم، وبعد الاجراء الأخير لإنقاص أسعار نفط الأوبيك إلى ٢٩ دولار للبرميل بدلاً من ٣٤ دولار، ومحاولة القيام بعمليات توزيع الحصص على الدول المنتجة داخل الأوبيك. وفيما يلي سنلجأ للبيانات الاحصائية مستعرضين النقاط التالية:

أولاً انتاج المملكة من البترول الخام خلال الفترة من ١٩٧١ إلى ١٩٨٢م [١]:

---

(١) المؤشر الاحصائي والنشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة البترول والثروة المعدنيه لعام ١٩٨١ ص ١٧ والمؤشر الاحصائي لعام ١٩٨٢ ص ١١.

(١) بلغ انتاج المملكة من البترول الخام في العام ١٩٧١م وهو سنة الأساس هنا ١٧٤١ مليون برميل أمريكي في السنة.
(٢) في عام ١٩٧٤م ارتفع انتاج المملكة إلى ٣٠٩٥ مليون برميل في السنة بنسبة تطور بلغت ١٧٧٫٧٪ بالمئة.
(٣) في عام ١٩٧٧ بلغ انتاج المملكة ٣٣٥٨ مليون برميل في السنة بنسبة زيادة عن سنة الاساس بلغت ١٩٢٫٨٪ بالمئة.
(٤) في العام ١٩٧٩ ارتفع انتاج المملكة من النفط الخام الى ٣٤٨٠ مليون برميل/سنة بنسبة تطور عن سنة الاساس بلغت ٢٠٠٪ بالمئة.
(٥) في العام ١٩٨٠ بلغ الانتاج من النفط الخام أعلى انتاج شهدته المملكة بسبب ظروف الحرب العراقية الايرانية، ومتطلبات السوق الدولية من النفط. إذ بلغت في هذا العام نحو ٣٦٢٣ مليون برميل/سنة بنسبة زيادة عن سنة الأساس بلغت ٢٠٨٫٤ بالمئة وهي نسبة مرتفعة كما نرى.
(٦) أما في عام ١٩٨١ فقد بلغ انتاج المملكة من النفط الخام نحو ٣٥٨٢ مليون برميل/سنة

بنسبة زيادة عن سنة الاساس بلغت ٧ر٢٠٥٪ بالمئة.

(٧) وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاج المملكة من البترول ٩ر٢٣٦٦٤ مليون برميل/سنة.

ثانيا انتاج البترول الخام في المملكة حسب الشركات لعام ١٩٨١م و١٩٨٢م:

توجد ثلاث شركات تنتج النفط الخام تحت اشراف وزارة البترول وهي[1]:

- شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو).
- شركة جيتي للزيت.
- شركة الزيت العربية المحدودة.

فقد بلغ انتاج شركة أرامكو نحو ٣٤٤ر٦٩٧ر٥١٢ر٣ برميل٪سنة من النفط الخام، بنسبة ٠٦ر٩٨٪ بالمئة من اجمالي انتاج الزيت في البلاد في عام ١٩٨١م وفي عام ١٩٨٢م بلغ انتاجها ٣٤٩ر٤٣٥ر٣٠٩ر٢ برميل، أما شركة جيتي للزيت فقد بلغ انتاجها عام ١٩٨١م ٩٣١ر٢٧٠٥٥ برميل/سنة من النظام الخام بنسبة وصلت إلى

(١) المصدر : النشرة الاحصائية عن وزراة البترول والثروة المعدنية ومابعدها.

٧٦.ر..٪ بالمئة من اجمالي الانتاج وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاجها ٢٣٫٦٠٣٫٤٨١ برميل. والشركة الثالثة وهي شركة الزيت العربية المحدودة حيث أنتجت في عام ١٩٨١ نحو ٤٠١٢٩٫٧٤ برميل في السنة بنسبة تصل إلى ١٨ر١٪ بالمئة من اجمالي الانتاج. وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاجها ٣٣٫٣٦٩٫١٦٢ برميل.

من الارقام والنسب اعلاه يتبين ان انتاج شركة أرامكو هو أعلى انتاج في المملكة. وان نسبة انتاج هذه الشركة يشكل نحو ٩٨٪ من الانتاج الكلي للمملكة. بينما الشركتين الاخريين لاتنتجان سوى ٢٪ بالمئة تقريباً.

ثالثا: تطور انتاج معامل التكرير في المملكة ابتداء من سنة ١٩٧١ إلى ١٩٨٢م:

من الأرقام الاحصائية المنشورة في المؤشر الاحصائي الصادر عن مصحلة الاحصاءات العامة نرى مايلي:

السنة	الانتاج ألف برميل امريكي	نسبة التطور ٪	
١٩٧١	٢١٩٣٤٦	١٠٠ ٪	
١٩٧٢	٢٢٢٥٨٠	١٠١ر٤	
١٩٧٣	٢٣٥١٦٧	١٠٧ر٢	
١٩٧٤	٢٣٧١٧٣	١٠٨ر١	
١٩٧٥	٢١٠٨٣٥	٪٤	
١٩٧٦	٢٥٧٤٦١	١١٧ر٤	
١٩٧٧	٢٦٦٩٤٥	١٢١ر٨	
١٩٧٨	٢٨٣٥٦٠	١٢٩ر٦	
١٩٧٩	٣٠٤٧٣٥	١٣٧ر٧	
١٩٨٠	٣٠٢٤٩٤	١٣٧ر٨	
١٩٨١	٣٠٤ر٥٠٠	١٣٧ر٢	
١٩٨٢	٣١٠ر٧٥٨	١١٠ر٠٠	

المصدر: النشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة البترول لعام ١٩٨١، ١٩٨٢م.

وتوجد المصافي التالي:

(١) مصفاة رأس تنورة أرامكو وقد بلغ انتاجها من جميع المنتجات البترولية في عام ١٩٨١ نحو

٢٤٠٫٠٣٧ ألف برميل وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاجها ٢٢١٫٥٧٠ ألف برميل.

(٢) مصفاة جده (بترومين) وبلغ انتاجها عام ١٩٨١ نحو ٢٩٫٤٤٧ ألف برميل وفي عام ١٩٨٢م ٣١١١٨٦ ألف برميل/يوم.

(٣) مصفاة الرياض (بترومين) وبلغ انتاجها عام ١٩٨١ نحو ٢٤٫٣١٥ ألف برميل يومي وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاجها ٣٧٫٨٥١ ألف برميل/يوم.

(٤) مصفاة ميناء سعود (جيتي) وبلغ انتاجها ٥٫٩٧٩ ألف برميل في العام ١٩٨١ وفي العام ١٩٨٢م بلغ انتاجها ١٣٣٨٩ ألف برميل/يوم.

(٥) انتاج مصفاة رأس الخفجي (شركة الزيت العربية المحدودة) وقد بلغ انتاجها من المنتجات البترولية في عام ١٩٨١م نحو ٤٫٧٧٢ ألف برميل/سنة وفي عام ١٩٨٢ بلغ انتاجها ٦٫٧٦٢ ألف برميل/يوم.

رابعا: انواع وكميات المنتجات البترولية لمعامل التكرير بالمملكة لعام ١٩٨١و ١٩٨٢:

النوع	المنتجات ألف برميل أمريكي		النسبة المئوية للتوزيع	
	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨١ ٪	١٩٨٢ ٪
بنزين سيارات ونفثا	٦٣٢٩٠	٦٦٨٥٣	٢١ر٠٢	٢١ر٥٠
وقود طائرات نفاثه	١٩٠	١٦٧٠	٠ر٠٦	٠ر٥٤
كيروسين	١٢٠٢٠	١٠٢٤٤	٣ر٩٩	٣ر٣٠
زيت وقود	٨٩١٦٧	٩٣٧٤٨	٢٩ر٦٢	٣٠ر١٦
غاز بترول سائل	٧٠٥٠٦	٥٧٢٤٣	٢٣ر٤٢	١٨ر٤١
اسفلت وانواع أخرى	١٠٣٢٣	١٤١٢٥	٣ر٤٣	٤ر٥٤
زيت ديزل	٥٣٩٩٩	٦٦٩٧٥	١٧ر٩٤	٢١ر٥٥
أنواع أخرى	١٥٦٧	—	٠ر٥٢	—
الاجمالي	٣٠١٠٦٢	٣١٠٨٥٨	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠

المصدر المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١، ١٩٨٢ مصلحة الاحصاءات العامة.

وقد كان انتاج المملكة في الاعوام السابقة على عام ١٩٨١ كما يلي:

(١) ١٩٨٠ بلغ انتاج المملكة من المنتجات المكررة ٣٠٢ر٤٩٤ ألف برميل.

(٢) ١٩٧٩ بلغ انتاج المملكة من المنتجات المكررة ٣٠٤ر٧٣٥ ألف برميل.

(٣) ١٩٧٨ بلغ انتاج المملكة من المنتجات المكررة ٥٦٠ر٢٨٣ ألف برميل.

(٤) ١٩٧٧ بلغ انتاج المملكة من المنتجات المكررة ٩٧٤ر٢٦٦ ألف برميل.

وقد جاء في النشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة البترول والثروة المعدنية ان انتاج المملكة العربية السعودية من المنتجات المكررة للاعوام ١٩٧٨، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٢م حسب أنواع المنتجات كما في الجدول التالي :

الوحدة: الف برميل أمريكي.

المنتج	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
غاز بترول سائل	٣٢٦ر٦٥	٥٢٣ر٧٩	٨٦٥ر٧٤	٥١٠ر٦٩	٢٤٣ر٥٧
بنزين طائرات	—	—	—	—	—
بنزين ممتاز	٠٥٤ر١٣	٦٦٧ر١٤	٩٧٧ر١٨	٥٢٣ر٢٤	٧٧١ر٢٨
بنزين عادي	٦٦٢ر٦	٦٤٩ر٦	٨٣٧ر٧	٧٤٩ر٧	٨٩٨ر٧
وقود نفاثات	٢٠٢	٢٤٨	٣٥٩	١٩٠	٥٧٠ر١
نفثا *	٢٨٥ر٤٨	٢٥٠ر٥١	٥٠٢ر٤٥	٨٧٧ر٣٨	١٨٤ر٣٠
كيروسين	٨٥٤ر٩	٩١٣ر٩	٦٩١ر١١	٠٢٠ر١٢	٢٤٤ر١٠
زيت ديزل	٤٩١ر٣٧	٩٩١ر٣٤	٥٠٧ر٤٤	١٥٢ر٥٤	٩٧٥ر٦٦
زيت وقود	٤٢٣ر٩٥	٩٩٧ر٩٧	٠٠٣ر٨٩	٥١٣ر٨٥	٧٤٨ر٩٣
اسفلت	١٧٨ر٦	٩٣٧ر٧	٣٧٥ر٨	٣١٤ر١٠	٦٧١ر١٢
أنواع أخرى	٠٨٥ر١	٥٦٠ر١	٣٧٨ر١	٦٥٢ر١	٤٥٤ر١
الاجمالي	٥٦٠ر٢٨٣	٧٣٥ر٣٠٤	٤٩٤ر٣٠٢	٥٠٠ر٣٠٤	٧٥٨ر٣١٠

---

* نفثاً ومكثفات سوائل الغاز الطبيعي.

ملحوظة :

يلاحظ بمقارنة أرقام ١٩٨١ الصادرة عن مصلحة الاحصاءات العامة تختلف عن الأرقام الصادرة عن النشرة الاحصائية لوزارة البترول والاختلاف راجع إلى أن المؤشر الاحصائي دمج أرقام بعض المنتجات بعضها مع البعض الآخر. أما النشرة الاحصائية فلجأت للتفصيل ولكل منتج.

خامسا: الاسعار المعلنة للبترول الخام بالدولار الأمريكي اعتباراً من ١٩٦٩ — ١٩٨٠م كما هي في الجدول التالي:

العام	عربي/ثقيل دولار/برميل	التطور ٪	متوسط دولار/برميل	التطور ٪	خفيف دولار برميل	التطور ٪
١٩٦٩	١ر٤٧٠	١٠٠	١ر٥٩٠	١٠٠	١ر٨	١٠٠ر٠
١٩٧٠	١ر٥٦٠	١٠٦ر١	١ر٦٨٠	١٠٥ر٧	١ر٨٠٠	١٠٠ر٠
١٩٧١	٢ر٠٦٤	١٤٠ر٤	٢ر١٨٧	١٣٧ر٦	٢ر٢٨٥	١٢٦ر٩
١٩٧٢	٢ر٢٣٤	١٥١ر٩	٢ر٣٧٣	١٤٩ر٣	٢ر٤٨٤	١٣٨ر٠
١٩٧٣	٤ر٥٥٧	٣١٠ر٠	٤ر٨٢٢	٣٠٣ر٣	٥ر٠٣٦	٢٧٩ر٨
١٩٧٤	١١ر٤٤١	٧٧٨ر٣	١١ر٥٦١	٧٢٧ر١	١١ر٦٥١	٦٤٧ر٣
١٩٧٥	١١ر٠٤١	٧٥١ر١	١١ر١٦١	٧٠١ر٩	١١ر٩٥١	٦٦٣ر٩
١٩٧٦	١١ر٩٧٨	٨١٤ر٨	١٢ر١٨٤	٧٦٦ر٣	١٢ر٣٧٦	٦٨٧ر٦
١٩٧٧	١٢ر٩٢٠	٨٧٨ر٩	١٣ر٢٥٠	٨٣٣ر٣	١٣ر٦٦٠	٧٥٨ر٩
١٩٧٨	١٢ر٩٢٠	٨٧٨ر٩	١٣ر٢٥٠	٨٣٣ر٣	١٣ر٦٦٠	٧٥٨ر٩
١٩٧٩	٢٣ر١٧٢	١٥٧٦ر٣	٢٣ر٥٤٧	١٤٨٠ر٩	٢٤ر٠٠٠	١٣٣٣ر٣
١٩٨٠	٣١ر٠٠٠	٢١٠٨ر٨	٣١ر٤٥٤	١٩٧٨ر٢	٣٢ر٠٠٠	١٧٧٧ر٨
١٩٨١	٣١ر٥٠٠	٢١٤٣ر٠	٣٣ر٠٠	٢٠٧٥ر[illegible]	٣٤ر٠٠	١٨٨٨ر٨

المصدر : المؤشر الاحصائي والنشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة البترول والاسعار أخذت في ١ نوفمبر ١٩٧٩، واسعار ١٩٨٠ في ١٥ نوفمبر.

ملحوظة:.

لكن أسعار عام ١٩٨٢م انقصت إلى ٢٩ دولار لكل برميل نفط عربي خفيف (وهو نفط الاشارة) بموجب قرار وزراء الأوبك في لندن مارس ١٩٨٣م.

من جدول الاسعار المعلنة للزيت الخام السعودي منذ عام ١٩٦٩ ـــ ١٩٨١، نرى الحقائق التالية:

(١) لابد من الفرز المنظم بين اسعار البترول قبل عام ١٩٧٣ وبعد هذا العام، نظراً لاختلاف طرق التسعير والمشرفين عليه ومن يقرره. إذ قبل هذا التاريخ كان التسعير ومعدلاته تقرره الشركات المتعددة الجنسية المالكة لعقود الامتياز، وهي وحدها التي كانت ترفع وتخفض السعر، وفي العام ١٩٧٠، ١٩٧١ استطاعت الدول المنتجة ان توقع اتفاقيتين لرفع السعر بنسب متواضعة وهي اتفاقية طرابلس واتفاقية طهران.

(٢) ان الارتفاع في اسعار النفط طرأ بعد حرب رمضان أكتوبر بفضل الصدمة العسكرية العربية والسياسية وقد ارتفعت

اسعار النفط ابتداء من عام ١٩٧٤ بنسبة تصل إلى سبعة أمثال ما كان عليه النفط الثقيل السعودي وكذلك الحال بالنسبة للزيت المتوسط والخفيف.

(٣) وابتدأت الارتفاعات في اسعار النفط الخام بعد ذلك بوتائر انسجاماً مع الشروط والظروف الاقتصادية التي ابتدأت تتحكم بهذه المرحلة، حيث ارتفعت نسب التضخم في الدول الصناعية وخفضت قيم العملات وخاصة الدولار، وابتدأت أسعار السلع المصنعة بالارتفاع فضلاً عن تزايد استهلاك الدول الصناعية ابتداء من عام ١٩٧٤ بسبب سياسات التخزين الاستراتيجي، لذلك كله ابتدأت اسعار النفط بالارتفاع حتى وصلت في عام ١٩٨١ إلى ٣٤ دولار للبرميل لكن الغلو في رفع السعر إلى الدرجة التي ابتدأت فيه الدول الصناعية تجد ان الطاقات البديلة أصبحت معقولة تجارياً، قد أدى

إلى خفض الطلب على البترول مما استدعى إلى خفض السعر مجدداً إلى ٢٩ دولار للبرميل في مارس ١٩٨٣م.

سادسا: صادرات المملكة من الزيت الخام والمنتجات المكررة في الفترة من ١٩٦٩ ـ ١٩٨١م[1]:

السنوات	الصادرات ألف برميل أمريكي	التطور*
١٩٦٩	١١٧٨٢٦٠	١٠٠ر٠
١٩٧٠	١٣٨٢٠٥٦	١١٧ر٣
١٩٧١	١٧٢٢١٤٥	١٤٦ر٢
١٩٧٢	٢٢٠٠٦٣٥	١٨٦ر٨
١٩٧٣	٢٧٧٣٣٤٦	٢٣٥ر٤
١٩٧٤	٣١٠٢٢٤٤	٢٦٣ر٣
١٩٧٥	٢٥٨٤٦٥١	٢١٩ر٤
١٩٧٦	٣١٤٥٤٠١	٢٦٦ر٩
١٩٧٧	٣٣٣٠٤٣٧	٢٨٢ر٧
١٩٧٨	٢٩٩١٠٥١	٢٥٣ر٩
١٩٧٩	٣٤٠٨٠٦٨	٢٨٩ر٣
١٩٨٠	٣٥٥٦١٢٨	٣٠١ر٨
١٩٨١	٣٤٨٦٨٢٥	٢٩٥ر٩
١٩٨٢	٢٢٥٤٤٧٧	١٩١ر٣

المصدر : المؤشر الاحصائي الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة لعام ١٩٨٢ ص ٩٨ عن وزارة البترول.

*التطور منسوب لسنة الاساس وهو ١٩٦٩م

وقد بلغت حصص الكميات المصدرة من المنتجات المكررة من المملكة في عام ١٩٨١ إلى الجهات التالية:

(١) أمريكا الشمالية الكمية المصدرة ٩٠٠٣ ألف برميل أمريكي.

(٢) أمريكا اللاتينية الكمية المصدرة ٦٧٣٥ ألف برميل أمريكي.

(٣) أوربا الغربية الكمية المصدرة ٥٠٩٨١ ألف برميل امريكي.

(٤) الشرق الأوسط الكمية المصدرة ٧٢٨٧ ألف برميل أمريكي.

(٥) أفريقيا الكمية المصدرة ٢٥٦ ألف برميل أمريكي.

(٦) آسيا والشرق الأقصى الكمية المصدرة ١٠٠٧٩٠ ألف برميل أمريكي.

(٧) الأوقيانوس الكمية المصدرة ٩٧٨ ألف برميل أمريكي.

(٨) زيت وقود السفن الكمية المصدرة ١٨٨٦٢ آلف برميل أمريكي.

أما الصادرات من الزيت الخام حسب الجهات في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٢ فكانت كما يلي :

الجهة	الكمية (ألف برميل)	
	١٩٨١	١٩٨٢
أمريكا الشمالية	٥٠٨٢٧٨	١٧١٠٥٠
أمريكا اللاتينية	١٤٢٨١٣	٩٣٩٢٧
أوربا الغربية	١٣٩٦٦٩٤	٧٢٧٧١٩
الشرق الأوسط	١١٤٤٧٩	٧٦٩٥٣
أفريقيا	٥٥٨١٦	٣٧٥٨٨
آسيا والشرق الأقصى	١٠٢٤١٥٨	٩١٣٤٥٨
الاوقيانوس	٤٩٢٩٩	٣٧٦٩٧
الاجمالي	٣٢٩١٥٣٧	٢٠٥٨٣٩٢

من جدول صادرات الزيت الخام نستطيع أن نرى أنه في عام ١٩٨١ كانت نسبة الجهات الاساسية وهي أمريكا الشمالية ١٥ر٥٪ بالمئة وأوربا الغربية ٤٢ر٣٪ بالمئة وآسيا والشرق الاقصى ٣١ر١٪ وهي في معظمها صادرات لليابان.

فإذا ما أضفنا الصادرات من المنتجات البترولية، لوجدنا ان النسبة ترتفع أكثر من هذا.

سابعا: عائدات المملكة من الزيت خلال الفترة من ١٩٧٢ ـــ ١٩٨٢م :

لقد دفعت الشركات المنتجة للبترول في المملكة وهي شركة أرامكو، وشركة جيتي، وشركة الزيت العربية المحدودة وشركات أخرى مثل شركة تينيكو (أوكسيراب سابقاً) وشركة صن أويل، والتابلاين، وبترومين. (أن الاتفاقية المعقودة مع شركة تينيكو قد انتهت في ٢١ فبراير ١٩٧٦م) وكانت أحجام المبالغ المدفوعة للحكومة كما يلي:

العام	المبلغ المدفوع ألف دولار أمريكي	نسبة الزيادة عن سنة الاساس
١٩٧٢	٢٫٧٤٤٫٥٩٢	١٠٠٫٠٠
١٩٧٣	٤٫٣٤٠٫٠١١	١٥٨٫١
١٩٧٤	٢٣٫٥٧٣٫٤٨٤	٨٢٢٫٤
١٩٧٥	٢٥٫٦٧٥٫٨٢٣	٩٣٥٫٥
١٩٧٦	٣٠٫٧٥٤٫٩١٦	١١٢٠٫٥
١٩٧٧	٣٦٫٥٣٨٫٣٨١	١٣٣١٫٣
١٩٧٨	٣٢٫٢٣٣٫٨١٥	١١٧٤٫٤
١٩٧٩	٤٨٫٤٤٣٫٠٥٧	١٧٦٥٫٠
١٩٨٠	٨٤٫٤٦٦٫٣٧٦	٣٠٧٧٫٥
١٩٨١	١٠٢٫٠٩٥٫٢٠٤	٣٧١٩٫٨
١٩٨٢	٧٠٫٤٧٨٫٥٤٠	٢٥٦٧٫٩

المصدر: النشرة الاحصائية الصادرة عن وزارة البترول والثروة المعدنية لعام ١٩٨١. ص ١٧ (ونسبة التطور

منسوبة لسنة الاساس) والنشرة الاحصائية لعام ١٩٨٢م ص ٤٤.

ملاحظة: هذه الأرقام بالاضافة للضرائب وأرباح المشاركة وتشمل المدفوعات مقابل الخدمات الحكومية والمنتجات المجانية ورسوم الموانىء كما أن مدفوعات سنتي ١٩٧٦، ١٩٧٧ لاتشمل بترومين.

الفصل الرابع
قطاع الزراعة

قديماً قال الطبيعيون (الفزيوقراط) أصحاب النظرية المسماه باسمهم أن الأرض هي مصدر الثروات وإنها العامل المنتج الوحيد مع العمل الذي يعطي الإنتاج ويسهم في تنمية المجتمع، وقد دافع المنظرون من المدرسة اياها عن هذا المذهب الاقتصادي كثيراً وجاءوا بحجج كثيرة إلى ان جاء أقطاب النظرية الكلاسيكية في الاقتصاد الذين قالوا إن العمل هو العنصر الوحيد من العناصر الهامة في العملية الانتاجية، وكان هذا الرأي لشيخ هذه المدرسة آدم سميث في كتابه المعروف Wealth of nation ثروة الأمم ومن بعده جاء ريكاردو في كتابه الاقتصادي السياسي الذي طرح موضوع الريع (Rent) إلى أن اكتملت عناصر العملية الانتاجية بطرح مواضيع العمل زائداً رأس المال زائداً الأرض. هذه العوامل الأربعة ظلت مطروحة في كل الادبيات الاقتصادية الرأسمالية إلى وقتنا هذا، رغم ان المدرسة الماركسية في الاقتصاد ركزت على اعتبار أن العمل هو خاص بالقيمة (Value)

وان سعر البضاعة يعتمد على عدد ساعات العمل المبذولة فيها، وان رأس المال ان هو إلا عمل متراكم، وان الأرض لن تنتج مالم تصرف بها ساعات من العمل لاصلاحها أو استزراعها واعدادها وهكذا..

ومنذ بدأت الدول النامية تستقل عن دول (المتروبول) الاستعمارية بدأت تتجه نحو إلغاء مقولة إن الدول النامية هي دول زراعية. وقد مارست هذه الدول غلواً كبيراً في إهمال القطاع الزراعي، والتوجه نحو التصنيع، وقد ساعد على ولوج هذا الأسلوب في التنمية المناظرات التي بدأ يطلقها علماء التنمية وبعض المفكرين والذين قالوا إن الزراعة لاتستطيع ان تنمي الاقتصادات الوطنية في البلدان النامية وإن المجتمع الزراعي هو مجتمع الركود الاقتصادي والانغلاق وإنه بالتالي لايستطيع أن يتطور أو يتقدم، وإن التصنيع يحل مشاكل هذه البلدان الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية.

ومن هنا جاء الفهم الخاطىء والخطير لدور الزراعة كقطاع هام وأساسي من قطاعات الاقتصاد الوطني ذلك لأن الزراعة كقطاع له ارتباطات امامية وخلفية ومحورية هامة مع معظم النشاطات والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، وأن الزراعة تظل هامة للاسباب التالية:

(١) إنها تتعلق بقوت الشعب فهي المصدر الوحيد لتأمين الغذاء لمجموع أفراد الشعب وان إهمالها يعني محاربة رغيف الخبز وكافة أنواع الخضار والفواكه اللازمة لبناء الحياة الآدمية والحيوانية والكائن الحي بشكل عام فوق الارض.

(٢) إن علاقة الزراعة بالقطاع الصناعي واضحة فهي علاقة تبادلية، حيث القطاع الصناعي يعطي الزراعة الآلات والأجهزة والمعدات والمبيدات ويأخذ منها بعض السلع الزراعية التي تقوم عليها صناعات زراعية بالغة التطور والفائدة.

(٣) إن الزراعة لازمة للبيئة والحياة وبدونها تبدو الحياة غير سهلة وليست ميسورة ومن هنا قالوا ان جمال الطبيعة في امتداد الرقعة الخضراء لأية دولة وان هذه الرقعة الخضراء تساعد على تعديل الجو وتلطيفه وتعطي للحياة استمراريتها في هدوء وثقة وانفتاح وتطبع الإنسان الذي يعيش وسط هذا الجو بحبه للعمل والابداع والتأمل والانفتاح في النفس والراحة في التفكير.

من هذه النقاط وأخرى غيرها تبدو الزراعة حيوية ولازمة لحياة الإنسان والمجتمع ليس فقط في البناء

الحياتي ولكن في البنى الجمالية والفكرية والعقلية لدى الإنسان.

وعندما اتجهت البلدان النامية اتجاهاتها البعيدة عن تطوير القطاع الزراعي وتخفيف نسبة مساهمته في الدخل القومي عن طريق إهماله دون أن يصاحب انخفاض هذه المساهمة زيادة مساهمة القطاع الصناعي عندها بدأت البلدان النامية مشوار الانحدار بشكل فظيع صوب حافة الجوع، والاحتياج الدائم لاستيراد رغيف الخبز من خارج هذه البلدان، وعلى الأرض التي كانت في وضع أفضل منه أيام زمانه، حيث اعتراها الملح، واصبحت سبخية، وتشابكت فوقها الطبقة التي يحتاج اصلاحها إلى ملايين من الدولارات وإلى خبرات من خارج الحدود ومكائن أيضاً من خارج الحدود.

وفي زحمة الانهيار في الوضع الانتاجي الزراعي وجدنا انهياراً مماثلاً في الوضع الاقتصادي العام الذي تمثل فيما يلي:

(١) الهجرة الديموغرافية الداخلية من الريف إلى المدينة هروباً من تبعات الاعتناء بالارض والاهتمام بها وزراعتها واستجابة لسياسة الافكار

الواضحة بالنسبة للفلاح التي اتبعتها بعض الاقطار العربية كما هو واقع الحال في معظم الاقطار النامية، وقد أحدثت هذه الهجرة تخريباً مزدوجاً، ظهرت آثاره في السنين الأخيرة، حيث تضخمت المدن وعجزت عن الوفاء بالخدمات الاساسية. واضطربت الحياة فيها، حيث الازمة في كل شيء، في المواصلات، في السكن، في الانارة المنزلية وفي تزفيت الشوراع، وفي الحدائق العامة كمتنفس للسكان، وفي المياه، وفي الطلب على العمالة، في التكيف مع اجواء المدن واخلاقياتها وعاداتها، وظهرت في هذا الاتجاه نشاطات هامشية للتجار المتجولين والتهريب، والمخدرات، ونمو ظاهرة الجريمة.

(٢) على الجانب الآخر، ترك الريف مفرغاً من سكانه وقواه العاملة في الزراعة المنتجة، وبقاء الأرض بلا راع يرعاها، ولا فلاح يحرثها وينظفها ويستثمرها، فكانت أن واجهت الأرض إما زحفاً للملوحة ومعها يصعب العمل الزراعي أو زحفاً للصحراء وهو تعبير بدأ يشار إليه بالتصحر. وهذا قد أدى إلى:

- قلة الأيدي العاملة في الزراعة.
- نقص في المواد الغذائية الموردة للسوق في المدن.

حيث رغيف العيش أصبح بعيد المنال في معظم عواصم الدول النامية ومنها بعض الدول العربية.

حيث ان المدن المسورة بالاشحار منذ زمن بعيد وفيها انتاج الفاكهة من أعناب وزيتون ومشمش وتفاح وأشجار الزينة التي كانت تضفي عليها البهجة وراحة البال فتسر الناظر إليها وتنعش الساكن فيها وتعبث في الإنسان القدرة على العمل والتمتع بالطبيعة الخلابة. قطعت أشجارها وأصبحت هذه المدن قرعاء حاسرة الرأس مكشوفة الصدر والأرداف، كأنما اعتراها فيض من الطوفان أو هجمت عليها الغزوات الهمجية منتقمة من غاباتها الحسان، ومن المدينة المستورة التي كانت تعيش في كنف هذه البساتين الجميلة والخمائل التي تبعث بأريج ازهارها وورودها الفواحة إلى حيث سكان هذه المدن الذين يكدحون ليل نهار في زحمة أسواق المدينة ومصانعها.

لقد كانت هذه سياسة تجار العقارات وامتداداتهم ضمن السلطة وسط ضغوط مصطنعة على السكن في

المدينة. ان هذه النتائج التي نحصدها الآن، جاءت وليدة السياسات غير المحترمة للقطاع الزراعي، فهل عرفنا اذن الآن أهمية الزراعة.. نعم لقد عرفنا ولكن بعد وقت متأخر جداً. وإذا أردنا الإصلاح فلا يمكننا العودة إلى الفترة التي بدأنا فيها نبتعد عن قطاع الزراعة قبل أن نعيد اعتبارنا للزراعة وأهميتها العظيمة في الاقتصاد الوطني وفي المجتمع كحاجة ومتعة ومعاناة.

وفي الوطن العربي تتجلي الطبيعة الاقتصادية لمعضلة تأمين الغذاء بأوضح صورها المتمثلة في الحاجة الماسة والمستمرة لاستيراد القمح والاغذية الخضراء منها والجافة والمحفوظة وفي عدم قدرتنا في القريب العاجل من انتاج فائض غذائي كاف لسد حاجاتنا كمستهلكين.

ويعود النقص في الامكانيات الزراعية في الوطن العربي للوفاء بحاجة الاستهلاك إلى صغر المنطقة المزروعة وانخفاض انتاجيتها والنقاط التالية توضح ذلك بالأرقام[1]:

---

(١) السيد جاب الله/ تأثيرات استثمار الموارد الزراعية في الدول العربية، مجلة النفط والتعاون المجلد السادس العدد الثالث من ص (١٦٥ ــ ١٨٣).

(١) عدد سكان الوطن العربي يقدر في عام ١٩٨٠ نحو ١٥٠ مليون نسمة وان المساحة المزروعة تبلغ فقط ٤٧٫٤ مليون هكتار، ولدي المقارنة بين المساحة المزروعة وعدد السكان يتضح الفارق في القدرة على الوفاء بالاحتياجات الغذائية، وإذا ما أضفنا قلة استعمال التقنية أو انعدامها لأصبح الفارق كبيراً.

(٢) إن معظم المنطقة المزروعة في الوطن العربي تعتمد على مياه الأمطار ماعدا ٢٢٪ بالمئة من الأرض الصالحة للزراعة فيه تروى بواسطة أنظمة الري.

(٣) لاتستعمل في الانتاج الزراعي العربي الحالي سوى مدخلات قليلة حديثة وبخاصة الاسمدة والقوة الميكانيكية والبذور المحسنة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الانتاجية بشكل عام.

وقد أدى هذا النقص في الأراضي الزراعية والتخلف في استعمال التقنية الحديثه إلى نتائج مباشرة لازالت تشكل تحدياً أمام التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية في الآتي:

(١) مستوى الانتاجية الزراعية ١٫١ طن إنتاج

الهكتار الواحد، بينما متوسط الانتاج العالمي ٩ر١ طن.

(٢) انخفاض معدل انتاج الحبوب بسبب انخفاض الانتاجية مع الثبات النسبي للمساحة المزروعة حبوباً، فقد كان خلال الفترة ١٩٦٢ ـ ١٩٧٤م معدل النمو السنوي لانتاج الحبوب في الدول العربية ٨ر١٪ للقمح والسور غام والشعير هي معدلات نمو أقل من معدل نمو السكان البالغ نحو ٣٪ بالمئة سنوياً.

(٣) كما ان تربية الماشية والحيوانات بشكل عام قد تقلصت بسبب النتائج السلبية التي ظهرت على القطاع الزراعي وقد انعكس هذا على القيمة الغذائية للفرد في الوطن العربي سواء كان ذلك من اللحوم أو من منتجات الحليب والالبان. فقد أصبح معدل الانتاجية العربية بالنسبة للماشية ٣ر١٣٪ بالمئة بينما هو ٣ر١٨٪ بالمئة عالمياً وان متوسط وزن الذبيحة ١٢٠ كغم في تونس والجزائر و١٣٣ كغم في الصومال مقابل متوسط عالمي قدره ١٧٩ كغم، كما أن إنتاج الحليب قد انخفض هو الآخر. فقد كان متوسط الانتاج السنوي في أقطار الوطن العربي

نحو ٢ر٧ مليون طن متري[1] من نحو ٦ر٦ مليون بقرة، وهكذا نجد ان النقص في الغذاء والمنتجات الزراعية والحيوانية التي يعاني منها المواطن العربي قد نجم عن:

- نقص واضح في الموارد الطبيعية المتاحة بسبب الاعتماد على مياه الامطار في الري وتربية الحيوانات بالطرق البدائية، عدم استعمال الميكنة في الزراعة.
- القصور الواضح في التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والعلمي للزراعة.
- عدم وجود تخصص في الانتاج الزراعي.
- الفشل الذي رافق بعض الاجراءات الاصلاحية في الزراعة.
- السياسات التسعيرية التي عانى منها الفلاح زمناً طويلاً أفقدته القدرة على متابعة نشاطه الزراعي.

وهكذا نستطيع أن نقرر أن الوطن العربي وهو يعيش على حافة الجوع بحاجة إلى تصد مشترك عبر استراتيجية تخطيطية مشتركة للتوجه من خلال عمل عربي مشترك من أجل استثمار خيرات الوطن العربي

(١) مجلة النفط والتعاون، المجلد السادس العدد الثاني ١٩٨٠.

الكبير وإقامة نهضة زراعية وتأمين لقمة العيش للمواطن وإضافة مصدر جديد وهام من مصادر الدخل القومي وهذا متاح للأسباب التالية[١]:

ـ لدينا الاراضي الزراعية الخصبة والمهملة في السودان والعراق والمغرب وسوريا وتونس.
ـ لدينا الخبرات العربية التي لها باع طويل في هذا المجال.
ـ لدينا السوق الواسعة الكبيرة التي تستهلك كميات كبيرة من المنتجات الزراعية والحيوانية.

وماينقصنا فقط هو الإحساس بأهمية التوجه، فإذا مزجنا العوامل السابقة مع بعضها البعض عبر خطة طموحة لحققنا في السنوات التالية نقلة موضوعية وهامة باتجاه اقامة زراغة عربية متطورة وتنمية الثروة الزراعية.

ويقتضي نجاح العمل العربي المشترك لتطوير الزراعة والثروة الحيوانية تلبية شرطين هما:
ـ حرية تبادل السلع الزراعية بين الأقطار العربية.
ـ استهلاك الزيادة في الانتاج محلياً.

---

(١) كما أن للوطن العربي امكانيات مالية جاهزة للاستثمار ولكنها للاسف خارج حدود هذا الوطن.

ويرى الخبراء ان التنمية الزراعية ليست مجرد اقامة بعض المشاريع الجاهزة للدوران بل هي التحسين الفني والاقتصادي للمشروعات، ويأتي تكثيف الانتاج كأهم وسيلة للتوسع على المدى الطويل وأن تحقيقه يتطلب إجراء تغييرات باستمرار على تقنية الانتاج.

وإذا كان موضوع دراستنا هنا هو التطور الزراعي في المملكة العربية السعودية فانه مما تقدم ذكره له علاقة واضحة بهذا الموضوع للاسباب التالية[1]:

(١) ان المملكة جزأ لايتجزأ من الوطن العربي.

(٢) ان الظروف والشروط الطبيعية تجعل من احداث تطورات هامة في الزراعة للاكتفاء الذاتي أمراً غير يسير.

(٣) ان السوق السعودية مستهلك كبير للمنتجات الزراعية والحيوانية بسبب الدخول الفردية العالية.

(٤) ان المملكة العربية السعودية من الداعمين لإيجاد استراتيجية أمن غذائي عربي.

ولأن المملكة ذات اتساع جغرافي كبير فهي منطقة صحارى في معظمها وفي بعضها الآخر جبال، وان نسبة الاراضي الصالحة للزراعة لاتتجاوز ٦٪

---

(١) انظر حسين الشرح ــ التطور الزراعي في المملكة جريدة الرياض العدد ٥٣٦٩ السنة ١٩، ٢٧ فبراير ١٩٨٣ صفحة ١٣.

بالمئة، وتقدر مساحة الرقعة الزراعية نحو ٥٧٧ ألف هكتار منها ٤٠٤ ألف هكتار مساحة مطرية ٧٠٪ منها و١٧٣ ألف هكتار رقعة زراعية مروية بنسبة ٣٠٪ بالمئة من المساحة الزراعية، وتبلغ الأهمية النسبية للناتج الزراعي الاجمالي إلى إجمالي الناتج المحلي في المملكة العربية السعودية نحو ٥٪ بالمئة وان اجمالي العاملين في الزراعة إلى اجمالي القوى العامة المحلية تبلغ نسبتهم نحو ٦٣٪ بالمئة.

وقد حققت المملكة تطوراً ملحوظاً في الاقتصاد الزراعي خلال السنوات الأخيرة، لتوافر الامكانات المتاحة من رأس المال، والخبراء ودعم الدولة للنشاط الزراعي، والاسعار التي تحرص الدولة على دفعها للمزراعين، وتقديم القروض الزراعية ونشاط القطاع الخاص الواضح في مجالات انتاج الحبوب وزراعة البساتين، والزراعة في البيوت البلاستيكية عبر شركات القطاع الخاص.

وقد كان لهذه السياسة الزراعية المدعومة أثرها الواضح في كميات الانتاج المتزايدة سنة بعد أخرى، وزيادة الغلة للدونم الواحد، لاعتماد الفلاح في السعودية على التطورات العلمية والفنية التي تخدم القطاع الزراعي كما في نظام الري بالرش والتنقيط،

واستعمال الآلات في الفلاحة والتعزيل والحصاد، واستعمال الأسمدة والمبيدات الحشرية وتطبيق نظام الاستفادة القصوى من الزراعة عن طريق اتباع نظام الدورات الزراعية واستنباط منتجات زراعية، وقد اتاحت ظروق السوق السعودية نجاحاً ملحوظاً في الانتاج الزراعي. حيث الاقبال واضح على المنتجات الزراعية السعودية لأسباب تتعلق بجودتها وكونها طازجة وسعرها المعتدل.

والأرقام التالية ترينا كميات الانتاج من المحاصيل الصيفية والشتوية من المساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل في عام ١٩٧٣ ــ ١٩٨٠م[١]:

أولاً: بعض المحاصيل الشتوية :

أ ــ القمح: المساحة المزوعة في عام ١٩٧٣ تبلغ ٦٤٦ر٣١١ دونما.

الانتاج بالطن في عام ١٩٧٣ بلغ ٦٣٧١٩ أما في عام ١٩٨٠م فقدرت المساحة المزروعة قمحاً ٢٦٠ر٦٧٢ دونما أي نسبة التطور في المساحة بلغت ٢١٦٪ بالمئة، وان الانتاج للقمح

(١) المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١.
الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة من وزارة المالية ص ٧٥.

قد تزايد إلى ١٤١٧٣٢ طناً بنسبة تطور ٢٢٢٪ بالمئة.

معنى ذلك أن التطور في زراعة القمح وهو المحصول الرئيسي قد أصبح أكثر من ضعفين خلال سبع سنوات وقد تطور إلى نحو ٧٠٠ ألف طن * في عام ١٩٨٣/١٩٨٢م و١٣٠٠ الف طن عام ١٩٨٤/١٩٨٣م.

ب — الذرة الرفيعة: كانت المساحة المخصصة لزراعة هذا الصنف عام ١٩٧٣م تبلغ ١٫٠٥١٫٥٠٤ دونما، والانتاج من هذه المساحة ٨٩٣٠ طناً وفي عام ١٩٨٠ أصبحت المساحة المزروعة ٢٫٣٢٠٫٢٩٠ دونما بنسبة تطور بلغت نحو ٢٢١٪ بالمئة للمساحة.

والانتاج أصبح ٦٦٤٩٠ طناً. بواقع تطور بلغ ٣٥١٪ بالمئة.

وقد بلغ إجمالي الزراعية الشتوية فقد كانت المساحة المخصصة لهذه الزراعة في عام ١٩٧٣م نحو ١٫٨١١٫١١٩ دونما وقد أصبحت هذه

* المحصول ١٩٨٢ — ١٩٨٣ و ١٩٨٣ — ١٩٨٤.

المساحة في عام ١٩٨٠م ٣٫٤٤٠٫٢٩٥ دونما بنسبة زيادة قدرها ١٨٩٫٩٪ وهو تطور يفسر إلى حد بعيد الاقبال على التوسع في الزراعة.

ثانيا: بعض المحاصيل الصيفية:

كانت المساحة المخصصة لزراعة بعض المحاصيل الصيفية في عام ١٩٧٣ هي ٦٧٢٨١٢ دونما، وقد زادات هذه المساحة في عام ١٩٨٠م إلى ١٫٩٢٦٫٦٦٩ دونما، بزيادة الرقعة الزراعية لهذه المحاصيل بنسبة ٢٨٦٪ بالمئة.

ثالثاً: المحاصيل الدائمة :

أ ــ إنتاج البلح: في عام ١٩٧٣م ٣٦٣٩١١ طناً من مساحة قدرها ٣٤٥٦٦٠ دونما.

ب ــ انتاج الموالح في عام ١٩٧٣ بلغت المساحة المزروعة ٣٥٤٨ دونما والانتاج ١٣٩٠٤ طناً وفي عام ١٩٨٠ فقد أصبحت المساحة المزروعة موالح نحو ٥٠٣١٢ دونما والانتاج ٣٩٧١٠ طناً.

جـ ـــ العنب: بلغ إنتاج العنب في عام ١٩٧٣م ٣٤٩٧٣ طناً من مساحة قدرها ٨٢٧٣ دونما أما في عام ١٩٨٠ فقد بلغت المساحة المزروعة عنباً ٤١٩٣٤ دونما والانتاج ٥٦٦٩٩ طناً.

د ـــ محاصيل اخرى دائمة: بلغت المساحة المزروعة نحو ١١٣١٢ دونما في عام ١٩٧٣، أصبحت المساحة في عام ١٩٨٠م ٢٣٩٨٥ دونما.

وكإجمالي فقد كانت المساحة المزروعة محاصيل دائمة في عام ١٩٧٣م ٣٧٨٧٩٣ دونما أصبحت هذه المساحة في عام ١٩٨٠م ٧١٩٧٦١ دونما بواقع زيادة قدرها ١٩٠٪.

وقد بلغت عدد المؤسسات الزراعية عام ١٣٩٦هـ نحو ٨٥ مؤسسة وقد قامت الدولة بتأسيس شركة نادك الزراعية ومن المتوقع ان يتطور الانتاج الزراعي كماً وكيفاً خلال السنوات اللاحقة.

وتولي الدولة عناية خاصة بالثروة الحيوانية، وكذلك القطاع الخاص لاسيما في موضوع تربية الدواجن وفي احصائية للاعداد المقدرة للحيوانات والدواجن في المملكة في العام ١٩٧٥م وعام ١٩٨٠م نرى مايلي للمقارنة ومعرفة نسب الزيادة[١]:

الحيوانات والدواجن	١٩٧٥	١٩٨٠	نسبة التطور
الدواجن	٨٢٦٣٠٢	٦٠٦١٩١٠	٧٣٤٪
الماعز	١٢٤٢٢١٦	٢٢٤٠٤٦٨	١٨١٪
الضآن	٢١٤٧٨٧٥	٢٩٤٨٥٨٧	١٣٧٪
الماشية	٢٨١٧٥٣	٣٩٨٧٢٦	١٤٢٪
الجمال	١٠٤٩٢٢	١٦٤٢٦٧	١٥٧٪

من هذا الجدول نستطيع أن نرى زيادة الاهتمام بتربية الحيوانات وخاصة من الدواجن، وان القطاع الخاص قد قطع شوطاً واسعاً في هذا المجال، وان تربية الدواجن وبعض الحيوانات الأخرى قد بدأت تتخذ منحى علمياً في التسمين وفي حلب الابقار وفي تربية الدجاج البياض وهذه كلها ظواهر مشجعة.

---

(١) المؤشر الاحصائي ١٩٨١ مصلحة الاحصاءات العامه/وزارة المالية ص ٧٤.

من كل ماسبق نستطيع أن نقرر الحقائق التالية:

(١) إن القطاع الزراعي قد شهد نهضة حقيقية خلال السنوات القليلة الماضية، وان الخضرة بدأت تظهر في مناطق زراعية واسعه وأن الأساليب العلمية في الزراعة قد بدأت تشق طريقها للتغلب على ظروف الصحراء والجفاف.

(٢) إن الدولة تشجع الاتجاه نحو الزراعة وعلى سبيل المثال نرى ان البنك الزراعي العربي السعودي قد قدم قروضاً خلال الفترة من ١٣٩٦ ــ ١٤٠١هـ نحو ٢١٢٠ مليون ريال سعودي وكذلك شاركت وزراة الاقتصاد الوطني بتقديم قروض للمشاريع الزراعية الكبيرة.

(٣) إن القطاع الخاص قد نشط في تربية الدواجن إذ أن انتاج المملكة من الدجاج والبيض قد تصاعد بشكل مرتفع خلال السنوات الأخيرة ونتيجة لهذا التصاعد في العرض، فإن أسعار الدجاج والبيض قد انخفضت عما كانت عليه سابقاً.

(٤) في المملكة ثروة سمكية لكونها دولة تطل على البحر الأحمر والخليج العربي وان استثمار الثروة السمكية آخذ في الزيادة وان الدولة تدعم نشاط هذا القطاع.

وباختصار شديد نستطيع أن نقرر ان التطور في القطاع الزراعي في المملكة يكاد يكون تطوراً نموذجياً بالنسبة لبلد كالسعودية بظروفها المناخية والسكانية.

وعلى الرغم من أن المساحات والمحاصيل التي أشرنا إليها بالأرقام متواضعة إلا أن هذا يعني أشياء كثيرة في ظروف الصحراء القاسية.

وقد حددت وزارة التخطيط (١) ان معدل النمو السنوي لقطاع الزراعة خلال الخطة الخمسية الثالثة بنسبة ٥٪ بالمئة، وتضمنت هذه الخطة إنفاق نحو ٨ر٦١ بليون ريال منها:

٧ر١٨ بليون ريال لوزارة الزراعة والمياه.
٢ر٨ بليون ريال للبنك الزراعي.
٩ر٣٤ بليون ريال للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.

وقد بلغ الاعتماد المخصص للقطاع الزراعي في ميزانية العام المالي ١٤٠٠هـ ٢ر١٢ بليون ريال أي نحو(٢) ١/٥ من الانفاق المعتمد لهذا القطاع في الخطة.

وقد حظيت الثروة الحيوانية أيضاً بجهد وافر منه،

---

(١) أنظر الخطة الخمسية الثالثة مايختص بالقطاع الزراعي ص ١٢٧ ـــ ١٣٥ وتقرير مؤسسة النقد الصادر عام ١٩٨٠ ص ٨٤.
(٢) التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٩٨٠م ص ٨٦ ـــ ٨٧.

فقد ارتفع إنتاج مشروعات الدواجن والألبان، وقد ارتفع انتاج الدجاج اللاحم من ١٤ مليون دجاجة[١] في عام ١٣٩٥ إلى ٣٠ مليون دجاجة في عام ١٣٩٩ بنسبة زيادة وصلت إلى ٢٢٠٪ بالمئة.

أما إنتاج البيض فقد ارتفع من ٢٠٤ مليون بيضة إلى ٥٢٢ مليون بيضة خلال نفس الفترة.

وانتاج الالبان فقد ازداد من ٩٢٣٣ طناً في عام ١٣٩٨هـ إلى ٣٢٠٠٠ طن في عام ١٤٠٠هـ، وتوجد في المملكة حالياً ١٦ مزرعة مخصصة لانتاج الالبان، كما يجري انشاء خمسة مشاريع أخرى بطاقة انتاجية قدرها ٢٧٠٠٠ طن كذلك يوجد ٤٧ مشروعاً تحت الدراسة بطاقة إنتاجية قدرها ٥٥٠٠٠ طن.

أما الثروة السمكية فقد دعمت الدولة هذه الثروة اذ أنشأت الشركة السعودية للاسماك بموجب المرسوم الملكي[٢] رقم ٧/٥ في جمادي الأولى ١٤٠٠هـ الموافق ٢٦ مارس ١٩٨٠ برأسمال قدره ١٠٠ مليون ريال موزعاً على مليون سهم وكل سهم، ١٠٠ ريال وقد اكتتبت الدولة بنسبة ٤٠٪ والجمهور ٢٩٫٦

(١) المصدر: التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٩٨٠ ص ٨٩.

(٢) أم القرى الجريدة الرسمية السنة ٥٨ العدد ٢٨١٤.

والباقي للمؤسسين ويقدر استهلاك البلاد من الأسماك بحوالي ٤٤٠٠٠ طن ينتج منها محلياً نحو ١٦٠٠٠ طن

أما تحلية المياه: فقد خططت المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة منذ عام ١٣٨٩ (١٩٦٩) لانشاء ١٦ محطة تحلية تزود ثمان مدن في المملكة بالمياه الصالحة للشرب وهي الخبر، الخفجى على ساحل الخليج العربي، وجدة والوجه وأملج وضبا وحقل وفرسان على ساحل البحر الأحمر، وتنتج هذه المحطات ٤٧٫٣ مليون جالون من المياه يومياً و ٣٣١ ميجاوات من الكهرباء.

وتم افتتاح محطة تحلية المدينة المنورة ـــ ينبع في محرم ١٤٠١ وتنتج نحو ٥ ملايين جالون من المياه يومياً. و ٥٠ ميجاوات كهرباء وعند استكمال المشروع سيصبح انتاج المحطة ٢٥ مليون جالون من الماء يومياً و ٢٥٠ ميجاوات كهرباء.

وهناك خمس محطات قيد الدراسة بطاقة انتاجية قدرها ٥٣٫٦ مليون جالون من الماء يومياً و٤٣٥ ميجاوات من الكهرباء. كما أن هناك ١١ مشروعاً آخر قيد البحث بطاقة انتاجية قدرها ١٣٤ مليون جالون من الماء يومياً.

والجدول التالي يبين مشاريع التحلية تحت التنفيذ للمؤسسة:

المشروع	الطاقة الانتاجية من الماء المحلي بالجالون/يوم	الطاقة الانتاجية من الكهرباء (ميجاوات)
ينبع/المدينة المنورة	٢٥ مليون	٢٥٠
جبيل/٤	٥٠ مليون	٥٠٠
الجبيل/١	٣٠ مليون	٣٥٠
الجبيل/٢	١٧٥ مليون	٩٠٠
الخبر/٢	٥٠ مليون	٥٠٠
رابغ/١	٢٤٠٠٠٠	—

الفصل الخامس
الصناعة والكهرباء

يقول الدكتور غازي القصيبي[1]: ان الخط الفاصل الأكثر وضوحاً، الذي يمكن ملاحظته، يقسم العالم الحاضر إلى مجموعتين من البلدان، الذين يعيشون العصر الصناعي، وأولئك الذين يعيشون في العصر المتأخر للنسيج اليدوي.

ويقصد بالصناعة فروع النشاط الاقتصادي الذي يتولى تحويل المواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغير المعدنية وغيرها من خيرات الطبيعة، إلى منتجات قابلة للتداول وجاهزة للوفاء بحاجات الإنسان في الاستهلاك والاستثمار والانتاج، ويختلف محتوى فروع الصناعة من بلد لأخر، ويطلق اسم الصناعة في معظم الأقطار على فروع الصناعة التحويلية.

ويضاف إليها في كثير من الأقطار نشاطات المناجم والمقالع والتعدين كما يضاف إليها كذلك نشاطات التشييد والبناء.

Conference devant l'universite de ryad en mars 1978 in maghreb ao86 op. cit. p. 34

ومجلة النفط والتعاون المجلد الثامن من العدد الرابع ص ٥٠.

وأما التصنيع فهي تلك العمليات العديدة والمعقدة التي ترتب عليها إدخال الأساليب التقنية الحديثة وتطبيقها في مجالات الانتاج والتسويق والتوزيع والادارة في مختلف نشاطات الاقتصاد الوطني، وان استخدام الأساليب التقنية ونتائج البحث العلمي والمخترعات المتنوعة في كل المجالات مع مايرافقها من تطور في التنظيم وطرق ادارة وأنماط المعيشة والتنمية الحضرية والريفية يجسد جانباً رئيسياً من حركة التصنيع والتقدم الاقتصادي والتطور الاجتماعي على جبهة عريضة تمتد إلى مختلف القطاعات والفعاليات في المجتمع.

ولايمكن اقتصار مفهوم التصنيع على مجرد التوسع في استخدام الميكنة والآلات والقوى المحركة في الانتاج، كما انه لايعني مجرد إقامة فروع للصناعات الحديثة، بل يشتمل كذلك على استكشاف وتطبيق مختلف الطرق والأساليب المحسنة في الانتاج والادارة، واستكشاف منتجات جديدة «تطوير أساليب العمل العلمي والمعارف التقنية أساساً لرفع مستويات الانتاج والنهوض بمستوى إنتاجية العمل والأموال المستثمرة في مختلف فروع النشاط.

وتوجد اعتبارات أساسية لتصنيف فروع الصناعة

التحويلية حسب الهدف النهائي من الانتاج، حيث جرى تقسيمها إلى [1]:

(١) صناعات استهلاكية تنتج سلع الاستهلاك النهائي.
(٢) صناعات مواد الانتاج.
(٣) صناعات السلع الاستثمارية.

كما تقسم الصناعة حسب درجة اعتمادها على المصادر المختلفة للخامات والموارد الأولية إلى:

(١) صناعات تعتمد على الزراعة كمصدر.
(٢) صناعات تعتمد على التعدين.

وتقسم الصناعات حسب الاسواق الرئيسية لمنتجاتها إلى:

(١) صناعات بديلة للمستوردات.
(٢) صناعات للتصدير.

وتصنف الصناعات حسب اختلاف اساليب الانتاج ومستوى التقنية المستخدمة ومايتبعها من اختلاف في نسب استخدام الاموال الثابتة والمواد

---

(١) د. محمود الشافعي، التخطيط الصناعي، مجموعة محاضرات. ملقاه في معهد التخطيط بدمشق عام ١٩٧٣ دراسة موزعة على المشاركين ص ٩ الفصل الأول الصناعة واستراتيجية التنمية الصناعية.

الخام وموارد العمل البشرية إلى مايلي:

(١) صناعات كثيفة العمل.
(٢) صناعات كثيفة الرساميل.
(٣) صناعات كثيفة المواد.
(٤) صناعات محايدة.

وفي هذه الحالة يتزايد استخدام العمل كلما تزايد استخدام الرساميل والمواد الخام.

وتصنف الصناعة حسب مراكز التوطن كما في الآتي:

(١) صناعات يتجه توطنها إلى مراكز إنتاج الخامات.
(٢) صناعات تتمركز قرب أسواق الاستهلاك.
(٣) صناعات تتوطن قرب مراكز انتاج الكهرباء والطاقة.
(٤) صناعات تتوطن قرب توفر الخدمات الصناعية ومرافق النقل وتجمعات العمال.

ومن شروط نجاح أية صناعة التداخل الصناعي[1] والعلاقات المتبادلة بين فروع

(١) أنظر: حسين الشرع: أهمية الصناعة والكهرباء في المملكة العربية السعودية، مقالة في جريدة الرياض العدد ٥٣٤٥ السنة ١٩ تاريخ ٢ فبراير ١٩٨٣ ص ١٣.

الصناعة الواحدة، إذ أن هناك علاقة أساسية بين أية سلعة صناعية وبين حجم مستلزمات الانتاج من السلع والخدمات المستخدمة في تحقيقه، ويزيد الاعتماد المتبادل بين فروع الصناعة كلما تقدمت عمليات التصنيع وامتد التوسع في التنمية الصناعية.

ويشكل تبادل السلع بين الصناعات المختلفة في الاقطار الصناعية نسبة عالية تصل من ٤٠٪ ــ ٥٠٪ بالمئة من الطلب الكلي على المنتجات الصناعية في صورة استهلاك بسيط لمستلزمات الانتاج وعلى العكس تماماً في الأقطار النامية إذ أن هذه العلاقات التبادلية تشكل نسبة ١٥٪ بالمئة إلى ٢٠٪ بالمئة من مجموع الطلب الكلي على المنتجات الصناعية.

وتوجد ثمة أشكال متعددة للارتباط والتداخل بين القطاع الصناعي الواحد والقطاعات الأخرى منها:

(أ) ارتباطات خلفية وتمثل مشتريات من صناعات أخرى.

(ب) ارتباطات أمامية وتمثل مبيعات لصناعات أخرى.

(جـ) ارتباطات محورية أو جانبية وتمثل تأثيرات انمائية في نشاطات أخرى.

ويلعب التخطيط الصناعي دوراً أساسياً في استراتيجيات التنمية الصناعية كي تحقق هذه الاستراتيجيات أهدافها ويتلخص هذا الدور في ضرورة التناسبات الصحيحة وتأمين التكامل والتوازن في التنمية بين فروع الصناعة المختلفة. وتعرف استراتيجية التنمية على انها مزيج من المعايير الموضوعية التي تحدد اتجاهات العمل والسياسات الناظمة له والتنظيمات والاجراءات المنوي العمل بها لبلوغ أهداف مرسومة في ضوء القيم والغايات التي يحددها المجتمع لنفسه، وتكون هذه الاستراتيجية إما طويلة المدى أو متوسطة المدى حسب الزمن اللازم لتحقيق الاهداف ومن هنا فان تحقيق أهداف التصنيع لايمكن بلوغها إلا على محور زمني طويل مثل:

- هدف تنويع الانتاج.
- هدف بناء قاعدة صناعية قوية.
- هدف تغيير البنية الهيكلية للصناعة.

ويدور الاختيار عادة بين الاستراتيجية الصناعية المتوازنة واحداث التكامل بينها وبين القطاعات الأخرى للاقتصاد الوطني وبين الاستراتيجية الصناعية غير المتوازنة التي تقوم على الاهتمام بعدد من

الصناعات المؤدية لتنشيط الصناعات الأخرى ويتوقف الاختيار للاستراتيجية الشاملة المتوازنة على:

- وفرة الموارد وتنوع الاحتياجات.
- القدرة على اتباع أسلوب التخطيط الشامل والطويل الأمد.

وللتصنيع أهداف واتجاهات، وهذه الأهداف هي عادة ما تكون المقدمة للخطة الصناعية وهي:

(١) تنمية الإنتاج الصناعي وزيادة الدخل منه ورفع نسبة مساهمته في الناتج المحلي.

(٢) توسيع فرص الاستخدام المنتج في الصناعة وزيادة العمالة ومكافحة البطالة.

(٣) تنمية صناعات بدائل المستوردات لتحسين ميزان التجارة والمدفوعات.

(٤) الارتفاع بإنتاجية العمل وريعية الأموال المستثمرة بخفض التكاليف.

(٥) تطوير وتحديث الصناعات القائمة.

(٦) تطوير البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني.

(٧) استخدام أساليب البحث العلمي والتقدم التقني في تنمية الصناعة.

(٨) تحقيق التكامل الانتاجي بين الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى.

(٩) تصنيع الخامات المحلية قبل تصديرها لزيادة الدخل الوطني من الصادرات.

(١٠) تحقيق أقصى درجات الاكتفاء الذاتي عن طريق إقامة الصناعة المحلية على أساس انتقائي للوفاء بمتطلبات الاستهلاك النهائي والوسيط والاستثمار المحلي.

من هذه المقدمة نستطيع الآن الدخول لمناقشة الصناعة والكهرباء في المملكة العربية السعودية بما تيسر لي من معلومات عن هذا القطاع الصناعي ومعه الكهرباء وهما قطاعان من قطاعات الاقتصاد الوطني، ويزيد من أهمية هذين القطاعين أنهما يعدان المدخل الحقيقي للتطور الصناعي وبالتالي الاقتصادي لهذه البلاد.

وقد زادت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي بنسبة تتراوح بين ١٥ ــ ٢٥٪ بالمئة في أوائل الثمانينات ويمكن ان ترتفع هذه النسبة بعد منتصف الثمانينات أكثر من ذلك.

وارتفاع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية من نسبتها الحالية ١٥٪ بالمئة من الانتاج إلى نسبة تتراوح بين ٢٠٪ و٢٥٪ بالمئة، نظراً للاستثمارات الضخمة التي تحققت في نهاية السبعينات، لحيازة

المصانع والمعدات الصناعية وأنه من المؤمل أن ترتفع معدلات النمو في أواخر منتصف الثمانينات لتبلغ نسبة تتراوح بين ١٢ ــ ١٥٪ بالمئة وأن تستقر بحوالي ١٠٪ بالمئة.

والمملكة العربية السعودية من أكبر المستثمرين في ميدان معدات الصناعات التحويلية، لكن صادراتها من القيمة المضافة في الصناعة البتروكيمائية ليست متوقعة قبل منتصف الثمانينات.

وقد اتكلت الصناعة في كثير من الاحيان على نظام المشاركة من أجل ضمان نوعية المنتجات وتأمين الوصول للاسواق الخارجية، وهي طريقة معقولة في البداية، لكن البعض يلمح إلى أن طرق الجودة التي تفرضها المؤسسات على نفسها يجب أن تكون ممكنة التنفيذ في أواسط الثمانينات.

وقد أنفقت الدولة بسخاء على تطوير القطاع الصناعي وكذلك قطاع الكهرباء، لأن القطاع الصناعي بما له من علاقات ترابطية مع سائر القطاعات، يستطيع أن يقوم بتعديل البنية الهيكلية للاقتصاد الوطني، ودليلنا على ذلك ماجاء في التقرير السنوي[١]

(١) انظر التقرير السنوي الصادر عن الهيئة الملكية للجبيل وينبع ١٩٨١م ص ٢٢ ــ ٤٣.

لعام ١٩٨١/١٩٨م الذي أصدرته الهيئة الملكية للجبيل وينبع من أن إجمالي العقود للمشروعات المنجزة والجاري انشاؤها في مدينتي الجبيل وينبع الصناعيتين قد بلغ ٢٩٫٧ بليون ريال منها ١٨٫٢ بليون ريال لمشروعات الجبيل موزعة كالاتي :

١٥٫٦ بليون ريال لمشروعات قيد الانشاء.
٢٫٦ بليون ريال لمشاريع تم انجازها.

أما مشروعات مدينة ينبع فقد نالت نصيباً قدره ١١٫٦ مليون ريال موزعة كما يلي:

١٠٫١ بليون ريال لمشروعات قيد الانشاء.
١٫٥ بليون ريال لمشاريع تم انجازها.

وقد تم اختيار ستين صناعة أساسية لاقامتها في مدينة الجبيل الصناعية، وأبرمت عقود مشاركة مع الشركات الأجنبية، ويجري خلال الخطة الخمسية الثالثة إقامة أربع صناعات أساسية هي:

(١) مصنع للحديد والصلب.
(٢) مصنع للأسمدة ومصنع للميثانول.

أما الصناعات الاساسية التي ستقام في مدينة ينبع فهي :

(١) مصنع لتجزئة الغاز الطبيعي.

(٢) مصنع لتكرير النفط للاستهلاك المحلي.

(٣) مصفاة للتصدير ومصفاة لتكرير زيوت التشحيم.

(٤) مجمعات للصناعة البتروكيماوية.

(٥) مصنع للصناعات الأساسية.

وتقوم الدولة بتشجيع القطاع الخاص سواء لجهة مساهمته في إقامة بعض الصناعات عن طريق الاقراض وتيسير السبل امام انتاجه الوطني، وهي تحاول من خلال هذه السياسة إضافة مزيد من الصناعات كبدائل للمستوردات، كما انها تشجع القطاع الخاص على المساهمة في الاشتراك ببناء القطاع العام، وقد بلغ نصيب الشركات السعودية من القيمة الإجمالية لمشاريع ينبع والجبيل نحو ٦٥٪ بالمئة والبيان التالي يوضح بالأرقام.

بيان وضع الالتزامات التعاقدية لمشروعات الجبيل وينبع (مايو ١٩٨١) *

الوحدة: (ريال سعودي)

	مدينة الجبيل	مدينة ينبع
العقود المنجزة منذ بداية المشروع	٢٧٥٦٠٠	١٤٦٥٤٠٩
نصيب الشركات السعودية	١٨٨٧٩٠٠	٦٨٠٣٨٠
النصبة المئوية	٧٣٫٣٪	٤٦٫٤٪
العقود الجاري تنفيذها	١٥٥٨٠٦٠٠	١٠١١٠٤٣٠
نصيب الشركات السعودية	١٢٦٦٨٨٠٠	٤١٠٠٥٠٠
النسبة المئوية	٨١٫٣٪	٤٠٫٦٪
العقود المنجزة + عقود المشاريع		
الجاري تنفيذها	١٤٥٥٦٧٠٠	١١٥٧٨٣٩
نصيب الشركات السعودية	١٤٥٥٦٧٠٠	٤٧٨٠٨٨٠
النسبة المئوية	٨٠٫٢	٤١٫٣٪
الاجمالي في ينبع والجبيل	٢٩٧٣٢٠٣٩	
نصيب الشركات السعودية	١٩٣٣٧٥٨٠٠	النسبة ٦٤٪

وقد حظيت الصناعة باهتمام بالغ في مخصصات الخطة الخمسية الثالثة[١]، حيث تضمنت الخطة

★ المصدر السابق ص ٤٤.

(١) أنظر الانفاق على الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ في قطاع الصناعة وتقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ص ٩٢.

مخصصات إنفاق تبلغ ٢٥٫٦ بليون ريال لشركة سابك التي تحولت خلال السنتين الأخيرتين إلى شركة قابضة وناجحة. و٢٧٫٧ بليون ريال لمؤسسة بترومين. ٤٥٫٧ بليون ريال للهيئة الملكية للجبيل وينبع، و٢٫٠ بليون لوكالة الوزارة لشئون الصناعة.

وبهذا نستطيع أن نقرر ان قطاع الصناعة بشكل عام سواء كان ممثلاً بسابك وبالهيئة الملكية بمؤسسة بترومين فقد بلغت مخصصاته نحو ١٠١ بليون ريال سعودي أي مايعادل نحو ٢٩٫٣٤٣ بليون دولار أمريكي[٢] هذا هو الإنفاق المخصص لشركات القطاع العام العاملة في قطاع الصناعة.

وبالمناسبة فانني أود القول إن القطاع العام هو القطاع الوحيد الذي يستطيع أن يقود عملية التنمية في ظل ظروف البلدان النامية لأنه القطاع الذي يمكن تخطيطه وتحديد أهدافه، وترتيب أولوياته وإدارته بواسطة جهات مسئولة، ونظراً لضخامة أرقام استثماراته لايستطيع القطاع الخاص في ظل شروط وظروف التنمية السريعة أن يقوم بهذا الدور، الذي يبحث عن الربح السريع ولايتحمل المجازفة، والانتظار لفترة مابعد

---

(٢) سعر الصرف الجاري ٣٫٤٤٣ ريال لكل دولار لعام ١٩٨٢م.

التشغيل، ولان السياسة العامة للدولة تشجع القطاع الخاص، فقد بذل الأخير جهوداً طيبة، في التنمية الصناعية، حيث وافقت وزارة الصناعة والكهرباء حتى نهاية ١٣٩٩ الموافق لعام ١٩٧٩م على منح تراخيص لحوالي ١٦٣٨ مشروعاً صناعياً، بلغ إجمالي رأسمالها المصرح به زهاء ٢٩٫٨ بليون ريال سعودي وتشمل ١٢٢٢ مشروعاً برأسمال سعودي قدره ٢٦٫٢ بليون ريال و٤١٦ مشروعاً برأسمال مشترك ٣٫٦ بليون ريال سعودي. وقد باشر ٨٣٨ مشروعاً من أصل المشاريع المرخص لها العمل، وعليه فقد ترتب على ذلك تطور حجم الاقراض لجهة القطاع الصناعي، وقد كانت المبالغ المقترضة من صندوق التنمية الصناعية السعودي حسب القطاع الصناعي[1] في عام ١٣٩٥/٩٤هـ فقط ١٤٩ مليون ريال، وقد تطور هذا الرقم في عام ١٤٠٠/٩٩هـ إلى ١٣٣٩ مليون ريال سعودي وبلغ اجمالي القروض المقدمة من ١٣٩٥/٩٤هـ إلى ١٤٠٠/٩٩ فقط ٦٨٤٢ مليون ريال سعودي. وقد مولت هذه القروض نحو ٥٧٧ مشروعاً صناعياً في الفترة المدروسة أعلاه.

---

(١) أنظر تقارير صندوق التنمية الصناعي والمؤشر الاحصائي والتقارير السنوية لمؤسسة النقد العربي السعودي ص ٩٨،٩٩.

ومن المعلوم أن التنظيم الملائم للصناعة التابع للقطاع الخاص بغية المساعدة على توزيع منافعها في خدمة الأهداف الاقتصادية تظل هامة من أجل زيادة فعالية الصناعات التابعة للقطاع الخاص.

وقد حقق قطاع الصناعة نتائج ملموسة خلال السنوات الأخيرة تمثلت في تطوير الانتاج من الاسمنت والجبس والاسمدة والمشروبات الغازية وصناعة الالبان ومشتقاتها.

وإن مشاريع الصناعات الاساسية في طريقها للانتاج بعد ان تكتمل خطوات بنائها وتركيبها. كما أن المملكة بدأت من خلال مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتشجيع التنسيق والتكامل في القطاع الصناعي وإقامة الصناعات المشتركة وقد كان لمشرو ع درفلة الألمونيوم المشترك مع دولة البحرين أثر طيب في تخطي حاجز الاقليمية والتطلع نحو بناء اقتصاد المنطقة عبر التعاون المشترك.

كما أن مصنع الأسمنت السعودي البحريني دليل آخر على ذلك ومن الأرقام المتاحة لانتاج بعض الصناعات نستطيع أن نرى بشكل واضح التطورات الكبيرة في هذه الصناعات وفي المقدمة :

١ ــ صناعة الأسمنت :

في عام ١٣٨٩هـ كانت الكمية المنتجة في المملكة من مصانع الأسمنت قد بلغت ٥٧٥٦٣٦ طناً. وفي عام ١٣٩٥هـ ارتفع هذا الرقم من إنتاج الأسمنت السعودي إلى ١١٤٠٣٩٩ طناً بنسبة تطور عن سنة الاساس بلغت ١ر١٩٨٪ بالمئة.

وفي عام ١٤٠١هـ، فقد بلغت الكميات المنتجة نحو ٤٢٣٦٨٩٧ طناً بنسبة تطور عن سنة الاساس ٧٣٦٪ بالمئة. وهذا التطور الكبير في صناعة الأسمنت يفسر لنا النهضة العمرانية الكبيرة التي تشهدها البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة. أضف إلى ذلك أن هذه الكميات المنتجة لم تف بالطلب، فلجأت الشركات من خلال وزارة الصناعة إلى التخطيط لاقامة مجموعة مصانع الاسمنت وهي:

- مشروع الاسمنت السعودي البحريني موقعه في أبقيق وطاقته ٢ مليون/سنة. وكان من المقرر أن يبدأ العمل في عام ١٩٨١م.
- مشروع اسمنت المنطقة الجنوبية موقعه في جيزان وطاقته ٥٦٠ر١ مليون طن/سنة، وتاريخ الانجاز المتوقع هو ١٩٨٢م.

كذلك توجد بعض المشروعات لصناعة الاسمنت في فترة ١٩٨٤م وهي:

(١) شركة الأسمنت العربية في رابغ وطاقته ٩٣٦ ألف طن/سنة.

(٢) الاسمنت السعودي البحريني في الخفجي وطاقته ١ مليون طن بورتلاند.

(٣) مصنع آخر للأسمنت الأبيض في الرياض بطاقة ١٥٠ ألف طن. ومن المقرر أن يكون قد تم انجازه في عام ١٩٨٢.

وبهذا تكون الطاقة المتوقع انتاجها من جميع المشاريع بنهاية عام ١٩٨٢ نحو ٨ مليون طن.

وأعتقد أن المملكة ستكون إحدى الدول المصدرة بعد استكمال مهمات التطوير العمراني وبعض المشروعات الأخرى مع نهاية الخطة الثالثة.

٢ ـــ إنتاج الجبس :

كان إنتاج الجبس في عام ١٣٨٩ نحو ٢١٣٨١ طناً. وقد تطور هذا الرقم إلى ٩٤٧٥٧ طناً بنسبة تطور بلغت نحو ٤٤٣٫٢٪ بالمئة.

صناعة الأسمدة :

وتقوم بها شركة متخصصه هي سافكو وهي شركة مساهمة تطور ملكيتها للقطاعين العام والخاص وقد بلغ انتاجها عام ١٩٧٩م حوالي ٣١١٠٩٢ طناً وقد صدر من أصل هذه الكمية نحو ٢٩١٠٨٦ طناً، وسوّق الباقي في السوق المحلية. ويتوقع ان تشهد صناعة الأسمدة بعد عام ١٩٨٢م توسعاً كبيراً مع بدء تشغيل شركة الجبيل للاسمدة المساة «سماد» بطاقة سنوية قدرها ٣٠٠ ألف طن من الامونيا و ٥٠٠ ألف طن من اليوريا.

ويهمنا هنا أن ننوه بالجهود المتواصلة التي تبذلها وزارتي الصناعة والبترول اللتان تقومان بالتنقيب واستثمار الثروة المعدنية في البلاد.

وإن وزارة الصناعة وقد بدأ مصنع الحديد والصلب في التشغيل فان هذا المصنع سيحدث تطورات هامة تنعكس بشكل مباشر على القطاع الصناعي والاقتصاد الوطني، كما أن المصانع البتروكيمائية ومعها المصافي ستحدث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني، عن طريق استثمار الغاز وتصنيع البترول.

أما عن الكهرباء هذا القطاع الحيوي لما له من آثار هامة على حياة الفرد والمجتمع إذ ان الكهرباء تنور الفكر والمنزل وتدير الآلة وتعمم الرخاء، فهي سلعة انتاجية هامة ومما يلفت نظر مستهلك الكهرباء هنا ان ديمومة واستمرار التيار الكهربائي وعدم الأنقطاع يعكس بشكل مباشر جدية الاهتمام ومستوى المسئولية للعاملين بهذا القطاع وقد استمر قطاع الكهرباء في النمو تجارياً مع الطلب الذي أوجدته النقلة الحضارية السريعة في المملكة، وقد بلغت مبيعات شركات الكهرباء عام ١٣٩٥هـ للاستهلاك المنزلي والأخرى نحو ٣٧٧٩ مليون كيلو وات ساعة. أما في عام ١٤٠٠هـ فقد بلغت هذه الكمية ١٨٠٧٠ مليون كليو وات ساعة، بنسبة تطور بلغت ٤٧٨٫٢٪ بالمئة. وقد زاد من تركيز نشاط قطاع الكهرباء توحيد شركات الكهرباء في شركة واحدة لكل منطقة وهي:

(١) في عام ١٣٩٨ أنشئت الشركة السعودية الموحدة للكهرباء في المنطقة الشرقية وقد ضمت ٢٦ شركة إضافة لمرافق توليد الطاقة التابعة لارامكو. ويبلغ رأسمال هذه الشركة خمسة بلايين ريال.

(٢) الشركة السعودية الموحدة للكهرباء في المنطقة الوسطى وتضم ٣٦ شركة بالاضافة لمشاريع الكهرباء المركزية في الخرج والقصيم وتم دمجها في عام ١٤٠١هـ نوفمبر ١٩٨٠م ورأسمال هذه الشركة خمسة بلايين ريال.

(٣) شركة كهرباء المنطقة الجنوبية رأس مالها أربعة بلايين ريال.

(٤) شركة كهرباء المنطقة الغربية وتغطي منطقتي مكه المكرمة والمدينة المنورة.

وقد اهتمت وزارة الصناعة والكهرباء بتعميم الكهرباء في جميع مناطق المملكة في القرى والهجر

وهناك خمسة مشاريع لانارة ١٤٥٠ قرية لكل من حائل والجوف وبيشة والنماص ونجران، بطاقة تصل إلى ٧٤٠ ميجاوات، ويقدر أن تبلغ طاقة توليد الكهرباء خلال الخطة الثالثة ١٥٣٢٠ ميجا واط لتلبية الحمل الذروي المقدر ١١١٨٢ ميغا واط من حوالي ١ر٣ مليون مشترك، وسيكون عدد المستفيدين من الطاقة الكهربائية في المستقبل القريب نحو ٩ مليون نسمة.

والجدول التالي يبين لنا تطور الحمل الذروي لصناعة الكهرباء[1] والطاقة الانتاجية ومبيعات الطاقة الكهربائية خلال الفترة ١٣٩٥ ـــ ١٤٠٠هـ:

السنة	الحمل الذروى (مليون وات)	الطاقة المركبة (مليون وات)	مبيعات الطاقة (مليون ك/س)
١٣٩٥	٨١٤	١٠٨٠	٣٧٧٩
١٣٩٦	١٠٩٥	١٦١١	٥٣٣٤
١٣٩٧	١٦٠٤	٢٢٨٧	٦٤١٧
١٣٩٨	٢١١٤	٣٢٩٥	٨٣٣٧
١٣٩٩	٢٩٥٥	٦٥٢٧	١٣٤٣٢
١٤٠٠*	٤٥٨٢	٦٥٢٧	١٨٠٧٠

كما أن مشروعات التحلية ستساهم أيضاً برفع الطاقة الكهربائية المولدة مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٥هـ فستبلغ الطاقة المتوقعة من محطات التحلية مع نهاية الخطة نحو ١٦٤٥ ميجاوات.

---

(١) المصدر: المؤسسة العامة للكهرباء منشور في تقرير مؤسسة النقد ١٩٨٠م ص ١٠٣.

★ تقديري.

الفصل السادس
النقل والمواصلات

قطاع النقل والمواصلات من أهم القطاعات في أي بلد في العالم وقد واجهت البلدان النامية مشكلة هامة، وهي أزمة المواصلات والاتصالات، وهذه تحتاج لرساميل طائلة في التمويل، وامكانيات كبيرة في الخبرة والمعدات، وتكمن هذه المشكلة في عدم وجود الطرق البرية التي تربط أجزاء البلاد بعضها مع البعض الآخر.

وإن عدم وجود هذا يعود في جزء كبير منه إلى المرحلة الاقتصادية التي مرت على هذه البلدان في ظل الاقتصاديات المغلقة والاغراق في المنطقية (نسبة للمنطقة) وعدم وجود إدارات مركزية قادرة على اقامة الطرق البرية سواء كانت للسيارات أم للسكك الحديدية أم الطرق المعبدة بواسطة الزفت والرمل والظروف التي نشأت بها هذه الدولة والقوى التي كانت تحكمها وهي من خارج البلاد في معظم الأحيان ولذا رأينا أن الجهات الاستعمارية الحاكمة

في المستعمرات كانت تقوم غالباً بربط العاصمة بمدينة أخرى بطريق بري، وربما كلفت نفسها ببناء خط للسكة الحديد بواسطة طريق ضيق، وعندما وجدت البلدان النامية نفسها وقد حققت استقلالها، رأت أن العنصر الهام لربط أقاليمها هو الطرق وهي غير موجودة وعندها بدأت تواجهه المشكلة فيما يلي:

(١) الدولة في بسط سلطاتها على أطراف البلاد وأواسطها حيث تنعدم الوسائل التي يمكن بواسطتها ممارسة ذلك، لأن حيلولة الوصول لبعض الأطراف النائية تبدو مستحيلة في ظل الظروف إياها.

(٢) الدمج الاقتصادي للانتاج في هذا الجزء أو ذاك.

(٣) صعوبة تعميم التعليم مثلاً، لعدم وجود الوسائل الكفيلة لنقل التجهيزات لبناء المدارس وانتقال المعلمين ... إلخ.

(٤) صعوبة أجراء مسح سكاني وزراعي لهذه المناطق النائية وبالتالي فقد صعب على هذه البلدان إيجاد الارقام الصحيحة عن عدد السكان والمواليد، حجم الانتاج الزراعي، القوة العاملة.

وقد ترتب على كل ذلك احتياجات هذه البلدان بشكل دقيق من الخدمات والانتاج والبناء.

ونظرا لانعدام طرق المواصلات ووسائلها، فان الحركة تكاد تكون معدومة بين الاقاليم داخل الدولة الواحدة وانعدام الاتصال بين هذه المناطق ولد آثاراً سلبية غاية في الأهمية على:

— التمازج الثقافي والاجتماعي بين هذه المناطق.
— على نمو الانتاج وتسويقه.
— عمق التناقضات بين المدينة والريف.

حيث أخذت الأولى بأسباب التقدم، بينما بقي الريف غارقاً في سبات عميق، يلفه الظلام، حيث لا كهرباء ولا ماء والإنتاج مكدس، ولايستطيع أن يصل إلى مراكز التجمعات السكانية، وظل الفلاح خاضعاً لسيطرة هذا التاجر أو ذاك بسبب عدم تمكنه من توسيع دائرة اتصاله مع أبناء بلده ووطنه، وهكذا بقيت الحال مع المياه الملوثة، والأمراض وانعدام الوقاية. وعدم وجود المستوصفات والمستشفيات، وظل الريف غارقاً في الجهل بسبب تفشي الأمية لانعدام المدارس أو ندرتها ومستوياتها المتواضعة.

وهكذا نستطيع القول إن وسائل النقل + طرق المواصلات قد اعتبر ثورة حقيقية وهي مقدمة لكل مايحتاجه الإنسان من خدمات أخرى ومن نهضة زراعية وصناعية. ولقد اعتبر معظم المهتمين بموضوعات التنمية أن موضوع المواصلات يأتي في المقدمة، لأنها تقرب ولاتبعد، توحد ولاتفرق، تجعل الوسائل والامكانات متاحة لكل أبناء البلد الواحد، ويجعل منه مدينة واحدة فيها احياء راقية وأخرى فقيرة وبتطور وسائل المواصلات وتعميم الانتقال، تطور الريف وازدهر، وأن تطوره قد حقق انتقالاً موضوعياً للبلد كله من مرحلة متخلفة إلى مرحلة متقدمة في سلم التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، نظراً لأن نسبة ٧٠٪ بالمئة من سكان البلدان المتخلفة يعيشون في الريف.

وقد أتاحت طرق المواصلات نمواً في:

- التجمعات السكانية خارج نطاق المدن وفي القصبات على وجه التحديد.
- التعليم إذ بلغت نسبة التعليم أعلى مما كانت عليه.
- الوقاية من الأمراض بسبب التطورات التي أحدثتها وسائل الاتصال والنقل والمواصلات

والاحتكاك واكتساب العادات الجديدة في المأكل والملبس ونحو ذلك.

- تبادل الأفكار والانتعاش لها بسبب الأحتكاك والاطلاع على تجارب الأخرين.
- تحسن المستويات المعاشية، وأن ظروف هذا الانتقال قد حددته ظروف وشروط مرحلة الانتاج وقوى الانتاج في المجتمع.

لقد أدت طرق المواصلات ووسائلها إلى خروج المناطق البعيدة عن عزلتها التاريخية المفروضة عليها إلى النور والطريق الذي ربط بين التطور كهدف استراتيجي هام وبين رغبة الإنسان في تحقيق هذا التطور وهذا الربط قد أحدثته ثورة المواصلات في معظم البلدان في العالم.

وينبغي لنا أن نفرق بين قطاع النقل، وقطاع المواصلات، فالدارج أن المواصلات تعني كل أدوات الاتصال بما فيها الطرق البرية والجوية والبحرية، لكن التطورات اللاحقة في عالم الاتصالات قد أحدثت فرزاً منظماً بين قطاعي المواصلات وقطاع النقل، ولهذا فقد أسست في بعض الدول وزارة للنقل كجهة اختصاصية وزارة للمواصلات.

أما اختصاصات وزارة النقل فتنبع من تسميتها:

إذ أنها الجهة المعنية بأمور النقل ومنها النقل البري والبحري والجوي بواسطة الوسائل المتعارف عليها كالسيارات، القطارات، والبواخر والسفن، والطائرات. والاشراف على الادارات التي تسير هذه الوسائل من طرق برية وخطوط ملاحة بحرية وخطوط جوية.

أما وزارة المواصلات فمسئوليتها أصبحت محصورة في :

— المواصلات السلكية واللاسلكية.

— البريـد.

وفي المملكة العربية السعودية تقوم وزارة البرق والبريد والهاتف بمهام وزارة المواصلات — كما قسمنا — أما وزارة المواصلات فتقوم بالمهام على عاتق وزارة النقل التي أشرنا إليها، ولايهمنا كثيراً التسميات بقدر مايهمنا الآتي:

— ضرورة تحديد الاختصاص لكل جهة كي تقوم بأداء واجبها بكل دقة دون تشابه في الاختصاصات مع أكثر من جهة.

— تعميم الخدمات التي تقوم بها كل من الجهات المسئولة عن المواصلات والجهات المسئولة عن شئون الاتصالات.

وهذا التعميم يخضع بطبيعة الحال لاعتبارات وامكانات لاتستطيع أن تحدث بين عشية وضحاها، وإنما عن طريق التطور المستمر المتناغم، ويمكن أن يتحقق، فشق طريق بري يربط بين مدينيتين ليس في الامكان تحقيقه قبل فترة من الزمن وكذا الحال مع تعميم الخدمة الهاتفية. كل هذا يحتاج إلى دراسات وإقامة شبكات وتنسيق مع الجهات الأخرى وشراء الأجهزة والمعدات وتركيبها... الخ.

وهذا لايتحقق بين عشية وضحاها، لكنه يحتاج إلى زمن، وإمكانيات مالية وخبرات منتظمة ودائمة للعمل والتشغيل والتنفيذ والإشراف.

وقد استطاعت المملكة أن تخطو خطوات واسعة في هذا المجال خلال العشر سنوات الأخيرة، سواء كان ذلك في قطاع المواصلات أم في قطاع الاتصالات ويزيد من تعميق هذه الخطوات وبيان أهميتها مايلي:

(١) إن المملكة العربية السعودية بلد عادي هي بكل المقاييس الجغرافية قارة إذ تبلغ مساحتها نحو ٢٫٢٤٠ مليون كم² وأن المسافة بين الرياض وجدة يبلغ نحو ١٠٦١ كم. والمسافة بين

الرياض والدمام ٤٦٧ والمسافة بين الرياض وتبوك ٢١٢٢ كم...الخ.

هذه المسافات الطويلة بكل المقاييس، يضاف إلى ذلك أنها تمتد في منطقة صحراوية فاصلة في بعضها رمال متحركة وفي بعضها الآخر قفار لاسكن فيها وفي البعض الآخر جبال شاهقة ووديان سحيقة، كل هذه الاسباب مجتمعة تحتاج إلى جهود وصبر ومثابرة وامكانيات كبيرة، وهذا مايمكن أن نلحظه في تطور أرقام ميزانية قطاع النقل والمواصلات في المملكة في الفترة الممتدة من[1] ١٣٩٠ إلى ١٤٠١هـ.

ففي سنة الاساس وهي هنا ١٣٩٠هـ كانت مخصصات وزارة المواصلات والنقل بالمملكة العربية السعودية فقط ١١١٫٨ مليون ريال، وقد ارتفع هذا الرقم إلى ١٧٥٥٥٫٤ في العالم المالي ٩٥/١٣٩٦هـ، بنسبة تطور بلغت ١٥٧٩٪ بالمئة، وفي سنة ١٤٠٠هـ كانت مخصصات هذا القطاع ٢٨٢٦٢٫٢ مليون ريال

---

(١) المؤشر الاحصائي ١٩٨١ مصلحة الاحصاءات العامة ص ١٤٧.

بنسبة تطور وصلت إلى ٢٥٤٢٪ بالمئة وهي نسبة خيالية، من أكثر من بليون ريال في عام الأساس إلى أكثر من ٢٨ بليون ريال في عام ١٤٠٠هـ، وهذه المخصصات الضخمة قد أملتها الظروف التي مررنا على ذكرها. وتحققت نتيجة للامكانيات والرغبة في تحقيق التنمية لكل مناطق البلاد وربط أجزاء هذه البلاد واطرافها بشبكة متطورة من طرق المواصلات، لتسهيل حركة النقل والانتقال وتحقيق الفائدة المرجوة من احداث هذه الشبكة، وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي فقد كانت الانجازات في هذا القطاع كبيرة وهي قطعاً تتناسب مع حجم المخصصات التي ذكرتها. وهذه الانجازات على صعيد تطور اقامة هذه الطرق وهي كما يلي:

(١) في عام ١٣٩٠ كانت أطوال الطرق الزراعية في المملكة ٣٤٨٧ كم.

(٢) وفي عام ١٣٩٤ أصبحا أطوال هذه الطرق ٦٧٧٠ كم وقد بلغت نسبة التطور ١٩٤٫٢٪ بالمئة.

(٣) في عام ١٣٩٦ بلغت أطوال الطرق الزراعية ١١١٩٣ كم وأن نسبة التطور بلغت عن عام الاساس ٣٢١٪ بالمئة.

(٤) في عام ١٤٠٠هـ بلغت أطوال الطرق الزراعية ٢٤١٨٦ كم نسبة تطور بلغت عن عام الأساس قدرها ٦٩٣ر٦٪ بالمئة، وفي عام ١٤٠٢هـ بلغت أطوال الطرق الزراعية ٣٣٣١٠كم.

هذه التطورات في أطوال الطرق الزراعية ولدتها الحاجة إلى هذه الطرق لربط أجزاء الريف بعضه مع البعض الآخر.

أما الطرق الرئيسية فقد طرأت عليها تطورات هامة، وقد اعتبرت المملكة العربية السعودية من أكثر البلدان تحقيقاً لهذا التطور في إقامة وشق الطرق، الأمر الذي منح لمعالي وزير المواصلات جائزة دولية على النجاحات التي حققتها هذه الوزارة في هذا المجال.

والأرقام التالية توضح أطوال الطرق الرئيسية والانجازات التي تحققت خلال الفترة الممتدة من ١٣٩٠ إلى ١٤٠٢هـ.

(١) في سنة الاساس ١٣٩٠هـ كانت أطوال الطرق الرئيسية في المملكة فقط ٨٠٢١ كم.
(٢) في عام ١٣٩٥هـ ارتفع هذا الرقم إلى ١١٢٤٣ كم وبلغت نسبة التطور ١٤٠٪ المئة.
(٣) في العام ١٣٩٧ ارتفع هذا الرقم إلى ١٥٠٣٨ كم بنسبة زيادة قدرها ١٨٧٫٥٪ بالمئة.
(٤) ومن الملاحظ أنه في سنة المقارنة بلغت أطوال الطرق البرية في المملكة نحو ٣٠٢٣٨ كم في عام ١٤٠٠هـ بنسبة تطور بلغت ٢٥٢٫٣٪ بالمئة. وفي عام ١٤٠٢ بلغت ٢١٩٢٦ كم بنسبة تطور ٢٧٣٫٤٪.

ومن الجدير بالذكر أن الطرق البرية في المملكة تمتاز بكونها مصممة على أساس المواصفات العالمية من حيث الجودة وعرض الطرق وسمك الطبقة الزفتية والجسور وأن بعضاً من هذه الطرق اعتمدت أسلوب «الأوتوستراد» وأن ذلك كله قد ساعد في ضمان السلامة على هذه الطرق وتوفير الوقت، وحققت صيانة فعالة، وأنها ضمن الظروف التي تعيشها الصحراء قد حققت نقلة موضوعية ومتقدمة واضحة البصمات على الحياة العامة في هذه البلاد.

أما بالنسبة للسكة الحديد فقد أقامت المملكة منذ زمن بعيد طريق الدمام ـــ الرياض وأجرت عليه بعض التحسينات واختصارات للمسافة، وهناك تفكير باقامة خط سكة حديد لربط المنطقة الشرقية بالمنطقة الغربية. وهذا المشروع لو تحقق سيحقق جملة قضايا هامة يأتي في مقدمتها:

ـــ أنه يخفف الضغط الحاصل على الطرق البرية.

ـــ يزيد من حركة النقل الجماعي الرخيص والمأمون.

ـــ يقلل الاعتماد في السفر على السيارات الخاصة والطيران.

ـــ يساهم في نقل البضائع من الموانىء لداخل البلاد وبالعكس.

كما أن في المملكة العربية السعودية أسطول جوي ممتاز ومزود بأحدث الطائرات العالمية وكذلك لدى المملكة مجموعة من المطارات المتطورة يأتي في مقدمتها مطار الملك خالد بالرياض سيكون ضخما من حيث الحجم والطاقة الاستيعابية.

وقد استطاعت الخطوط الجوية السعودية أن تحقق إنجازات هامة على مستوى أداء الخدمة للمسافرين بيسر وسهولة وتنجلي انجازاتها فيما يلي:

(١) تيسير السفر للمواطن والمقيم والحجاج في الوقت وإلى المكان الذي يرغبون السفر إليه بدون أية تعقيدات.
(٢) التقيد بالمواعيد.
(٣) التركيز على مبدأي السلامة والامن.

وقد جاءت حركة الركاب على هذه الخطوط منسجمة مع حركة التطور الكبير الذي عاشته المملكة منذ عام ١٩٧٤م.

ومن الاحصائية التالية لحركة الركاب على الطائرات السعودية والأجنبية خلال الفترة ١٩٦٨ إلى ١٩٨٠م نرى مايلي:

العام	عدد الركاب القادمين	النسبة ٪	عدد الركاب المغادرين	النسبة ٪
١٩٦٩	٣٤٧٠٣٤		٣٢٩٩٨٨	
١٩٧٥	٢٣٤٢٦٩٥	٪ ٥٣٦	٢٤٧٩٤٣١	٪٧٥١ر٤
١٩٨٠	٨٠٨٨٣٥٥	١٨٥١	٨٤٢٠١٤٠	٢٥٥٢

المصدر: المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١ (قطاع النقل والمواصلات) مصلحة الاحصاءات العامة.

من هذا الجدول نرى أن عدد الركاب القادمين في عام ١٩٨٠ بلغ أكثر من ثمانية ملايين شخص، وأن عدد المغادرين أكثر من ثمانية ملايين وأربعمائة ألف شخص، وهذا الرقم كبير بالمقارنة مع عدد السكان الذي لا يتجاوز الثمانية ملايين حسب تقديرات ١٩٨٠م وهو يعكس زيادة الحركة والنشاط الذي اتسمت به المملكة خلال هذه الفترة.

وقد شهدت حركة البضائع زيادة كبيرة خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٨٠م حيث بلغت نسبة الزيادة للبضائع القادمة نحو ٢ر١٦٨٢٪ بالمئة ونسبة البضائع المغادرة ٩٠٨٪ بالمئة.

وفي مجال النقل البحري فقد طرأت تطورات هامة خلال هذه الفتره الأخيرة على حركة الموانىء السعودية حسب توزعها ونوع الواسطة الناقلة والارقام التالية توضح ذلك:

٤٢٩١ ناقلة و٩٤٧٦ باخرة و٤٢٦ سفينة شراعية و٣٥٦٦ لنشاً وقد بلغ المجموع ١٩٢٣٢ حركة نقل.

ثانيا :المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية:

لقد حدثت تطورات هامة في هذا القطاع منها على سبيل المثال لا الحصر:

(١) تطور الخدمة البريدية وهذا يلاحظه المتعامل مع هذه الخدمة.

(٢) تطور الاتصالات الداخلية والخارجية عبر شبكة المكروويف والكابل المحوري.

(٣) تطور الاتصالات بواسطة الأقمار الصناعية وتوجد أكثر من محطة استقبال في المملكة.

(٤) اعتماد خطة لتطوير نطاق الخدمة الهاتفية وتوسيع الشبكة واستعمال الأساليب العلمية في إقامة المقاسم الألية والاشتراك في نظام الكود الدولي.

وعلى هذا الاساس فقد بدأت أجهزة البريد تؤدي خدمة ممتازة من حيث الكم والنوع. وسرعة في إيصال الخطابات. كما تطورت أجهزة البرق، وكمثال على التطورات في هذا القطاع فقد ارتأيت أن أسجل بالأرقام تطور الخطوط الهاتفية(١) المعتمدة لكافة مدن

---

(١) المؤشر الاحصائي الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة لعام ١٤٠٢هـ ص ١٧٤.

المملكة في الفترة ١٣٩٠هـ ١٤٠٢هـ من أجل وضع القارىء أمام التطورات التي حققها هذا القطاع:

(١) في عام الأساس ١٣٩٠هـ كان عدد الخطوط الهاتفية المعتمدة لكافة المدن السعودية فقط ٧٦٦٠٠ خط هاتفي.

(٢) في عام ١٣٩٥ كانت الخطوط الهاتفية المعتمدة لكافة المدن السعودية فقط ١٣١٦٠٠ خط هاتفي.

(٣) في عام ١٣٩٩ تطور العدد الاجمالي للخطوط الهاتفية في المملكة إلى ٣٩١٢٥٢ خط هاتفي. إذ بلغت نسبة التطور ٥١٠٪ بالمئة.

(٤) في عام ١٤٠٠هـ عدد الخطوط الهاتفية المركبة فقط ٥٧٥٤٨٧٢ خطا هاتفياً.

(٥) في عام ١٤٠١هـ بلغت إجمالي الخطوط الهاتفية المركبة ٨١٢٦٢٤ خطا هاتفياً بنسبة تطور وصلت إلى ١٠٦١٪ بالمئة.

(٦) وفي عام ١٤٠٢ بلغت إجمالي الخطوط الهاتفية ١٠٦٠٥٢٧ خطاً هاتفياً.

مما تقدم شرحه وإيضاحه بالأرقام، أستطيع أن أقرر أن قطاعي النقل والمواصلات قد تطور بشكل خيالي

خلال العشر سنوات السابقة، وأن هذا التطور قد جاء وليد سياسة التركيز على انجاز هذه المهام التي ركزت عليها الخطط الاقتصادية الثلاث. ولابد من التنويه بالبث التلفزيوني الذي يصل إلى كل مناطق البلاد والمترامية الاطراف.

ولايغيب عن بالنا أن هناك انجازات لم يتيسر لي الحصول على معظمها، وسوف تكون مع نهاية الخطة الخمسية الثالثة انجازات أكثر.

الفصل السابع
الصحة العامة

القطاع الصحي في أي بلد في العالم هو القطاع الذي يهتم بالصحة العامة للمواطنين، وهذه العناية تنقسم إلى قسمين هما:

(١) الجانب الوقائي.

(٢) الجانب العلاجي.

ويتوقف تقديم الخدمات الصحية في أي بلد من بلدان العالم على المعطيات التالية:

(١) القدرة المالية والاستثمارية على تعميم الخدمة الصحية، وهذه تحتاج إلى إمكانات مادية كبيرة لبناء المراكز الصحية، والمستشفيات المجهزة والمستوصفات، واستيراد الأدوية وتجهيز الأماكن الصحية بالوسائل الكفيلة بجعل الخدمة سهلة وميسورة لعموم المواطنين، وإن إقامة المراكز والمستوصفات والمسشفيات لايمكن ان تجهز دون إيصال

الخدمات المدنية والمرافق من كهرباء وماء، وطرق مواصلات، وأدوات النقل إلى الأماكن والتجمعات التي تقدم لهم الخدمة الصحية. لذا فان تعبير القدرة المالية والاقتصادية، لايمكن فهمه على أساس أنه الثراء المادي في وضعه السائل وانما المقصود به هو إمكان تحقيق القدرة المادية التي تصب في هذا الاتجاه عن طريق بناء قطاع الأسس والتطوير الشامل للاقتصاد الوطني وعندها يمكن أن تحقق الفائدة المرجوة من إقامة دور الخدمة الصحية.

(٢) العنصر البشري وهو هام، إذ أن الأجهزة لايمكن أن تتفاهم مع المراجعين ولاتستطيع أن تحقق الاطمئنان النفسي الذي يبعثه وجود طبيب بجانب المريض أو المراجع. كما أن إيجاد العنصر البشري لايتم بقرار يتخذ وإنما لابد من مرور فترة غير قصيرة لاعداد الطبيب العام والطبيب الاخصائي وكذلك الممرض والممرضة والمخدر، وأخصائيي التحليلات المختبرية.

ومن هنا فإن البلدان النامية بقيت تعاني من نقص واضح في اعداد الاطباء والممرضين والممرضات،

ولازالت هذه البلدان حتى اللحظة تعاني من ذلك، وهذا يرجع إلى علاقاته الترابطية مع السكان، والاقبال على التعليم وتوفر الكليات المتخصصة لاعداد الطبيب واعداد الممرض، وهذا بدوره له علاقة واضحة بالمرحلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يمر بها المجتمع.

ففي مرحلة الاقتصاد البدائي والمغلق، والاقتصاد الرعوي والريفي بشكل عام يلجأ المجتمع عادة لحل مشكلة الطبابة إلى الشعوذة والطب الشعبي الذي يعتمد على وسائل بدائية في العلاج متخلفة، كالتدواي بالكي بواسطة النار، أو معالجة أمراض الصرع والأمراض النفسية بجلسات الضرب المبرح، وأحياناً اللجوء لاستعمال بعض الاعشاب التي قد تفيد وقد لاتفيد.

ومن هنا فان الانتقال في المجتمع من مرحلة إلى مرحلة اقتصادية واجتماعية وثقافية قد أسفرت عن الوعي الصحي النسبي للامراض وطرق الاستطباب وطرق العلاج. وإن ايجاد دور الاستشفاء الحكومية والخاصة قد فتح السبل أمام طالبي العلاج للتوجه لهذه المراكز بعد أن أثبتت التجربة الملموسة للمواطن، أن هذا هو المكان الوحيد الذي يستطيع فيه أن يعالج

نفسه وأولاده وأقاربه، وأن اللجوء للطبابة القديمة قد أكل الدهر عليها وشرب وانتهى أمرها بشكل نهائي لأن الطب علم متقدم ومتطور ولايمثل حالة ثابتة بأي حال من الاحوال، ومن هنا يأتي بل يتولد الاحساس الأكيد لدى الجمهور في معظم بلدان العالم بضرورة:

— محاولة التحصن ضد الأمراض والتوجه نحو النظافة لأنها تتناول المأكل والملبس والمسكن، وأن مسألة النظافة قد حلت كثيراً من الإشكالات التي كانت سبباً لبعض الأمراض وانتقال العدوى.. الخ.

والموضوع يتعلق أولاً بتطور المجتمع ونمو موارده فليس من المعقول أن يكون المواطن نظيفاً ولاتوجد تحت تصرفه مياه للشرب نقية، كما أن من شروط النظافة:

— ان لاتكون الخدمة العامة فردية، وإنما عامة، لانها تتناول نظافة المناطق ونظافة الاماكن التي تقدم الأطعمة ونظافة المساكن وصحيتها من حيث كونها تدخلها الشمس من عدمه. أضف لكل ذلك نظافة البيئة البرية والبحرية والجوية.

- التعود على النظافة بفعل التمازج الحضاري بين الريف والمدينة ومسئولية أجهزة الإعلام واضحة في هذا المجال الحيوي.
- القدرة المادية على شراء الأدوات والتجهيزات التي تساهم في تحقيق النظافة الشخصية للمواطن من صابون ومساحيق.

وباختصار شديد يمكن لنا أن نقول: إن اتباع الارشادات المتعلقة بالنظافة بشكل عام تدخل في نطاق الوقاية من الأمراض، فإذا أضفنا إليه الاهتمام بتناول الامصال والحقن المضادة لبعض الأمراض والقيام بحملات الرش للمبيدات الحشرية وتنظيف الشوراع والتعود على أن تكون الأماكن العامة نظيفة من الأوساخ والقاذورات لأمكن بالتالي أن نقول: ان الجانب الهام من الطب الوقائي قد تحقق ولو بشكل نسبي، وقديماً قالو: «درهم وقاية خير من قنطار علاج».

وإن الدول المتقدمة في العالم قد اعتمدت في رسم سياستها الصحية بشكل عام على الاستفادة القصوى من موضوع الطب الوقائي وإن الأطباء الذين يتخرجون من جامعاتها يركزون بشكل مكثف على

الوقاية كجانب هام من جوانب العملية الصحية في المجتمع.

وفي العالم الذي تكامل نموه لدرجة كبيرة فقد حققت بلدانه نقلات موضوعية في مجال الطب والتقدم الطبي والبحوث العلمية والمتعلقة بمقاومة الأمراض والأوبئة وإيجاد المضادات لهذه الأمراض، ونتيجة لهذه، ونتيجة لهذا التطور فقد ارتفعت نسبة الأصحاء في المجتمع من ذلك مثلاً:

(١) ارتفاع العمر الزمني المتوسط بنحو ٧٥ سنة للشخص الواحد في الوقت الذي نرى هذا المتوسط للعمر الزمني في الدول المتخلفة لايتجاوز ٤٥ سنة فقط.

(٢) انخفاض نسبة الوفيات في الأطفال إلى ١ بالألف في الدول المتقدمة وارتفاع هذه النسبة في الدول النامية إلى ٤٩ بالألف.

(٣) معرفة معظم الأمراض التي تنتاب الأفراد سواء كانت أمراض وراثية أم مكتسبة من خلال البطاقة الصحية لكل مواطن. والكشف الدوري المنتظم على المريض في الوقت الذي لازالت

البلدان النامية تعاني من أمراض مستوطنة كالملاريا والبلهارسيا والكوليرا والسل والجدري.. الخ.

ولازالت الاهتمامات بصحة المواطن تأتي في مرتبة متأخرة.

(٤) إن نسبة الأطباء في المجتمعات المتقدمة قد بلغت في المتوسط بمعدل طبيب واحد لكل ألف من السكان، في الوقت الذي لازال الطبيب يعالج ٣٠٠٠٠ نسمة. وفي بعض الدول النامية التي سلكت سلم التطور الاجتماعي لازال لكل خمسة آلاف طبيب واحد. وهذه النسبة مرتفعة جداً، لذلك نستطيع أن نقرر نوعية الخدمة الصحية في الكثير من البلدان النامية والأمراض التي تحاصر المزيد في الكثير من هذه البلدان ولا تقوى عليها أجهزة وزارات الصحة والشئون الصحية.

واختصاراً نستطيع أن نقرر الحقائق التالية:

(١) إن قطاع الصحة العامة هو من الأهمية بحيث أنه يتعلق أولاً بصحة المواطن والمجتمع بشكل عام. وإن الخدمة الصحية يجب أن يرافقها وعي

كامل من المواطن كي يساعد على تنمية الدور الصحي في المجتمع.

(٢) وإن الإنفاق على القطاع الصحي يستدعي أرقاماً ضخمة نظراً لترابط هذا القطاع مع قطاعات البحوث الطبية والبيئية ومع الشركات المنتجة للدواء والمبيدات والمنظفات ومع قطاع التعليم الجامعي وخاصة الشئون الطبية والاختصاصية بالطب وشئون التمريض، ومع قطاع الصناعات الطبية المنتجة للأجهزة والمختبرات ومع بعض القطاعات الأخرى.

ومن هنا نلاحظ أن تخلف هذا القطاع في بعض الدول نظراً لعدم قدرتها على الإنفاق على هذا القطاع فإذا ماأضفت على ذلك قطاع البناء والتشييد لوصلت إلى أن بعض البلدان النامية لاتستطيع أن تحقق نهضة صحية حقيقية.

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نعالج تطور القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية بالأرقام بعد تسجيل النقاط التالية* :

* أنظر جريدة الرياض العدد رقم ٥٣٢٥، تطور القطاع الصحي في المملكة، السنة ١٩ تاريخ ١٢ يناير ١٩٨٣ ص ١٤ «حسين الشرع».

(١) إن معالجة موضوع القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية يستدعي التطرق إلى أن المملكة تعتبر بالمقياس الجغرافي قارة. وهي ممتدة من منطقة صحراوية وجبلية وهذا مايزيد من صعوبة تعميم الخدمات الصحية إلا بوسائل عالية الاداء وذات إنفاق ضخم، ثم إن مسألة الوصول لهذه المناطق يحتاج لربط شامل بالطرق والكهرباء وإيجاد الماء اللازم وبناء المراكز الصحية والمستوصفات والمشافي كذلك فإن قسوة الطبيعة في هذه البلاد، وعدم وجود التجمعات السكانية الكبيرة قد أضاف بعداً جديداً على تقديم الخدمات الصحية بجانبيها الوقائي والعلاجي.

ومن هنا فإن انفتاح المملكة العربية السعودية على تطوير القطاع الصحي قد جاء نتيجة طبيعية لمحاولة تطوير المجتمع والانتقال به إلى مرحلة أكثر تطوراً عن طريق تطوير القطاعات الاساسية في المجتمع وتطوير الحالة الاجتماعية والثقافية ومن ضمن هذا التطوير جاء القطاع الصحي بوضعه الراهن الذي لازال بحاجة للكثير من التطوير في سياق العملية التنموية المتصاعدة.

(٢) إن المملكة العربية السعودية بمساحتها الشاسعة تعاني من نقص واضح بالسكان، وهذا له انعاكس واضح على الاختصاصات المطلوبة في سائر القطاعات ومنها بطبيعة الحال بل في المقدمة القطاع الصحي. خاصة إذا ماعلمنا أن الطبيب ومسألة إعداده تحتاج لفترة زمنية طويلة تزيد على ١٨ عاماً للطبيب العام والاخصائي إلى نحو ٢٠ عاماً وربما ٢٢ عاماً وهي فترة زمنية ليس في الامكان ضغطها لعدد أقل من السنوات، وإن التوجه نحو التنمية في هذه البلاد حديث العهد بل هو يرجع إلى عشر سنوات خلت. ويلاحظ أن المملكة تغلبت على هذه المشكلة عن طريق استقدام الأطباء المتعاقدين. لكن مع بقاء هذه المشكلة قائمة.

(٣) إن الموروث من العادات والتقاليد لازالت تحد من مشاركة المرأة على العمل وخاصة في قطاع التمريض، وهذا قد عطل الإمكانات النسائية الهامة، بحيث كان عليها أن تؤدي دوراً ممتازاً وإنسانياً في قطاع التمريض فمثلاً، قطاع المختبرات وتشغيل الأجهزة الدقيقة، وبعض

المجالات الفنية الأخرى المساعدة على تطوير وتنمية الخدمة الصحية.

وقد استطاعت المملكة ان تحل هذه المشكلة بشكل مؤقت بالاعتماد على التعاقد من العمالة الغير سعودية في هذا المجال. ولكن إلى متى؟ علماً أنه يمكن التوجه للطالبات في المراحل الثانوية والمتوسطة للانخراط في سلك التمريض وأداء الدور الممتاز وأن التمريض لكونه عملاً شريفاً فهو عمل إنساني فريد.

(٤) موضوع الثقة في الطبابة الوطنية وهذه أخذت بعدها الكامل بعد أن كانت هذه الثقة تكاد تكون مفقودة الأمر الذي يضطر بعض الموسرين من المرضى للانتقال للدول الأجنبية للعلاج، وقد حدّ من هذه الظاهرة نوعية الخدمة الصحية، والعلاجية والتطورات التي أحدثتها الحكومة في قطاع المستشفيات وتكامل العملية العلاجية داخل هذه المستشفيات، وهذه الثقة ظاهرة قوية يجب أن تدعم عن طريق حسن الاداء لدور الاستشفاء وتقديم أفضل العلاجات وتنوير المواطن بأهمية هذه الدور والمستويات التي وصلت إليها ونوعية الأمراض التي تعالجها، لأن

المواطن تزداد ثقته بالملموس من الخدمات وليس بالدعاية فقط.

ومن القاء نظرة سريعة للأرقام الاحصائية التي وقعت تحت أيدينا خلال العشر سنوات السابقة. يمكن متابعة التطورات التي أضيفت للقطاع الصحي كما يلي[1]:

(١) من أرقام تطور مخصصات الصحة والهلال الأحمر السعودي في ميزانية الدولة في سنة ١٣٩١هـ إلى سنة ١٤٠١هـ يمكن ملاحظة الأرقام التالية:

— في سنة الاساس ١٣٩١هـ بلغ حجم المخصصات لهذا القطاع فقط ١٨٢٦٠٥ ألف ريال سعودي، ارتفع هذا الرقم إلى ٥٩٤٢٨٩ ألف ريال سعودي، بنسبة تطور وصلت ٢٩٧٪ بالمئة، وفي عام ١٣٩٧/١٣٩٨هـ ارتفع رقم ميزانية هذا القطاع إلى ٣٤٢٩٨٨٧ ألف ريال سعودي، بنسبة تطور بلغت ١٧١٤٪ بالمئة. أما في العام ١٣٩٩/١٤٠٠هـ فقد بلغت مخصصات هذا القطاع ٤٢٣٦٣٠٠ ألف ريال

(١) المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨٠ ص ١٨١ وفي عام ١٩٨١ ص ١٨٧، مصلحة الاحصاءات العامه.

سعودي، بنسبة تطور عن سنة الأساس ٢١١٧٪ بالمئة وهي نسبة عالية كما نرى. وأن السبب في ارتفاع مخصصات قطاع الصحة والهلال الأحمر خلال هذا العقد موضوع الدراسة هو:

ـ بناء المستشفيات والمستوصفات والمراكزالصحية، وزيادة فعاليتها، واستيراد الأدوية اللازمة لتطوير الخدمة الصحية بما يتفق وطبيعة المرحلة الاقتصادية الاجتماعية المتصاعدة.

ـ تعزيز الكفاءات الوطنية، والإكثار منها في جميع أقسام المستشفيات والانتقال بهذه الكفاءات لتزويد المناطق النائية بها من أجل تعميم الخدمة الصحية.

(٢) تطور عدد المستشفيات والمستوصفات والنقاط الصحية خلال الفترة ١٤٠١/٩٣هـ وفق مايلي:

ـ مشافي وزارة الصحة في عام الاساس ٥٤[١] مستشفى، ارتفع هذا العدد إلى ٦٧[٢] مستشفى في عام المقارنة بنسبة زيادة وصلت إلى ١٢٤٪ بالمئة.

---

(١) ١٣٩٣هـ

(٢) ١٤٠٠هـ

ــ المشافي الأهلية وكان عددها في سنة الاساس[1] ٢٢ مشفى ارتفع عددها إلى ٢٣ مشفى.

وبهذا يكون إجمالي عدد المشافي في عام الأساس فقط ٧٦ مشفى وفي عام ١٤٠٢ أصبح العدد ٧١ مشفى.

ــ أما مستوصفات وزارة الصحة فقد كانت في سنة الاساس[2] ٢٠٦ مستوصفات ارتفع هذا الرقم في عام المقارنة إلى ٦٥٤ مستوصفاً.

ــ أما النقاط الصحية التابعة لوزارة الصحة، فإذاأضفناها إلى المستوصفات لأصبح العدد في سنة الأساس ٦٤٢ نقطة صحية ومستوصفاً وفي سنة المقارنة ٩٣٨ نقطة ومستوصفاً. بنسبة تطور زيادة بلغت ١٤٦٪ بالمئة.

وقد كانت عدد الأسّرة بمشافي وزارة الصحة والأهلية بالمملكة في عام ١٣٩١هـ ٨٨٩٧ سريراً ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٣٤ إلى ١٠١٦٦ سريراً. بنسبة تطور وصلت إلى ١٣٢/ بالمئة، وقد أصبحت

(١) ١٣٩٥هـ.

(٢) ١٣٩٣هـ.

الاسرة في عام ١٣٩٩هـ نحو ١٢٩٠٨ أسرة بنسبة تطور بلغت ١٦٨٪ بالمئة، وفي عام ١٤٠٠هـ بلغت عدد الاسرة ١٤٤٥١ سريراً بنسبة ١٨٨٪ و١٥٧٥١ سريراً عام ١٤٠١هـ.

(٣) تطور عدد الأطباء والممرضين والممرضات العاملين في وزارة الصحة والمشافي الأهلية، ففي سنة الأساس ١٣٨٩هـ كان العدد ٩٢٤ طبيباً وطبيبة، وقد ارتفع هذا الرقم إلى ٢٥٤٣ طبيباً وطبيبة بنسبة تطور بلغت ٢٧٥٪ بالمئة، وإن هذا العدد من الأطباء موزع على الاختصاصات التالية:

- منهم ٢٢٢٢ طب عام.
- منهم ١٤١ طب أسنان.
- منهم ١١٠ طب باطني.
- منهم ١٧٦ طب للجراحة.
- منهم ٨٦ طب أطفال.
- منهم ١٢٢ نسائية وولادة.
- منهم ٣٨ طب عيون.
- منهم ٣٥ طب أذن وأنف وحنجرة.
- منهم ٢٩ اختصاص أشعة.
- ٨٣ اختصاص صحة عامة ومناطق حارة.

- منهم ١٤ طب شرعي.
- منهم ٥ أطباء اختصاص قلب وأوعية دموية.
- منهم ٥١ اختصاص مختبرات.
- منهم ٦٦ أمراض صدرية.
- منهم ٧٥ اختصاص تخدير.
- منهم ١٥٥ طبيباً وطبيبة تحت بند أخصائيون آخرون.
- وفي عام ١٤٠١ أصبح عدد الأطباء ٥٨٨٥ طبيباً وطبيبة.

أما الممرضون والممرضات فقد كان تعدادهم في سنة الاساس ١٣٨٩ نحو ٢٦٨٧ ارتفع هذا الرقم إلى ٥٦٦١ عام ١٣٩٥هـ بنسبة زيادة بلغت ٢١١٪ بالمئة، وقد ارتفع عدد الممرضين والممرضات في عام ١٣٩٩هـ إلى ٧٧٣٠ بنسبة زيادة عن سنة الاساس بلغت ٢٧٫٨٪ بالمئة و١١٥٩٩ ممرضة وممرضاً عام ١٤٠١ ومن الملاحظ أن نسبة كبيرة جداً من الأطباء العاملين في المشافي والمستوصفات وكذلك الممرضين والممرضات هم من المتعاقدين والمتعاقدات من العمالة المستوردة، لكن يلاحظ أن الإقبال على كلية الطب في الجامعات السعودية قد بدأ يتزايد نظراً لازدياد الوعي وتطور التعليم في

المملكة، كما أنه من الملاحظ أن الطبيب السعودي يحرص على أن يحصل على درجة علمية اختصاصية، وهذا الأمر ميسر له لأن الدولة تؤمن له ذلك وعن طريق الاغراء المعروف.

ومع كل هذه التطورات التي أوردتها بالارقام سواء لجهة مخصصات القطاع الصحي أم لجهة أعداد المشافي والاسّرة تبعاً لزيادة اعداد العاملين ومعاونيهم العاملين في هذه المشافي ومحاولة تعميم الخدمة الصحية لكل انحاء المملكة الواسعة ومع كل هذا فلا زالت النسب تدلل على أن القطاع الصحي عليه أن يتابع مسيرته التصاعدية، وأن يتم التركيز على نوعية الخدمة الصحية، وسلامة المعاينة للمريض، وخاصة للأطفال وضرورة أن يعمم هذا لكل أنحاء البلاد، إذ أن الصحة والطب بشكل عام لايمكن أن ينظر اليهما من خلال الابنية الضخمة والفخمة ولا الأجهزة المتطورة لأن الاساس في كل ذلك هو إيجاد الإنسان خاصة حينما يحاول بذلك قصارى جهده لانتشاله من الأمراض بشتى أنواعها وحسب الاماكن، والنسب التالية تدلل على أن امام القطاع الصحي مشواراً لابد أن يكمله من أجل تحقيق أهداف القطاع الصحي وهي[1]:

(١) للتوسع أنظر: التطور الاقتصادي في المملكة ومستقبل التنمية تأليف حسين الشرع صادر عن دار العلوم بالرياض ١٩٨٣م ص ١٧٠.

(١) إن معدل وفيات الأطفال في المملكة في عام ١٩٦٠ نحو ٤٨ بالالف. وفي عام ١٩٧٧م ٢٨ بالألف.

(٢) معدل زيادة السكان في المملكة في عام ١٩٦٠ نحو ٢٫٦ ٪ بالمئة وفي عام ١٩٧٧م نحو ٣٫٠٪ بالمئة.

(٣) العمر المرتقب عند الولادة في المملكة في عام ١٩٦٠م نحو ٣٨ سنة وفي عام ١٩٧٧م نحو ٤٨ سنة.

(٤) عدد السكان لكل طبيب في المملكة عام ١٣٩٩ نحو ٤٧١٥ نسمة.

(٥) توفر المياه النقية الصالحة للشرب في المملكة لعام ١٩٧٥م لحوالي ٦٤٪ من السكان.

(٦) الراتب الغذائي وتحسين الاستهلاك خلال الفترة ١٩٧٠م ــ ١٩٧٧م ازداد بنسبة ١٥٫٣٪ بالمئة.

على ان هذه النسب والمؤشرات وان كانت لعام ١٩٧٧م فإن التطورات اللاحقة في القطاع الصحي تبشر بالخير وأمام المملكة شوطاً كبيراً في تنمية القطاع الصحي بما يتناسب وحجم الطموحات التنموية الواردة في الخطة الخمسية الثالثة.

ولقد سررت جداً لاعتماد خطة لانتاج الدواء في المملكة لأن مسألة انتاجه تحقق جملة نتائج يأتي في مقدمتها مايلي:

(١) الاستفادة من الامكانات في البلاد وخاصة التي تدخل في صناعة الدواء.
(٢) تدريب وتطوير الخبرات الوطنية على الاعمال الصيدلانية الكيمائية وتركيب الدواء.
(٣) تأمين جزء من حاجة السوق المحلي وربما السوق الخليجي والعربي نظراً لامكانية المملكة من جهة وسعة السوق المحلية.
(٤) إخضاع هذه الصناعة لاشراف وزارة الصحة وكذلك وزارة الصناعة والتجارة معا.
(٥) وضع الدواء تحت تصرف المستهلك بأسعار معقولة إذ من الملاحظ أن أسعار الادوية هنا مرتفعة بالمقارنة مع أسعار الدواء في بعض الدول العربية.

وإذا كنا بصدد مناقشة تطور القطاع الصحي في المملكة، في الوقت الذي ينشط مجلس التعاون الخليجي في إيجاد نوع من التكامل والتعاون على مستوى المنطقة وربما شمل العراق أيضاً، فان هذه

الدول وخاصة الوزارات المختصة مدعوة للقيام بعمل من شأنه تدعيم السياسة الصحية بشكل فعال والسياسة الدوائية أيضاً.

وإن توحيد السياسات بين هذه الدول ومعها بطبيعة الحال بقية الدول العربية في مكافحة الامراض المستوطنة وتبادل الخبرة العلمية، في هذا الشأن، سيضع موضوع الصحة في هذه المنطقة في المقدمة خاصة وأن بلدان الخليج تتمتع بالخصائص التالية:

(١) إنها بلدان ميسورة ولديها إمكانيات للانفاق على قطاع الصحة.

(٢) لديها رغبة واضحة في تحسين وتعميم الخدمات الصحية.

(٣) إنها تتعاون مع بعضها البعض سواء في اطار مجلس التعاون أو على مستوى منظمة الاقطار السبعة[١].

(٤) إن هذه البلدان مقبلة على نهضة اقتصادية واجتماعية ملحوظة.

وإذن نستطيع القول في هذا الشأن: إن تطور القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية يأتي وليد

(١) القطر السابع هو العراق.

التطور العام الذي تشهده البلاد وان حسن الاداء مرهون بالقدرة على تطوير الاجهزة الادارية والمالية وتحسين الأوضاع بشكل عام، وإحساس الطبيب والممرض بأهمية الخدمة التي تقدم لكل المجتمع.

الفصل الثامن
التعليم

تتميز الكتابة عن التعليم بشكل عام، بأنها تتناول مستقبل الأمة ــ أية أمة ــ ذلك أن الامة المتعلمة تمتلك المقومات العلمية لاستمراريتها ونمائها وتطورها. وهي التي تستطيع أن تحقق لنفسها ولغيرها، الخير والوسائل الكفيلة باسعاد الانسان والانتقال به من موقع إلى آخر في سلم الرقي والتطور الموضوعي، النابع أصلاً من الاحساس بضرورة مواكبة العصر، والانتقال به في سلم الحضارة تمشياً مع قوانين التطور وإشباع حاجات الإنسان.

ويزداد الاهتمام بالتعليم لدى الامم والشعوب إذا ماعرفوا، أن التعليم يتجه نحو التربية أولاً والتعليم ثانياً، وأن العلاقة بينهما جدلية، فان هذا الاهتمام إنما ينصب لبلورة الشخصية المتفتحة الواضحة والمستنيرة للإنسان في هذا البلد أو ذاك. وهذا الشخصية يبدأ معها التعليم منذ الصغر، حيث يأخذها من الوسط الذي يضج غالباً بالتناقضات، ليصيغ منها شخصية جديدة، تعرف أصول التربية وتدرسها ويجب أن

تمارسها، ودرست أصول العلوم وهضمتها خلال المسيرة الدراسية في مجال واحد وهو تخصصها. واكتسبت مايفيد المجتمع في مجالها التخصصي الواضح والمحدد. وقيل إن قطاع التعليم هو المستودع الكبير الذي يمد المجتمع بالاطارات اللازمة لاستمرارية النظام والانضباط والتطور ورقي الحياة وهذه سنة الله في خلقه ــ حيث الاجيال في عملية متتابعة ومنسقة وذات أبعاد وبقدر ماتستطيع الامم أن تحضر الجيد من هذه الاجيال لاستلام وادارة التطور وادارة شئون المجتمع، بقدر ما تستطيع العملية والمسيرة مدفوعة إلى امام بخطى ثابتة وتطور ملموس.

لقد عاشت المجتمعات العربية خلال عقود طويلة على الحرمان من التعليم بفعل القوانين التي خضعنا لها، وفجأة وجدت نفسها تعيش في جو هذا الحرمان المطلق أحيانا، من الاستزادة بالمعرفة والتطور، في الوقت الذي نرى فيه العالم يتطور من حولنا يبني حضارته ويطور أساليب حياته، ويتسارع في اكتساب المعرفة ونحن غارقون في الجهل ولانملك غير الانبهار بهذا التطور، والتلوع للوصول إلى تلك المرحلة، وقد حكمت هذا الاتجاه جملة عوامل بعضها موضوعي وبعضها الآخر ذاتي. ومابين الذاتي والموضوعي علاقة

قوية فهما يصبان في اتجاه واحد وهو:

- الاصرار على التخلف والخوف من التعليم، وقد كان هذا ضمن سياق المرحلة التاريخية المظلمة في الحياة العربية.
- نقص واضح في الامكانيات، حيث الاتجاه نحو التعليم مكلف في وقت كان يعز علينا الزمان بجوده.
- البداية الصعبة لكل شيء وخاصة التعليم، إذ لم تكن لهذه البدايات إلا شكل بسيط، وأن هذا الشكل لم يعط الدفعة القوية للسير في هذا الاتجاه.
- ولما كان للتعليم علاقته الجدلية الواضحة بالمرحلة الاقتصادية الاجتماعية، فان القطاعات الأخيرة كانت لاتسمح للتعليم أن يأخذ مداه، حيث بناء المدارس متعذر وطرق المواصلات غير موجودة ووسائل النقل غير متوفرة والمدرسون ذوو الأصول العلمية غير موجودين، أضف لكل ذلك الجهل المطبق بفوائد التعليم بفضل الليل الطويل المظلم في الحياة العربية.

وقد ساهمت سياسات معينة على ذلك منها سيطرة الدولة العثمانية بشكل يدعو للرثاء لمدة

أربعة قرون على مقدرات هذا الوطن، وهي نفس المسافة التي تفصلنا حضارياً بالغرب المتطور حالياً، ذلك أن هذه السياسة كانت وليدة إهمال واضح، وتخلف واضح، وقد قيل إن قراءة المكتوب في ذاك الزمن كان مشكلة، ولو أن هذه البلدان لم تحافظ على لغتها جيلاً بعد جيل وخاصة عن طريق القرآن الكريم لكانت اللغة العربية قد انتهت أيضاً.

وفي العصر الحديث أحس الجميع بضرورة وأهمية التعليم، فرأينا الكل يتجه نحو التعليم، الفقراء والاغنياء، وهو اتجاه يشكل بداية طيبة لاحياء المجتمع وبعث روح الارتقاء وتحقيق التقدم وقد جاء ذلك استجابة موضوعية لما يلي:

(١) الاستجابة الواضحة لما أفرزته الحضارات الحديثة التي قامت بالعلم والسعي والمثابرة عليه.
(٢) الاحتكاك مع العالم الخارجي وسرعة الاتصال والاحساس بما نحن فيه.
(٣) الاستقلال السياسي والاقتصادي وتوفر الامكانيات والرغبة عند الجميع بضرورة التعليم.
(٤) فوائد التعليم التي بدأت واضحة وجلية وملموسة

على الافراد والمجتمع بأسره. حيث الجاهل لايرى ولايسمع والمتعلم هو المبصر الوحيد في العالم.

(٥) الادراك بأهمية العلوم التطبيقية والحد من التركيز على تخريج الشعراء والادباء.. الخ لأن الوطن يحتاج إلى البناة لا إلى من يرثيه أو يتغزل به. وإن كنت أرى أهمية للصنف الأول ولكن بدون أن تعم الظاهرة كل المجتمع، فالتوازن مطلوب والاعتدال أيضاً. واتمنى أن يكون مقابل كل شاعر في وطننا أو أديب مهندس أو مساعد مهندس وصناعي، حينها نشعر بالتوازن قد بدأ يفعل فعله على صعيد الموازنة بين الشكل وبين المضمون في الفكر العلمي والتفكير الشكلي.

ومن هنا كان الاحساس بأهمية تشجيع الدراسات العلمية ويلاحظ هذا في المدارس الثانوية وفي الكليات الجامعية لماذا؟ لاننا نحتاج للخبرات التي تبني وتطور وتحقق المزيد من التقدم وإلى الإمام.

وفي المملكة العربية السعودية، فقد شهدت هذه البلاد خلال العقد الاخير، تطورات هامة على صعيد تطور قطاع التعليم. وهذا التطور الذي نرصده عبر الارقام. إنما يمثل إنجازاً حضارياً رائعاً وإن أهميته

تكمن في تغطيته لهذه البلاد الشاسعة وسط ظروف قاسية، وإن تعميم التعليم يحتاج إلى ربط هذه القارة بالمواصلات والكهرباء والابنية التعليمية، واعداد المدرس أو إحضاره، ونشر الوعي بين كافة أفراد المجتمع بأهمية الاقبال على التعليم واتباع وسائل الترغيب بذلك. وتجهيز المدارس بالوسائل الكفيلة لتأديتها للخدمة، التي أسست من أجلها.

وهكذا فان قطاع التعليم لايمكن أن نفصله عن باقي القطاعات الاخرى ومن هنا فلا بد أن يكون هذا القطاع مندمجاً في الخطة العامة للدولة ولذا رأينا التركيز في الخطط الخمسية الثلاث التي وضعتها الدولة على نقطتين كقاسم مشترك أعظم وهما:

(١) تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية.

(٢) تطوير الموارد البشرية.

وإن النقطة الثانية هي من الاهمية، بحيث نرى ان الجهود التنموية في المملكة، تنصب في اهتمام واضح على تطوير هذه الموارد ودعمها وإيجاد الإنسان القادر على الالتحاق بركب التطور والتقدم الذي تعيشه هذه البلاد.

ومن هنا كانت خطط الاهتمام بالتعليم في مايلي:

(١) الخطة الخمسية الأولى عام ١٩٧١ ـ ١٩٧٥م.

(٢) الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠م.

(٣) الخطة الخمسية الثالثة عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤م.

وقد تحقق لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية نجاحات هامة، بفضل ما أنفقته الدولة على هذا القطاع الحيوي، فمن واقع تطور مخصصات التعليم في الميزانية العامة للدولة، نرى الأرقام خلال الفترة من العام المالي ٨٩/١٣٩٠هـ إلى العام المالي ١٣٩٩/١٤٠٢هـ كما يلي:

في سنة الاساس كانت مخصصات التعليم في العام الاول ١ر٥٩٨ مليون ريال سعودي، أصبحت في العام الذي يليه فقط ٥ر١٥٩١ مليون ريال سعودي بنسبة تطور بلغت ٢٦٦٪ بالمئة.

وفي العام المالي ٩٤/١٣٩٥هـ بلغت مخصصات التعليم نحو ٣ر٣٧٦٠ مليون ريال سعودي بحيث بلغت نسبة التطور عن عام الاساس ٦٢٩٪ بالمئة.

وابتداء من عام ١٣٩٥هـ بدأت مخصصات التعليم تقفز نحو الارتفاع سنة بعد أخرى فكانت في:

ــ عام ١٣٩٥هـ ١٢٩٤١٫٠ مليون ريال سعودي.
ــ عام ١٣٩٧هـ ١٣٩٧٧٫٥ مليون ريال سعودي.
ــ عام ١٣٩٨هـ ١٥١٥٥٫٠ مليون ريال سعودي.
ــ عام ١٣٩٩هـ ١٧٣٩٦٫٠ مليون ريال سعودي.
ــ عام ١٤٠٠ هـ ٢١٢٩٤٫٢ مليون ريال سعودي.
ــ عام ١٤٠٢/١٤٠١هـ ٢٥٨٢٣٫٣ مليون ريال سعودي.

إن هذا التطور الكبير في الانفاق على التعليم في المملكة العربية السعودية قد حقق مايلي:

(١) تعميم التعليم وانتشاره إلى كافة انحاء البلاد، بعد أن كان التعليم محصوراً في المناطق والمدن الكبيرة فقط.
(٢) تطور الابنية المدرسية واتساعها وتجهيزها بالوسائل التعليمية والمدرسين الاكفاء.
(٣) تطور التعليم الجامعي وقد شهد هذا القطاع توسعاً هاماً خلال السنوات القليلة الماضية، الأمر الذي أصبح يشكل ترابطاً وثيقاً بين الافواج المتخرجة من التعليم الثانوي ومصدراً لتصدير

الخبرات والامكانات البشرية لتغذية الجهاز الوظيفي في سائر القطاعات العاملة في الدولة وكذل القطاع الخاص. وعلى الرغم من هذا الانفاق على التعليم بشكله وحجمه فلا زال هذا القطاع بحاجة إلى المزيد من أجل إيجاد الإنسان المتعلم ذي الخبرة الفنية الواسعة، لان البناء في القطاعات الاقتصادية الاخرى يتعاظم شيئاً فشيئاً، وهو يحتاج إلى من يشغل هذه المصانع، وتلك المشاريع ويديرها ويطورها أيضاً.

ومن هنا نستطيع القول إن قطاع التعليم يجب أن يأخذ(١) مجراه ضمن اتجاه العملية التخطيطية وأن تكون خطة التعليم مرتبطة بشكل وثيق بالخطة العامة للدولة. والا حدث انفصام بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وخطة التعليم.

وحتى يكون التخطيط في انسجام فلابد أن لاتحدث هذه الفجوة، حتى لانصل إلى المرحلة التي يكون فيها حملة الشهادات الجامعية إما:

---

(١) انظر تطور التعليم في المملكة العربية السعودية دراسة منشورة؟ حسين الشرع/في جريدة الرياض ص ١٤ العدد ٥٣١٠ في ٢٦ ديسمبر ١٩٨٢م.

ـــ من اختصاصات لاتحتاج إليها الادارة العامة للانشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدولة. نظراً لانها خارجة عن نطاق اختصاصاتها.
ـــ أو تخريج أفواج من حملة الشهادات الذين لايجدون لهم الاماكن لتشغيلهم.

وفي كلتا الحالتين يخسر الاقتصاد الوطني.

وإذا ماعدنا لالقاء بعض الضوء على تطور التعليم بالمملكة من خلال الارقام لوجدنا التالي*:

أولا كانت جملة المدارس المختصة (رياض الأطفال) قد بلغت عام ١٣٩٥هـ نحو ٩١ مدرسة فقط أصبحت في عام ١٤٠٢هـ نحو ٢٤٤ مدرسة، وأن مجموع التلاميذ من بنات وبنين كانت عام ١٣٩٥ نحو ١٤١٢٣ طالباً وطالبة، أصبح هذا الرقم عام ١٤٠٢هـ ٣٥٣٢٦ طالبا وطالبة. وقد بلغت نسبة التطور ١٥٠٪ بالمئة وأن عدد المدرسين السعوديين في عام ١٣٩٥هـ بلغ نحو ٨١ مدرساً ومدرسة ارتفع هذا الرقم إلى ٥٨٣ مدرساً ومدرسة.

* أنظر المؤشر الاحصائي لعامي ١٩٨١م، مصلحة الاحصاءات من ص ١٧٤ ــ ١٨٢ وعام ١٩٨٢ ص ١٨٥.

ثانيا أما التعليم في المدارس الابتدائية خلال نفس الفترة عام ١٣٩٥ ـــ ١٤٠٠هـ. فقد كان عدد المدارس نحو ٣٠٢٨ مدرسة في سنة الاساس ارتفع هذا الرقم في عام ١٤٠٢هـ إلى ٦٢٨٧ مدرسة وقد كان عدد التلاميذ في سنة الاساس عام ١٣٩٥هـ فقط ٦٦٣٤٤٨ تلميذاً وتلميذة، ارتفع هذا الرقم عام ١٤٠٢هـ إلى ٨٩٨٣٠٧ تلميذاً وتلميذة بنسبة تطور بلغت ١٣٦٪ بالمئة.

ومن الجدير بالذكر انه يجب التنويه بتعليم البنات في هذه المرحلة الدراسية، حيث كان عدد البنات الملتحقات بالمدارس الابتدائية عام ١٣٩٥هـ فقط ٤١١١٩٤ طالبة ارتفع هذا الرقم عام ١٤٠٢هـ إلى ٥٣٦٨٩١ طالبة بنسبة تطور بلغت ١٣١٪ بالمئة.

أما المدرسون والمدرسات السعوديات فقد كان العدد في سنة الاساس ١٨١٤٧ مدرساً ومدرسة، ارتفع هذا الرقم عام ١٤٠٢هـ إلى ٣٨٠٢٩ مدرساً ومدرسة بنسبة زيادة ١٦٦٪ بالمئة.

أما عدد التلاميذ من الجنسين فقد كان في سنة الاساس ١٣٧٢٨٣ تلميذاً وتلميذة، وفي سنة المقارنة ٢٧٤٠٠٣ تلميذاً وتلميذة، نسبة التطور ٩٩٪ بالمئة.

وكان عدد المدرسين والمدرسات في المرحلة المتوسطة من السعوديين في سنة الاساس ٢٣٤٨ مدرساً ومدرسة.

في سنة المقارنة ٥١٥٣ مدرساً ومدرسة.

نسبة التطور ١١٩٪ بالمئة.

ومن المهم الانتباه جيداً للمرحلة الابتدائية وذلك لانها الاساس الذي تتكون فيه معلومات التلميذ وشخصيته وأن التركيز في هذه الفترة في حياة التلاميذ يجب أن ينصب على مايلي:

(١) تأهيل المدرس الذي يعمل في المرحلة الابتدائية بشكل يؤهله للقيام بدور موجه ومدرس معاً.

(٢) إعطاء طلاب هذه المرحلة من المواد مايتناسب وحجم استيعابهم.

أما التركيز في المرحلة المتوسطة فيجب أن يكون في تتابع متطور من حيث المادة الدراسية ونوعية المدرس وضرورة تذكية الشعور للطالب والاعتماد على النفس وممارسته لدور يبعد كثيراً عن مرحلة الطفولة التي عاشها في المستوى الابتدائي وهذا يتحقق عبر مايلي:

(١) تركيز المعلومات حسب المستوى العمري

لطلاب هذه المرحلة بما يتلاءم مع قابلية المتوسط منهم في الاستيعاب والذكاء.

(٢) التركيز على الجوانب العلمية التطبيقية في العملية التعليمية من خلال المختبرات وتوسعة مدارك التلميذ عن طريق احساسه بما يحيطه من التطورات والتعامل معه لانه في المستوى العمري القلق.

رابعا تطور التعليم في المدارس الثانوية:
خلال الفترة ١٣٩٥ إلى ١٤٠٢هـ.

كان عدد المدارس الثانوية في سنة الاساس ١٣٩٥هـ ١٨٢٠ مدرسة موزعة على جميع انحاء البلاد وارتفع هذا الرقم إلى ٣٤٦٩ مدرسة في عام ١٤٠٢هـ فبلغت نسبة الزيادة في عدد المدارس ١٤٠٪ بالمئة وكان عدد الطلاب والطالبات في المدارس الثانوية في عام الاساس فقط ٤٢٥٣٩ طالباً وطالبة، ازداد هذا العدد إلى ١١٩٠٨٩ طالباً وطالبة بنسبة تطور وصلت ١٨٦٪ بالمئة.

وقد بلغ عدد الطالبات من أصل المجموع في سنة الاساس ١٠٢٠٦ طالبة على أن الرقم في عام ١٤٠٢هـ ارتفع إلى ٤١٨١٩ طالبة بنسبة تطور وصلت إلى ٣١٠٪ بالمئة.

وهذا يبشر بخير خاصة إذا ماعرفنا ان الاناث يشكلن أكثر من نصف تعداد السكان. وأن هذا سيتيح أفضل الفرص للاستفادة من هذه الطاقة الهامة والتي كانت مهملة سابقاً للمشاركة بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي بالبلد.

اما المدرسون السعوديون فقد كانوا في عام الاساس ٤١٥ مدرساً ومدرسة، ارتفع هذا الرقم ١٤٥٥ مدرساً ومدرسة في عام ١٤٠٢هـ بنسبة تطور ٢٥٠٪ بالمئة هذا وأن التعليم الثانوي يجب أن يكون في المستوى الذي يؤهله الطالب للدخول إلى المرحلة الجامعية، كما يجب التركيز على الجانب المعلوماتي العلمي في النواحي التطبيقية قدر الامكان.

خامسا: تطور التعليم بمراكز اعداد المعلمين والمعلمات، والتعليم الفني (الصناعي، التجاري، العالي، الفني) في الفترة من ١٣٩٦ــ ١٤٠٢هـ، حيث يلاحظ الآتي[١]:

أولا: إعداد المعلمين والمعلمات:

بلغ عدد المعاهد والمراكز في سنة

---

(١) المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١ ص ١٧٨ ــ ١٨١.

الاساس ٦٢ معهداً وفي سنة المقارنة ١٥٧ معهداً ومركزاً بنسبة تطور بلغت ١٥٣٪ بالمئة.

وأن إعداد الطلاب والطالبات في سنة الاساس ١٤٦٥١ وفي سنة المقارنة ١٩١٤٧٥ طالباً وطالبة بنسبة زيادة بلغت ١٤٣٪ بالمئة.

أما عد المدرسين والمدرسات السعوديون فقد بلغ عددهم في عام الاساس ١٦٠ عنصراً وفي سنة المقارنة ٤٣٣ عنصراً، بنسبة زيادة قدرها ١٧٠٪ بالمئة.

ثانياً التعليم الفني:

بلغت عدد المدارس والمعاهد في سنة الاساس ٢١ وفي سنة المقارنة ٣٠ بنسبة زيادة قدرها ١٤٣٪ بالمئة.

وإن عدد الطلاب والطالبات كان في سنة الاساس ٤٠٦٣ وارتفع في سنة المقارنة إلى ٧٩٦٩ بنسبة زيادة قدرها ٩٦٪ بالمئة.

وإن عدد المدرسين والمدرسات السعوديات كان في سنة الاساس ١٨٧ عنصراً ارتفع هذا الرقم إلى ٤٣٠ عنصراً بنسبة زيادة قدرها ١٢٩٪ بالمئة.

ثالثا: معاهد التعليم الخاص:

كان عدد المعاهد في سنة الاساس ١٧ معهداً، أصبح في سنة المقارنة ٢٧ معهداً، وان عدد الطلاب والطالبات كان في سنة الاساس ١٨٠٤ ارتفع هذا الرقم إلى ٢١٩٦ في سنة المقارنة وهو ارتفاع طفيف كما نرى. أما عدد المدرسين والمدرسات من السعوديين فقد كان العدد في سنة الاساس ٣٧١ عنصراً أصبح في سنة المقارنة ٤٤٩ عنصراً.

رابعا مدارس تعليم الكبار (الثقافة الشعبية):

كان عدد المعاهد في سنة الاساس ١٧٤٣ ارتفع هذا العدد إلى ٢٩٩١ معهداً. وإن عدد الطلاب في سنة الاساس كان ٩٥٣٤١ ارتفع هذا الرقم ١٤٩١٩٢ وأن المدرسين السعوديين كان عددهم في هذه المدارس في سنة الاساس ٤٤٠٤ ارتفع هذا الرقم إلى ٤٢٥٤ مدرساً ومدرسة وهم عملياً المدرسون والمدرسات العاملون في المدارس النظامية الحكومية.

تطور التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

طرأت تطورات هامة على قطاع التعليم الجامعي من حيث عدد الجامعات والكليات والاقسام، من حيث التجهيزات والمزايا التي اختصت بها الجامعات السعودية من حيث الابنية والمختبرات وعناصر التدريس سواء كانوا من السعوديين أم من المتعاقدين. فقد استطاعت هذه البلاد خلال فترة وجيزة لاتزيد عن ٢٥ سنة ان تؤسس سبع جامعات وهي:

(١) جامعة الملك سعود ومقرها الرياض ولها كليات موزعة في مناطق أخرى في المملكة.

(٢) جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ولها فروع أيضاً في مناطق أخرى في المملكة.

(٣) جامعة البترول والمعادن ومقرها الظهران.

(٤) جامعة الملك فيصل ومقرها مدينة الدمام.

(٥) جامعة الملك عبد العزيز ومقرها في جدة ولها فروع في مناطق أخرى.

(٦) الجامعه الاسلامية في المدينة المنورة.

(٧) جامعة أم القرى في مكة المكرمة.

وقد كان عدد الكليات في هذه الجامعات في سنة الاساس عام ١٣٩٦هـ نحو ٣٥ كلية فقط، أما في سنة ١٤٠٢ وهو عام المقارنة فقد ارتفع العدد إلى ٧٦ كلية.

وقد كان عدد الطلاب والطالبات في سنة الاساس نحو ٢٦٤٣٧ طالباً وطالبة وارتفع هذا الرقم في سنة المقارنة إلى ٦٤٢٩٠ طالباً وطالبة بنسبة زيادة بلغت نحو ١٤٣٪ بالمئة.

أما هيئة التدريس فقد كانت في سنة الاساس نحو ٢١٣٣ مدرسا واستاذا ومحاضراً ارتفع هذا الرقم في سنة المقارنة إلى ٦٩٤٣ أستاذاً ومدرساً ومحاضراً بنسبة تطور ٣٠٩٪ بالمئة، منهم نحو ٦٠٤ سعودياً في سنة الاساس وفي سنة المقارنة ٢٧٠١ سعودياً، أي أن نسبة زيادة السعوديين في هذه الجامعات قد بلغت ٤٤٧٪ بالمئة وهي نسبة مرتفعة.

بعد هذا الاستعراض الشامل لقطاع التعليم في المملكة العربية السعودية نستطيع أن نتوصل إلى الحقائق التالية:

(١) ان المملكة قد ركزت على التوسع في هذا القطاع بشكل تريد ان تعوض مافاتها في هذا المجال.

(٢) ان التطورات التعليمية قد شملت التوسع في تعليم البنات وهذه خطوة هامة وضرورية.

(٣) التوسع في التعليم العالي بشكل أفقي ولكن يظل التركيز على هذا القطاع بشكل رأسي هام لان التركيز يجب أن ينصب على النوع أيضاً.

وقد طرأت تطورات هامة على قطاع التعليم الجامعي في ظل سياسة واعية تستهدف تدعيم القطاع وزيادة الاقبال عليه نظراً للمهام المطروحة على القوى البشرية الوطنية بعد أن تبدأ المشروعات الكبيرة في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والتشغيل.

وقد خصص لقطاع التعليم العالي نحو ٢٣ بليون ريال في خطة التنمية الثالثة من أجل انشاء المدن الجامعية وتطوير مباني الجامعات وانشاء كليات جديدة، وتهدف هذه الخطة إلى:

- زيادة عدد الطلاب في الجامعات السعودية.
- تزويد هذه الجامعات بالامكانيات العلمية.
- التركيز على نوعية المعلومات والدروس التي تلقى في هذه الكليات، بقصد مواكبة العصر الحديث، واللجوء إلى التفكير العلمي في

التعليم واتباع الأصول العلمية، ومحاولة التركيز على النوعية بجانب الكلية.

وقد أنشيء معهد الادارة العامة عام ١٣٨٠هـ ١٩٦١م[١] بهدف:

(١) تحسين الكفاية لموظفي الدولة.
(٢) إقامة الدورات التدريبية والحلقات الدراسية.

وقد استطاع معهد الادارة من تخريج نحو ١٣٦٠٠ متخرج خلال الخطة الخمسية الثالثة. وقدرت المخصصات لهذا المعهد الذي يقوم بدور هام نحو ٧٩٣ مليون ريال لانشاء مرافق جديدة ومن أجل التوسع في برامج التدريب.

ويهدف المعهد من خلال سنوات الخطة الخمسية التي تخرج أكثر من ٣٨٠٠٠ طالب على الاساس التالي:

١٥٢٠ متدرباً في برامج التدريب الاعدادي.
٢٧٦٤٥ متدرباً في برامج التدريب على رأس المال.
١٤١٨ متدرباً في البرامج الخاصة.
٧٨٧٧ متدرباً في برامج اللغة الانجليزية.

---

(١) التقرير السنوي لمؤسسة النقد ١٩٨٠ ص ١١٠.

الفصل التاسع
التجارة الداخلية والخارجية

التجارة هي أحد فروع الاقتصاد الوطني، وهي الجهة التي تختص بشئون المبادلات التجارية من حركة للسلع المنظورة وغير المنظورة، وهي تهتم بالشئون الداخلية لحركة السلع والخدمات في السوق وتوزيع المواد التموينية، ومراقبة الاسعار، ومراقبة الجودة والمتانة.. وكذلك المقاييس والمكاييل وغير ذلك من أمور تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بكل القضايا التي تدخل في نطاق اختصاصها ومن هنا جاء تقسيم التجارة لجهة نشاطها واختصاصها إلى نوعين هما:

(١) التجارة الداخلية وتختص بشئون التموين والاوضاع التموينية في السوق وتأمينها ومراقبة أسعارها، ومستوى العرض، من السلع والخدمات وشكل الطلب ومستواه، واجراء الدراسات على العرض والطلب وحركة الاسعار صعوداً أو هبوطاً، ومنع الغش والتلاعب والاشراف بشكل كامل على هذه الاسواق بهدف خدمة المستهلك والتاجر بنفس الوقت. وتوفير الضمانات الكافية

لضبط حركة السوق الداخلية ومنعها من الانحراف من :

- التضخم في السلع والخدمات والمضاربات.
- الكساد الذي يكون الوجه الآخر لتفاقم التضخم.

وقد توسعت شئون التجارة الداخلية في معظم البلدان في العالم، لما لها من علاقة واضحة بالاقتصاد الوطني، وبالزيادات التي تطرأ على أنواع المنتجات المعروضة في السوق، وحركة البيع والشراء في هذه الأسواق. وبالتالي العلاقة مع السكان والمستوى المعاشي الذي وصلوا إليه، ومستويات الانفاق على شراء السلع والخدمات وإلى أي نوع من أنواع السلع تتجه قنوات الانفاق، وماهو حجم العرض الكلي من السلع والخدمات في السوق، وكذلك الطلب الكلي، على هذه السلع ودراسة الاسقاطات Projection المستقبلية للحجم الكلي، وهذه الدراسات لها دور كبير في الحد من ظاهرة العفوية للسوق والفوضوية، التي قد تحدثها هذه العفوية، ومن هنا فان الاهتمام بشئون التجارة الداخلية، تدخل في علاقات ترابط وتكامل مع سائر القطاعات التي تشمل المنتجين للسلع والخدمات. وإن عبارةالمنتجين والمستهلكين.

تندرج تحتها عبارات لمفردات الانتاج من السلع والخدمات ونوعية ومستوى الاستهلاك.

ونظراً لضخامة الاعمال واهميتها والمسئوليات الملقاة على عاتق الشئون الداخلية للتجارة، فقد رأينا بعضاً من هذه الدول في العالم بل في غالبيتها، تجد جهة وزارية تسمى وزارة التموين والتجارة الداخلية، وذلك لتحديد الجهة واناطة المسئوليات بها في هذا المجال، حتى لاتبقى شئون التجارة الداخلية معلقة بين عدة جهات، وربما أحدثت ارتباكاً أو اشكالات في السوق الداخلية، لأن هذه السوق هي انعكاس طبيعي للوضع الاقتصادي الاجتماعي لاي بلد في العالم. وإن مسألة المحافظة على هذه السوق يجب أن تحظى بالاهتمام الأول، ومن هنا كانت هذه الاهتمامات منصبة في كل بلدان العالم سواء كانت ذات اقتصاد مفتوح وحر في المذهب التجاري، أم في اقتصاد مخطط ومقيد بقيود تحد من حرية التجارة على أن السوق الداخلية يجب أن تبقى في منأى عن التقلبات الحادة في العلاقات الاقتصادية الدولية، أو في السياسة المتبعة للتأثير على الاوضاع الاقتصادية الداخلية، ولنا أن ندرك الابعاد الاقتصادية الدولية، أو في السياسة المتبعة للتأثير على الاوضاع الاقتصادية

الداخلية، ولنا أن ندرك الابعاد الاقتصادية الداخلية التي تعيشها معظم البلدان النامية، سواء لجهة نقص في المواد من السلع في السوق الداخلية، وكذلك، في الخامات وهذا يعود بالتحديد لجهة نقص في الانتاج سواء كان ذلك على مستوى المنتجين المحليين أم لجهة الاستيراد من الخارج بسبب نقص واضح في القدرة على الاستيراد أوفي تناقص الطلب بسبب ضعف القدرة الشرائية للافراد والمؤسسات، والنقص في القدرة الشرائية له علاقة واضحة بكميات النقد المتداولة وحركة هذا النقد والدخول الفردية للافراد، والقدرة التبادلية للنقد الوطني، وظروف ومستوى المرحلة الاقتصادية.

وإن موضوع التجارة الداخلية يظل موضوعاً واسعاً ولايمكن التعبير عنه بهذه العجالة.

(٢) التجارة الخارجية: وهي تعني بالعلاقات الاقتصادية بين البلدان في العالم ويعبر عنها بحركة السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة من وإلى البلد الذي ندرسه وتكمن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لأي بلد في كونها الباب الذي تدخل وتخرج منه البضائع والسلع وهو مايعبر عنه بالميزان التجاري وميزان

الخدمات وبجمع هذين الميزانين يتكون لنا مايسمونه ميزان المدفوعات:

وعندما يكون حجم الصادرات من السلع والخدمات المنظورة وغير المنظورة لأي بلد أكبر من حجم المستوردات، يكون ميزان المدفوعات في صالح البلد. وبالمفهوم المحاسبي تعتبر البلد دائناً والعالم الخارجي مديناً.

ومن هنا جاء الحرص لدول العالم على إيجاد سياسة تجارية خارجية تحفظ التوازن على الاقل بين الصادرات والمستوردات، وفي ظل ظاهرة التفوق للدول الصناعية فان موضوعات التوازن قد أصبحت غير واردة أصلاً للاسباب التالية:

(١) نمو حجم الاستيراد للدول النامية من الدول الصناعية بنسب أكبر كثيراً من حجم الصادرات بسبب تخلف الأولى في الانتاج الصناعي وتفوق الثانيه فيه. ونشوء ظاهرة الاعتماد على الاستيراد كحل لمشاكل التصنيع والزراعة وشئون الخدمات.

(٢) ظهور الشركات العملاقة متعدده الجنسية ذات السيطرة على الانتاج والتوزيع والتسويق مع مارافق

هذه الشركات من توجه للسيطرة على اسواق الدول الأقل نمواً.

وهاتان الظاهرتان هما مايطلق عليهما التقسيم الدولي للعمل الاجتماعي بمعنى نشوء دول مصدرة للسلع والخدمات المصنعة ذات الكفاءة العالية، وإلى جانبها أو مقابلها أسواق مفتوحة لاستهلاك ماتنتجه هذه الشركات في الدول المصنعة، وبنفس الوقت اعتماد هذه الشركات في الدول المصنعة على استيراد المواد الخام بشكلها غير المصنع وبأسعار تحددها هي وحسب السوق الذي يتحكم فيه.

إن موضوع التجارة الخارجية قد أصبح من الأهمية بمكان لمعظم الدول في العالم بحيث أسست له وزارة محددة ذات اختصاصات تتناول شئون وعلاقات الدولة الاقتصادية والتجارة والمالية مع العالمي الخارجي، وإن هذه الجهة أصبحت مخولة بادارة وتوجيه الشئون الاقتصادية مع العالم الخارجي نيابة عن كل الجهات التي كانت في السابق، والقصد كما نعرف هو إيجاد نوع من الحصر والتخطيط لهذه التجارة والعلاقات التجارية من خلال جهة واحدة مسئولة ومخولة من أجل الابتعاد عن

التخبط وماقد يحدثه من آثار ضارة في الاقتصاد الوطني وقد نمت حركة المبادلات التجارية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بنسب كبيرة، ومع هذا النمو حدث تحول كيفي في العلاقات الدولية الاقتصادية، رافقها نشوء ظاهرة المديونية. انسجاماً مع القوانين التي احالت الدول في العالم إلى ثلاثة أنواع بحسب درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، وحجم مساهمتها في التجارة الدولية كتعبير عن هذه الدرجة من التطور وهي:

(١) الدول الصناعية المتقدمة الكبرى في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهي على وجه التحديد (الولايات المتحدة الأمريكية، المانيا الاتحادية، فرنسا، المملكة المتحدة، إيطاليا، اليابان، وكندا).

(٢) الدول الاشتراكية وهي مجموعة دول الكوميكون التي تضم (الاتحاد السوفيتي، المانيا الديمقراطية، تشيكوسلوفاكيا، بولندا، هنغاريا، بلغاريا، رومانيا).

(٣) دول العالم الثالث وهي مجموعة الدول الافرواسيوية مع دول أمريكا اللاتينية، وهذه جرى تقسيمها إلى دول تسمى بالعالم الثالث وأخرى

بالعالم الرابع[1] وهي مجموعة الدول التي تعاني من نقص في التجهيزات الاساسية والابنية الاقتصادية القاعدية، ونقص في الصادرات وارتفاع في المديونية وعجز في الوفاء بالالتزامات المالية والاقتصادية وانخفاض في الدخل القومي.. الخ.

وقد كشفت السنين الأخيرة عن مصائب اقتصادية تناولت قطاعاً من هذه الدول في العالم، بسبب غياب الاسس الواضحة للسياسات التجارية الخارجية لهذه الدول ومنها على سبيل المثال المكسيك وبولندا كظاهرتين، أضف لهما ان معظم الدول النامية عدا دول البترول تعاني من هذه الظاهرة، وكذلك الدول الصناعية التي هي أساس كل هذه المشكلات حيث تعاني الأخيرة من:

- عجز مزمن في موازين مدفوعاتها.
- بطالة متزايدة وبشكل كبير.

---

(١) للتوسع: أنظر العالم الثالث والبحث عن الذات : حسين الشرع، سلسلة مقالات دورية في جريدة الرياض خلال شهر مارس/اذار ١٩٨٣، السنة ١٩ الاعداد ٥٣٨٤ تاريخ ١٣ مارس ١٩٨٣ ص ١٣ و٣٤٨٧ تاريخ ١٦ مارس ١٩٨٣، ٣٥٩١ تاريخ ٢٠ مارس ١٩٨٣م.

إن هذه الدول (الصناعية) على اهميتها ودرجة تطورها الاقتصادي والثقافي تقع في دائرة العجز سواء لجهة الميزان التجاري مع العالم الخارجي أم لجهة العجز في موازين المدفوعات حيث الأول جزء من الثاني فان المسئولية بكاملها على التجارة الخارجية برمتها ولانني أعالج موضوع التجارة في المملكة فاعتقد أن مناقشة واسعة ومفيدة لهذا الموضوع يمكن ان تجدها عزيزي القارىء في بحث موسع عن التجارة الخارجية...

بعد هذه المقدمة التي أوردتها بهذا الاقتضاب أود أن أدخل لمعالجة شئون التجارة في المملكة العربية السعودية حتى نكون في الصورة.

والتجارة في المملكة العربية السعودية تعبير يتناول اهتمامات الوزارة التي تختص بهذا الفرع من فروع الاقتصاد الوطني وهي على ماأعتقد تقوم بمهام التجارة الداخلية ــ كما قدمت ــ وكذلك بمهام التجارة الخارجية.

حيث تقوم بمهام التموين لمختلف السلع والخدمات المطلوبة للسوق الداخلية عن طريق العارضين في السوق ومنح اجازات الاستيراد للتجار لاستيراد السلع والخدمات، وهي تقوم بمراقبة الاسعار

الداخلية والنوعية والجودة والمتانة والمقاييس والمكاييل عبر الهيئة التي تسمى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييسس، ومديرية حماية المستهلك، ومن هنا يأتي ترابط هذه الجهة مع كافة الجهات العاملة في الاقتصاد الوطني وعلاقاتها بالتالي مع المجتمع ككل سواء كانوا منتجين أم مستهلكين، وتنبع الأهمية لهذه الجهة لكونها الجهة التي تقف على الحياد بين البائع والمشترى وتتدخل لصالح الطرفين في آن معاً.

وتكمن أهمية التجارة والإشراف عليها من حساسية موقفها وقدرتها على تنفيذ السياسة الاقتصادية الداخلية للحكومة في تنشيط الاسواق وتقديم أفضل السلع والخدمات للمستهلك وحمايته من الغش والتدليس وارتفاع الاسعار والمضاربة بقوت الشعب واخضاع كافة العوامل الفاعلة في السوق لجهة تأمين متطلبات الحياة الآمنة المستقرة للسوق دون حدوث هزات عنيفة كالتي نقرأ عنها في بعض الاسواق الاخرى، وبقدر ما يتوسع السوق ويزداد العرض والطلب، يزداد دور هذه الجهة وتتعاظم دور هذه الجهة وتتعاظم مسوؤليتها أمام المنتجين وأمام المستهلكين.

وكمستهلكين نستطيع أن نقرر الحقائق التالية بالنسبة للسوق السعودية فيما يلي:

(١) انتظام عرض السلع والخدمات والمحافظة على الجودة والمتانة والسعر.

(٢) عدم وجود طفرات حادة في الاسعار وخاصة للسلع الاساسية.

(٣) الميل نحو التعددية في المفردات المعروضة للاستهلاك وإيجاد البدائل التي لاتضع المستهلك أمام الخيار الوحيد.

(٤) ضبط مسألة التضخم الذي تعاني منه معظم الدول في العالم بسبب ضبط موضوع المضاربات.

(٥) تشجيع حرية التجارة بما يتناسب والسياسة العامة للدولة.

وقد حققت السياسة التجارية للملكة العربية السعودية نتائج ملموسة في المجالات التالية:

(١) تنشيط حركة التجارة مع العالم الخارجي وإن كان ذلك يعتمد على جانب الاستيراد فقط وثبات جانب التصدير على سلعة واحدة.

(٢) توسع نطاق العمل التجاري والمؤسسات التجارية بشكل أضاف بعداً جديداً على نطاق المنافسة داخل السوق الواحدة، وهذا بدوره أتاح فرصة طيبة للمستهلك لأن السوق ليست محتكرة.

(٣) زيادة الثقة بالتاجر السعودي بسبب الشروط والظروف التي تمر بها البلاد من يسر في الدفع، وحماية الدولة للانظمة والقوانين التي تكفل الحق للتاجر والمورد وللغير وقد اسفرت هذه السياسات التجارية عن نتائج طيبة سواء كان على صعيد النشاط التجاري الواضح في السوق السعودية باعتبارها من أكبر أسواق المنطقة أو على صعيد العلاقات التجارية مع الدول والشركات والموردين.

ونظراً لأن المملكة العربية السعودية تشكو من كون اقتصادها وحيد الجانب، بمعنى اعتماده على سلعة انتاجية واحدة هي البترول: فقد انعكس هذا بشكل واضح على جانب التصدير في التجارة الخارجية، حيث تصل نسبة تصدير البترول إلى نحو ٩٦٪ بالمئة من حجم الصادارات السعودية، ولما كانت هذه

المادة ناضبة فقد بدأت المملكة التخطيط لتعديل هيكل الاقتصاد الوطني، وإذا نظرنا إلى الوسائل التي حققت نهوضاً في الحركة التجارية في المملكة لوجدنا أن جملة انجازات ساهمت إلى حد كبير في تطور الحركة التجارية منها على سبيل المثال لا الحصر:

- تطور طاقة الموانيء وزيادة استيعابها وتوسيعها كما هو الحال مع ميناء جدة وميناء الدمام وانيء أخرى متخصصة.
- تطور حركة النقل بالطائرات.
- تطور وسائل الاتصال بواسطة التلكس والبرق والهاتف.
- زيادة أطوال الطرق البرية الداخلية وتوسيعها.
- زيادة الاعتماد على القطاع المصرفي والبنكي وزيادة الثقة في التعامل عن طريق هذه البيوت المالية.

وعلى هذا فقد رأينا أنه في الفترة الممتدة من ١٩٦٨ إلى عام ١٩٨٢م ومن خلال الأرقام الاحصائية لحركة الصادرات والواردات والميزان التجاري. قد تطور جانبا الصادرات والواردات بشكل كبير وأن الميزان التجاري السعودي قد كان في صالح المملكة على

الدوام خلال هذه الفترة المدروسة في بحثنا هذا، والارقام التالية توضح ذلك:

الوحدة: ألف ريال سعودي

العام	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
١٩٦٨	٩٢٧٣ر٨	٢٨٠٣ر٩	+٩ر٦٤٦٩
١٩٧٢	٢٢٧٦١١ر١	٤٧٠٨ر٣	+٨ر١٨٠٥٢
١٩٧٥	١٠٤٤١١ر٧	١٤٨٢٣ر١	+٦ر٨٩٥٨٨
١٩٧٧	١٥٣٢٠٨ر٦	٥١٦٦٢ر٠	+٦ر١٠١٥٤٦
١٩٧٩	٢١٣١٨٣ر٠	٨٢٢٢٣ر٠	+٠ر١٣٠٩٦٠
١٩٨٠	٣٦٢٨٨٦ر٠	١٠٠٣٥٠ر٠	+٠ر٢٦٢٥٣٦
١٩٨١	٤٠٥٤٨١ر٠	١١٩٢٩٨ر٠	+٠ر٢٨٦١٨٣
١٩٨٢	٢٧١٠٩٠ر٠	١٣٩٣٣٥ر٠	+٠ر١٣١٧٥٥

المصدر: المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨٢ مصلحة الاحصاءات العامة ص رقم ١١٣.

من الأرقام لحركة الصادرات والواردات والميزان التجاري لسنوات مختارة، نستطيع أن نلاحظ التطورات الكبيرة في أرقام الصادرات وهي ــ كما أسلفت ــ من صادرات البترول فقد كان أكثر من ٩ آلاف مليون ريال عام ١٩٦٨ تطورت إلى ٧٦١ر ٢٢ الف ريال في عام ١٩٧٢ إلى ١٠٤ر٤١١ ألف ريال

عام ١٩٧٥، وفي عام ١٩٨٠ إلى ٦٣٢٫٨٨٦ الف ريال وفي عام ١٩٨٢ إلى ٢٧١٠٩٠٫٠ ألف ريال (ويلاحظ هنا تراجع في الصادرات عن العام السابق لاسباب تتعلق بصادرات البترول) أما أرقام حركة الواردات فقد تطورت هي الأخرى بارقام كبيرة، حيث كانت في سنة الاساس ٢٫٨ مليار ريال ازدادت إلى ٤٫٧٠٨ مليار ريال في عام ١٩٧٢م إلى ١٤٫٨٢٣ مليار ريال عام ١٩٧٥، و٥١٫٦٦٢ مليار ريال، في عام ١٩٧٧ إلى ٨٢٫٢٢٣ مليار ريال وفي عام ١٩٧٩ إلى ١٠٠٫٣٥٠ مليار ريال عام ١٩٨٠ بنسبة تطور بلغت نحو ٣٥٨٠٪ بالمئة. وهي أيضاً نسبة مرتفعة. وفي عام ١٩٨٢ بلغت قيم الواردات نحو ١٣٩٫٣٣٥٫٠ ألف مليون ريال بزيادة عن العام ١٩٨١ بنسبة ١٦٫٧٪ بالمئة، ومن الملاحظ أن السبب في ارتفاع نسبة الواردات بهذه الضخامة يعود للاسباب التالية:

(١) استيراد التجهيزات الاساسية للخطط الخمسية الاولى والثانية وهي كما نعلم المعدات والآلات والمكائن اللازمة لبناء الهياكل الاساسية للاقتصاد الوطني.

(٢) التوسع في قطاع البناء والتشييد ومايلزمه من

توسع في استيراد الاسمنت والحديد والاخشاب وبعض المواد الأخرى.

(٣) ظاهرة الانفتاح الاستهلاكي والتوسع في استيراد الاجهزة الالكترونية والسيارات والمفروشات ومعظم السلع الكمالية المعمرة. وتغير نمط الاستهلاك جاء استجابة لتطور حجم الدخول الفردية للافراد والمؤسسات والانفاق الحكومي العام.

(٤) الجو العام والسياسة الاقتصادية والمالية التي لاقيد فيها على حرية التجارة.

وعلى ذلك فقد تطورت حركة المبادلات التجارية مع معظم الدول في العالم. والارقام التالية تبين حجم التبادل التجاري بين المملكة والأقطار العربية خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٨٢م:

الوحدة: ألف ريال

العام	الصادرات	الواردات
١٩٦٩	٥٩٢٦٠٨	٦١٠٦٨٨
١٩٧٥	٣٦٤٦٤٥١	٣٦٧٨٩٤٤
١٩٨٠	١٤٢٦٠٤٨٣	٤٣٣٥٥٦٦
١٩٨١	٢٠٥٢١٢٨٦	٥٣٦٤١٣٩
١٩٨٢	١٥٧٦٤٨٦٦	٥٢٢٣٤٥٤

المصدر : المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨٢ ص ١١٤.

من الأرقام السابقة نرى ان نسبة التطور في الصادرات السعودية للدول العربية من عام ١٩٦٩ ــ ١٩٨٢ قد تطورت بنسبة ٢ر٢٦٦٠٪ بالمئة وأن نسبة الواردات قد تطورت ٣ر٨٥٥٪ بالمئة. ومعنى ذلك أن الميزان التجاري كان لصالح المملكة.

ثانيا: تطور حركة التبادل التجاري بين المملكة ودول الشرق الاوسط (غير العربية):

الوحدة : ألف ريال

العام	الصادرات	الواردات
١٩٦٩	٩٠٥٩٥	١٩٢٩
١٩٧٥	٦١٧٢٦٦	٢١٤٦٧٧
١٩٨٠	٢٣٣٨٦٦٥	١٠٦١١٧٦
١٩٨١	٤١٧٨٤٣٤	١٦٥٠٣١٩
١٩٨٢	٤٥٢٨٦٠٥	٢٠٠٧٦١٩

المصدر : السابق ص ١١٦.

من هذا الجدول نرى ان نسبة التطور في صادرات المملكة لهذه الدول بلغت ٧ر٤٩٩٨٪ بالمئة، وان نسبة الواردات قد تطورات بنحو ١٠٤٢٪ بالمئة. بين سنتي الاساس والمقارنة. وعليه فان تطور جانب الواردات بهذه النسبة المرتفعة يعكس العلاقة الاقتصادية المتطورة مع دول الشرق الاوسط.

ثالثا: تطور حركة التبادل التجاري بين المملكة والدول الاسيوية (غير العربية) في الفترة من ١٩٦٩ ــ ١٩٨٢م:

الوحدة : الف ريال

العام	الصادرات	نسبة التطور ٪	الواردات	نسبة التطور ٪
١٩٦٩	٢٧٢٩٣٤٣	١٠٠	٦٢٨٦١٦	١٠٠
١٩٧٥	٣٠٥٣٢٠٧٢	١١١٨ر٧	٣١٥٢٥١٩	٥٠٢
١٩٨٠	١٠٩٢٠٧٦٩٧	٤٠٠٢ر٢	٢٨٠٩٠٨٩	٤٤٦٩
١٩٨١	١٢٥٢٢٥٥٥٩	٤٥٨٨ر١	٣٣٥٠٦٧٢١	٥٣٣٠ر٢
١٩٨٢	١١٦٢١٢٣٨٢	٤٢٥٧ر٨	٣٩١٨٨٩٦٩	٦٢٣٤ر١

المصدر : السابق صفحة ١١٦.

رابعا: تطور حركة التبادل بين المملكة والدول الأفريقية (غير العربية) خلال الفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٨٢:

العام	الصادارات	التطور ٪	الواردات	التطور ٪
١٩٦٩	٤٠٩٥٦٦	١٠٠	١٥٠٥٣٥	١٠٠
١٥٧٥	١٠٧٢٨٢٩	٢٦٢	٨١١٩٤	٥٤
١٩٨٠	٢٢٤١١٥٠٠	٥٤٧	٣٥٦٥٢٠	٢٣٧
١٩٨١	٢٦٨٦٠٣٨	٦٥٩	٤١١٩٠٩	٢٧٤
١٩٨٢	١٩٨٥٦٧٩	٤٨٠	٤٤٨٦٤٠	٢٩٨ر٠

المصدر : السابق ص ١١٧.

خامسا تطور التبادل التجاري بين المملكة والدول الأوربية في الفترة من ١٩٦٩ ـــ ١٩٨٠م:

الوحدة: ألف ريال

العام	الصادرات	التطور ٪	الواردات	التطور ٪
١٩٦٩	٤٠٢٣٨٦٧	١٠٠	١٢٨٠١٩٦	١٠٠
١٩٧٥	٤٥٤١١٥٠٠	١١٢٩	٤٦٥٤٧٦٩	٣٦٤
١٩٨٠	١٥٠٥٨٤٩٩٠	٣٧٤٢	٤٢٩٠٤٣٦١	٢٣٥١
١٩٨١	١٦٧٢٩١٥٧٩	٤١٥٧	٤٨٩٦٧٥٨١	٣٨٢٥
١٩٨٢	٩٢٢٣٤٦٧	٢٢٩٢ر١	٥٧٩٥٣٠٣٥	٤٥٢٦ر٨

المصدر السابق ص ١٠٧.

سادسا: تطور التبادل التجاري بين المملكة والدول الأمريكية الشمالية والجنوبية واستراليا ودول أخرى في الفترة ١٩٦٩م ـــ ١٩٨٢:

الوحدة : ألف ريال

العام	الصادرات	التطور ٪	الواردات	التطور ٪
١٩٦٩	١١٤٧٩٤٣	١٠٠	٦٨٩٥٤٩	١٠٠
١٩٧٥	١٦٢٨٨٨٩٧	١٤١٩	٢٠٣٣٤٢٩	٤٤٠
١٩٨٠	٨٤٢٥٧٦٣	٧٣٣٩	٢٣٥٩٩٨٣١	٣٤٢٣
١٩٨١	٨٥٥٧٨١٠٦	٧٤٥٥	٢٩٣٩٧٠٠٢	٤٢٦٣
١٩٨٢	٣٩٦٧١٤١٦	٣٤٥٥ر٨	٣٤٥١٣٣٦١	٥٠٠٥ر٢

المصدر السابق.

من الجدولين الخامس والسادس، نستطيع أن نتبين الحقائق التالية:

(١) ان الميزان التجاري مع دول العالم الصناعي والدول الاخرى كان منذ عام١٩٦٩ في صالح المملكة.

(٢) إن تطور صادرات المملكة لهذه الدول كان أكبر من تطور الواردات. وأن تطور الواردات يعكس الارتباط الوثيق بين السوق السعودية واسواق الدول الصناعية.

وباختصار فان قطاع التجارة من خلال الخطة الخمسية الثالثة إلى دعم نمو القطاع الخاص التجاري حيث تضمنت سياسة الخطة مايلي:[١]:

(١) رفع مستوى خدمات وزارة التجارة والغرف التجارية في مختلف أرجاء المملكة.

(٢) ضمان توفير السلع الاساسية بشكل مناسب وأسعار معقولة من خلال مراقبة الاسواق المحلية والخارجية.

(٣) حماية المستهلك عن طريق مراقبة الجودة والنوعية للواردات.

---

(١) تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ص ٩٠

(٤) مراقبة المؤسسات التجارية للتأكد من التزامها بالانظمة السعودية والمواصفات الدولية.

(٥) تشجيع إنشاء شركات مساهمة من أجل توسيع قاعدة الملكية.

وقد قدر الانفاق المطلوب لتمويل نشاطات وزارة التجارة للخطة الثالثة بحوالي ٦٣٣ مليون ريال وفق أسعار ١٣٩٩/١٤٠٠هـ.

الفصل العاشر
الرعاية الاجتماعية والخدمات

من أبرز مايميز التجربة السعودية في التنمية والتطور المتصاعد هو عدم اغفالها لموضوع الرعاية والخدمة الاجتماعية فقد سارت التطورات في هذا القطاع بخطى متسارعة شأنها في ذلك شأن أي من القطاعات الأخرى[1]، وأضيفت لمخصصاتها مبالغ متصاعدة في سلم تطور الميزانيات المعتمدة للدولة منذ أكثر من عشر سنوات، وقد ساعد على ذلك أن الوضع الانمائي بشكل عام في الدول ذات العائدات البترولية الضخمة يختلف إلى حد كبير عن أي بلد آخر في موضوعات التنمية.

ففي الوقت الذي ترى أن بعض الدول المتجهة نحو التنمية تحاول توفير أقصى قدر ممكن من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاساسية لاسيما، قطاعي الصناعة والزراعة وقطاع المواصلات والكهرباء والبناء والتشييد، نراها تقلص إلى الحد الاقصى الانفاق

---

(١) نظراً لضخامة عائدات الدوله من البترول بعد عام ١٩٧٤ ورغبتها في توسيع الانفاق بقصد تحقيق مستوى معاشي متطور وتقديم المساعده.

على قطاعات الخدمات الهامشية، وكذلك على قطاع الخدمات الاجتماعية، ولهذه الدول بعض العذر في ذلك بسبب ضعف المدخرات القومية، وبالتالي قلة الرساميل التي يمكن أن توظف في اطار العملية التنموية الشاملة.

ومن هنا رأينا الاهتمام غير كاف بهذا القطاع في كثير من الدول النامية لنفس الاسباب، وهي مالية بالدرجة الأولى. وفي بعض الدول أصبحت أموال التأمينات الاجتماعية وسيلة متعارف عليها لاقتراضها من قبل صندوق الدين العام، وهي في الحقيقة حق ثابت للعاملين في الدولة وفي القطاع الخاص المشمولين بقانون التأمينات الاجتماعية، إذ بدل أن توظف هذه الأموال وتستثمر لمصلحة العاملين في الدولة والقطاع الخاص نرى أن هذه الأموال تتراكم سنة بعد أخرى كدين في ذمة الدولة ولصالح سداد العجز في الميزانيات السنوية المتوارثة سنة بعد أخرى.

والاسباب لذلك كثيرة أهمها: التوسع في عملية التنمية، ووضع الخطط الطموحة في الوقت الذي لاتكفي المدخرات الوطنية على الوفاء بالالتزامات المالية لذلك.

لذا وجدنا قطاع الخدمة الاجتماعية في معظم البلدان النامية مهملاً على الرغم من أهمية هذا القطاع الذي يتناول تقديم الخدمة الاجتماعية لقطاع من المواطنين كما في الآتي:

(١) مراكز التنمية الاجتماعية في الريف.
(٢) مراكز التنمية الاجتماعية في المدن والمدن الصغيرة.
(٣) الدور الاجتماعية التابعه لوزارة العمل والشئون الاجتماعية.
(٤) الرعاية الاجتماعية للاسر التي ليس لها معيل.
(٥) توظيف أموال التأمينات الاجتماعية واستثمارها.
(٦) بعض القضايا الأخرى التي تتعلق بدور الاحداث والاصلاحيات، والعجزة، والمتسولين، والجانحين واللقطاء... الخ.

أما في المملكة العربية السعودية، فقد رأينا من خلال الاحصائيات والمخصصات الذي خص به هذا القطاع اهتماماً واسعاً نظراً لان التنمية لم تهمل هذا القطاع الذي له أهميته وهو يتناول النقاط التي قدمنا لها.

فمن واقع مخصصات الخدمة الاجتماعية في ميزانيات الدولة المالية خلال الفترة من العام المالي ١٣٨٩/١٣٩٠هـ إلى العام المالي ١٤٠١/١٤٠٢هـ نرى التطورات التالية حسب الأرقام :

(١) في سنة الاساس المشار إليها أعلاه نرى أن مخصصات الخدمة الاجتماعية كانت ١٣٠٦ مليون ريال سعودي.

(٢) في سنة ١٣٩٣/١٣٩٤هـ أصبحت هذه المخصصات في هذا العام المالي نحو ٥١١٥ مليون ريال بنسبة تطور عن سنة الاساس بلغت ٣٩٢٪ بالمئة.

(٣) في العام المالي ١٣٩٦/١٣٩٧هـ أصبحت المخصصات ٣٥٠٥٦ مليون ريال سعودي بنسبة تطور بلغت ٢٦٩٢٪ بالمئة.

(٤) في العام المالي ١٣٩٨/١٣٩٩هـ أصبحت مخصصات هذا القطاع نحو ٣٢٦٠٨ مليون ريال سعودي ويمكننا هنا أن نلاحظ أن هذا المبلغ أقل من المبلغ المخصص لعام ١٣٩٧هـ.

(٥) في سنة المقارنة ١٤٠١/١٤٠٢هـ بلغت المبالغ المخصصة للخدمة الاجتماعية في

ميزانية الدولة فقط ٤ر٦٦٧٪ مليون ريال سعودي، أي أن نسبة التطور بلغت عن سنة الاساس ٣ر٤٤٠٪ بالمئة.

إذن نستطيع أن نتعرف بالملموس على حجم التطور الذي حظي به هذا القطاع خلال الفترة المدروسة فقد كانت ١٣٠٦ مليون ريال في سنة الاساس ازداد هذا المبلغ حوالي ٤٦ مره عما كان عليه عند قراءته في سنة المقارنة.

وهذا التطور يعكس الاهتمام الواضح بالرعاية الاجتماعية وشمولية هذه الرعاية.

وقد انعكست هذه الأرقام إلى تطورات هامة على الصعد الاجتماعية التالية:

أولا: دور الفتيات التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية — في الفترة من ١٣٩٢هـ — ١٤٠١هـ.

(١) في عام الأساس ١٣٩٢هـ كان عدد دور الفتيات في مراكز التنمية الاجتماعية الريفية نحو ٢٢ وفي مراكز الخدمة الاجتماعية الحضرية ١٢ وأن المجموع كان ٣٤ داراً. تضم نحو ١٥٠٢ فتاة.

(٢) في عام ١٣٩٦، كان مجموع دور الفتيات ٤٥ داراً تضم ١٦٥٨ فتاة.

(٣) في عام ١٤٠١هـ وهي سنة المقارنة هنا. فقد أصبحت عدد دور الفتيات نحو ٦٩ داراً تضم نحو ٣٣٣٤ فتاة مستفيدة.

ثانيا: الدور الاجتماعية التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية في عام ١٤٠١هـ:

وقد بلغ عدد المؤسسات التي تقوم بدور دور الرعاية الاجتماعية في عام ١٤٠١ نحو ٣٤ داراً ضمت نحو ٣٠٣ من الذكور الذين شملتهم هذه الدور بالرعاية، وكذلك ٦٧٣ من الأناث اللواتي شملتهن الدار بالرعاية، وقد بلغ عدد المدرسين والمدربين في هذه الدور حوالي ٦١ مدرساً ومثلهم كذلك من الأخصائيين الاجتماعيين.

ودور الرعاية في المملكة هي*

- دور التربية الاجتماعية للبنين.
- دور التربية الاجتماعية للبنات.
- دور التوجية الاجتماعي.

* المصدر: وزارة العمل والشئون الاجتماعية عن المؤشر الاحصائي، مصلحة الاحصاءات العامه ص ٢٠١.

- دور الرعاية الاجتماعية.
- مؤسة التربية النموذجية بالرياض.
- دور الحضانة الاجتماعية.
- مؤسسة رعاية الأطفال المشلولين.
- دور الملاحظة الاجتماعية.
- مؤسسة رعاية البنات.
- دار رعاية أبناء المسلمين.

ثالثا: التطور في المعاشات المقررة للمشمولين بنظام الضمان الاجتماعي خلال الفترة ١٣٩١/١٤٠١هـ: من واقع الاحصائيات في هذا المجال مايلي[١]:

(١) إن العدد للمستفيدين من المعاشات المقررة للمشمولين بنظام الضمان الاجتماعي في سنة الاساس وهي هنا ١٣٩١هـ كان نحو ٧٢٦٨١ حالة وقد دفعت لهم معاشات بمقدار يبلغ ٤٧٥٦٧ ألف ريال سعودي.

(٢) في عام ١٣٩٥هـ تطور العدد إلى ١٣٧٣٦٧ حالة وقد دفعت لهم معاشات بمبلغ وقدره ٣٤٩٠١٧ ألف ريال سعودي.

---

(١) المصدر السابق ٢٠٢، ٢٠٣ الصادر عام ١٩٨١.

(٣) في العام ١٣٩٨ كان العدد المشمول بالضمان الاجتماعي ٢١٥٠١٤ حالة وقد دفعت لهم معاشات قدرها ٨٥٤٩٩٥ ألف ريال سعودي.

(٤) في عام ١٤٠٢، بلغ عدد المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي نحو ٢٧٣٠٥٣ حالة وقد بلغت المبالغ المدفوعة لهم مايقارب ٣٧٥٥٦٦ ألف ريال.

وقد بلغت نسبة التطور بين سنة الأساس ١٣٩١هـ وسنة المقارنة حوالي ٤٨٤٫٤٪ للحالات ٣٧٨٠٫١٪ للمبالغ، وقد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢١٩٩ في ١٣٩٦/١٢/٢٨هـ بزيادة معاشات الضمان الاجتماعي بنسبة ٥٠٪ اعتباراً من ١٣٩٧/١/١، حيث أصبح للفرد ١٦٢٠ ريالاً بدلاً من ١٠٨٠ وبحد أقصى قدره ٨١٠٠ ريالاً.

رابعا: المساعدات المصروفة للمستحقين بموجب نظام التأمينات[١] الاجتماعية في الفترة ١٣٩١هـ — ١٤٠١هـ:

---

(١) المصدر السابق ص ٢٠٤.

يلاحظ هنا أن العدد في سنة الأساس ١٣٩١هـ كان ٢١٦٨ شخصاً وقد صرفت لهم مساعدات قدرها ٢٢٨٤ ألف ريال سعودي.

أما في سنة ١٣٩٥ فقد بلغ العدد نحو ٣٠٤٩ شخصاً والمبلغ المصروف لهم كمساعدة نحو ٨٥٣٠ ألف ريال سعودي.

لكن في سنة المقارنة وهي هنا ١٤٠٢ فان التطور قد طرأ على العدد المستفيد من هذه المساعدات وكذلك بالنسبة للمبالغ المصروفة، إذ بلغ العدد ٢٣٥٧٩ شخصاً بنسبة تطور عن سنة الأساس بلغ ٧٤٠٪ بالمئة وهي نسبة مرتفعة كما نرى. أما بالنسبة للمبالغ فقد بلغ المدفوع في عام ١٤٠٢ وهو عام المقارنة نحو ١٤٨٣٤ ألف ريال سعودي، بنسبة زيادة عن سنة الأساس ١٣٩١هـ ٦٢٢٤٫٤٪ بالمئة.

من (ثالثاً ورابعاً) نستطيع أن ندرك مقدار أعداد الأشخاص الذين شملهم قانون الضمان الاجتماعي والمعاشات المصروفة لهم. كما أننا يمكن ان نلاحظ بشكل دقيق ومن خلال الارقام حجم أعداد الأشخاص الذين تصرف لهم المساعدات وتطور هذه الاعداد خلال عشر سنوات، كما يلاحظ زيادة الانفاق على

هؤلاء الذين يستحقون هذه الرعاية، وهي التفاتة طيبة من قبل الحكومة للنهوض بالمستوى المعاشي لهذه الشريحة الاجتماعية التي لو تركت هكذا لأصبحت عالة على المجتمع وظاهرة مرضية تتناول التركيب الاجتماعي لهذا البلد، ولكن يظل من حق أي مواطن رعاية الدولة له في يومه وغده ومستقبله وهذا حق مكفول في الشريعة الاسلامية وهو الاخذ بمبدأ التكافل الاجتماعي.

كما أنه من الناحية الإنسانية البحتة لابد وأن يحظى هؤلاء النفر من الشعب بالرعاية والعناية وصون كرامات الناس، وهذا مالاحظناه بشكل حقائق وأرقام مما قدمنا.

وإن صون كرامات الناس لايمكن أن يتاتى بالحوافز المعنوية فقط، فالفقر كاد أن يكون كفراً، ولكن إلى جانب ذلك لابد من تأمين سبل العيش الكريم لهذه الفئة من الناس التي كان لها دور في المجتمع وتعطل هذا الدور لسبب أو لآخر، ومن هو أجدر من الدولة على القيام بالانفاق عليهم وتأمين الحياة الكريمة لهم.

لذا فان المملكة لم تهمل هذه الفئة من المواطنين وقد وضعت نظاماً يكفل لهم هذا الحق الذي ضمنته

الدولة ووضعت له قواعد تنطبق على من هو داخل هذه الفئة.

خامسا: مجموع المؤمن عليهم في نهاية كل عام والمؤسسات المطبق عليهم نظام التأمينات الاجتماعية في الفترة من ١٣٩٣ — ١٤٠٢هـ[1]:

— في عام ١٣٩٣هـ كان عدد المؤسسات التي لديها عمال مؤمن عليهم نحو ٩٢ مؤسسة، وبلغ عدد العمال العاملين في هذه المؤسسات المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية نحو ١١٥١٧٨ عاملاً.

وفي القطاع الحكومي ٤٧٠ مؤسسة فيها ٣٠٢٠٢ عاملاً وموظفاً. معنى ذلك أن عدد العاملين المشولين بنظام التأمينات بين القطاع الخاص والعام بلغ ١٤٥٣٨٠ عاملاً وموظفاً.

— في عام ١٤٠٢هـ وهو عام المقارنة، بلغ عدد المؤسسات في القطاع الخاص نحو ٨٩٩٢ مؤسسة و١٠٢٠ مؤسسة في القطاع العام. وعدد العاملين في القطاع الخاص والعام

(١) المصدر: مؤسسة التأمينات الاجتماعية مأخوذة عن المؤشر الاحصائي الصادر عام ١٩٨٢م ص ٢١٤.

٢٢٧٥٨٣٩ عاملاً وموظفاً، بنسبة زيادة في شمولية العاملين في القطاعين العام والخاص عن سنة الاساس.

إن هذا يعكس نشاط مؤسسة التأمينات الاجتماعية بشكل واضح وجلي، وإصرارها على شمولية نظام التأمين والضمان الاجتماعي لمعظم العاملين في الدولة والقطاع الخاص إذ بلغ في عام ١٤٠٢ العدد المشمول أكثر من ٢ مليون عامل وموظف.

وإن تطور وشمولية نظام التأمينات الاجتماعية قد جاء انسجاماً مع التطور الحضاري الكبير الذي شهدته هذه البلاد خلال العشر سنوات الأخيرة. ولذا فان التوسع في أعمال القطاع الخاص لابد وأن يستتبعه في الاستخدام، وتوسع في التشغيل، وعليه فلابد من حفظ حقوق العاملين.

ومن هنا كان دأب مؤسسة التأمينات الاجتماعية على أن يشمل نشاطها كل العاملين الذين يجب أن يؤمن عليهم وأن لايبقوا تحت رحمة هذه المؤسسة الخاصة أو غيرها.

لذا رأينا أن التطورات في أعداد العاملين المؤمن عليهم قد كانت متصاعدة.

سادساً: الجمعيات التعاونية في المملكة حسب نوع كل جمعية، كما هي في نهاية عام ١٤٠١هـ يوضح هذه الجمعيات البيان التالي[١]:

النوع	عدد الجمعيات	عددالاعضاء	رأس المال (ألف ريال)
متعددة الأغراض	٧٨	١٨٩٦٢	٢٤٩٥٣ر١
استهلاكية	٢٢	١٣٨٥٩	٣٠٩٥ر٧
زراعية	٤٠	٨٨٤٥	١٠١١٥١ر٠
مهنية	١	٣٤٨	٢٤٩ر٠
خدمات	٦	١٦٤٠	٩٣٠ر٩
صيادو أسماك	١	٧٢	١٥٢ر٦
نسوية (خيرية)	١	٢٧٥	—
تسويق	١	٤٦	٩٦٣ر٥
المجموع	١٥٠	٤٤٠٤٧	٤٠٤٩٥ر٨

من الجدول السابق يتضح لنا أن عدد الجمعيات في عام ١٤٠١هـ بلغ ١٥٠ جمعية تضم ٤٤٠٤٧

(١) أنظر المؤشر الاحصائي لعام ١٩٨١م ص ٢٠٧. مع ملاحظة أنها في عام ٨٢م بلغت أعداد الجمعيات ١٥٨ جمعية وعدد الاعضاء ٤٨٤٣٤٠ عضواً ورأس المال ٥٧٥٢٦ ألف ريال.

عضواً وأن رأس المال بلغ ٨ر٤٠٤٩٥ ألف ريال سعودي.

وإن هذه الجمعيات تنمي روح التعاون بين الأشخاص وبالتالي تنمي روح التعاون من خلال المهنة الواحدة بين أبناء الشعب الواحد، ويعمل التعاون على ترابط المصالح بين أفراد المهنة الواحدة. ويخلق نوعاً من النزوع نحو التجمع والتعاون. وهذا شيء طيب.

الفصل الحادي عشر
المدن الصناعية

الصناعة هي القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني وبدونها لايمكن لأي اقتصاد في العالم أن يخطو نحو التنمية المتوازنة والمتواصلة لأن الصناعة والتصنيع هما القطاعان اللذان يحولان المواد الأولية إلى مواد قابلة للاستخدام، سواء كانت نصف مصنعة تدخل في الصناعات الأخرى، أو للاستهلاك النهائي Final goods. ومن هنا تأتي أهمية الصناعة في إدارة وتشغيل ماكينة الاقتصاد الوطني، حيث علاقة هذا القطاع الترابطية والتكاملية، واضحة مع معظم قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

لأن تلك القطاعات تقيم علاقات تبادلية مع قطاع الصناعة حيث تعطيه وتأخذ منه، وهذا الأخذ والعطاء يتوجه لتعميم الرخاء في المجتمع وتسريع وتأثر النمو، فالطلب الذي يولده قطاع المصافي على قطاع استخراج الزيت مثلاً ينشط هذا القطاع ويطور العائد منه وهو يشكل ترابطاً أمامياً وخلفياً وكذلك القطاعات

الأخرى كالمواصلات والتعليم والبريد والبرق والصحة والخدمات الأخرى.

هذه العلاقة ما بين الصناعة، والقطاعات الأخرى هي الوسيلة لتطوير الاقتصاد الوطني. وتطويعه في مسارات التنمية ومن هنا تكمن أهمية التكامل وحسن التنسيق ورفع درجة الترابط مابين القطاع القائد للاقتصاد الوطني والقطاعات الأخرى وفي إتقان العمل التخطيطي تظهر المقولة الصحيحة، والمجربة. وهي أن التطوير الاقتصادي الوطني ينبغي أن يمر عبر قطاع صناعي متطور، لأن التنمية ليست حشراً لمشروعات مبعثرة بقدر ماهي علاقة جدلية مابين القطاعات وخاصة القطاع الصناعي وفي داخل هذا القطاع نفسه.

والصناعة تنقسم إلىٰ قسمين هما:

- الصناعة الخفيفة.
- الصناعة الثقيلة.

والنوع الأول لايمكن أن يخطو بالاقتصاد الوطني خطوات إلى الامام لسبب بسيط وهو: أن الصناعة الخفيفة غالباً ماتكون صغيرة ومبعثرة، والصناعات التحويلية هي الصناعات الأكثر نجاحاً في العالم، وخاصة الصناعات التي ابتدأت تستفيد من الزيت

والغاز Oil and Gas، وتوجه العالم نحو هذه الصناعة، قد بدأ بشكل عملي عبر خطط تستهدف إحداث تطوير في هذا القطاع يتناول تطوير الاقتصاد الوطني وقد شهدت المملكة العربية السعودية، إنجازاً حضارياً ضخماً بكل المقاييس ونقلة موضعية هامة باتجاه جني ثمار الاستثمار الكامل لمقدرات البلد وتوظيفها باتجاه التكامل في المشروعات الصناعية والترابط بينها، وإيجاد السبل الكفيلة التي من شأنها إحداث دفعة قوية للاقتصاد الوطني على طريق ربط اجزاء هذا الاقتصاد وتفاعلها مع بعضها البعض من أجل النهوض الشامل لهذا الاقتصاد وتطوير الاقنية التي تصب فيه ومن خلاله.

ومن هنا كان الاهتمام الوطني في المملكة العربية السعودية واضحاً، من خلال الخطط الخمسية الاقتصادية الثلاث التي انصبت على تحقيق هدفين استراتيجيين هما:

- تنمية الموارد الاقتصادية.
- تنمية الموارد البشرية.

وإذا كانت تنمية الموارد الاقتصادية قد اتخذت شكل تدفقات استثمارية في مشروعات شتى، فانه في

قطاع الصناعة قد وظفت في سبيل ذلك نحو ١٠١ بليون ريال في الخطة الخمسية الثالثة[١]، وكان نصيب مشاريع الجبيل وينبع نحو ٢٧ر٧ بليون ريال، وان اختيار المملكة لهاتين المنطقتين على ساحل الخليج العربي والبحر الاحمر قد حددتها توجهات استراتيجية بناءة لها أثر كبير على توزيع المشروعات وتوظيفها وكذلك توظيف الاستثمارات وايجاد الرابطة القوية بين مشروعات الشرق مع مشروعات الغرب، في هاتين المنطقتين اللتين أقيمتا على أساس واضح ومحدد لجهة القرب من المصادر الأولية كما في منطقة الجبيل ولجهة امكانية ايجاد منافذ أخرى للصناعة الوطنية وتوزيع المنافع كما هو واقع الحال مع مشروعات ينبع، ولعل اختيار ينبع كموقع لبترولاين على ساحل البحر الأحمر جاء انطلاقاً من النقاط الاستراتيجية التالية:

(١) إن موقع ينبع يعتبر الموقع الأكثر ملاءمة لنهاية خط بترولاين من الشرق إلى الغرب، حيث الربط بين مراكز الانتاج ومراكز التصدير باتجاه تحرير الصادرات البترولية من عقدة الجغرافيا.

---

(١) انظر مشروعات الخطة الخمسية الثالثة. وزارة التخطيط ص ٢٠ ومابعدها.

(٢) إن ساحل ينبع يبدو مناسباً أكثر من غيره لاقامة المرافيء للناقلات التي تعبر قناة السويس متجهة صوب أوربا لاسباب فنية واستراتيجية.

(٣) إن قرب مدينة ينبع لمدينة جدة والمدينة المنورة، حيث الكثافة السكانية في المنطقة الغربية يجعل من مشروعاتها نواة لتوطين الصناعة وتوزيع الخير على الجميع وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المؤملة، حيث أن هدف سياسة التوطين للصناعات هو تأمين التنمية المتوازنة بين الأقاليم والمناطق والعمل على الاستخدام الاقتصادي للمواقع في الاستفادة القصوى من الوفورات الخارجية الناشئة عن انخفاض تكاليف نقل الخامات والمواد الأولية وخفض تكاليف نقل المنتجات الصناعية إلى أسواقها الرئيسية، وتستخدم لتوطين الصناعة اجراءات متعددة منها التخطيط المسبق لمواقع الصناعات وتوزيعها، وانشاء المناطق والمجمعات وتحديد أنواع الصناعات كما هو واقع الحال في مدينتي ينبع والجبيل، وإن استخدام مواقع الصناعات

العائدة كنواة لتوطين الصناعات المرتبطة بها والمعتمدة عليها لجذبها على مقربة منها كاستخدام صناعة البترول وتكريره لتوطين الصناعات إلى مواقع محددة عن طريق تقديم التشجيع لهذه الصناعات وتوفير الاسس التي تقوم عليها هذه الصناعات كمرافق الكهرباء والمياه والتخزين وخدمات الصيانة والاصلاح.. الخ.

وإذا مادرسنا المشروعات الصناعية بشكل واضح وخاصة للمشروعات التي دشنت يوم ٣٠ يناير ١٩٨٣م في ينبع لوجدنا ان المملكة قد اختارت استراتيجية توطين الصناعات على أساس اقتصادي رشيد يهدف لايجاد تنمية متوازنة لجميع المناطق، وتحقيق الأمن الشامل لبرامج التصنيع من خلال اختيارها لمدينة الجبيل في الشرق وينبع في الغرب، إن مشروعات ينبع المدشنة أخيراً وهي[١]:

---

(١) انظر على هامش المشروعات الصناعية في ينبع، جريدة الرياض ٥٣٩٥ تاريخ ١٦ فبراير ١٩٨٣م ص ١٤ السنة ١٩، حسين الشرع.

(١) مشروع خط أنابيب نقل الزيت من الشرق إلى الغرب.

(٢) مصفاة بترومين.

(٣) مصفاة ينبع للتصدير.

ويعتبر مشروع خط أنابيب بترولاين من الخطوط الكبرى في العالم إذ يبلغ طوله من بقيق إلى ينبع ٧٤٠ ميلاً (١٢٠٠ كم وقطره ٤٨ بوصة، والاستطاعة Capacity تصل إلى ١٫٨٥٠ مليون برميل يومي ويمكن رفع هذه الاستطاعة إلى نحو (٣٫٧) مليون برميل/يوم. وتنبع أهمية هذا الخط الاستراتيجي إلى مايلي:

(١) إن هذا الخط سوف ينقل جزءاً هاماً من الزيت الخام المنتج في المنطقة الشرقية إلى الغرب على ساحل البحر الاحمر، وبهذا تستطيع المملكة أن تتخلص من الضغط الحاصل على موانىء التصدير في منطقة الخليج ومن مضيق هرمز الذي أصبح موضع اهتمام أطراف دولية عديدة لاسباب استراتيجية.

(٢) إنه يوفر نحو ٣٦٠٠ كم من الطرق البحرية التي تدور حول الجزيرة العربية عبر باب المندب.

(٣) إنه مشروع وطني تنجزه المملكة بعد أن امتلكت السيادة على نفطها.

(٤) إنه يوفر فرصاً طيبة للتكامل بين المشروعات مابين الشرق والغرب، وهذا التكامل يعطي نتائج صناعية واقتصادية واجتماعية طيبة. حيث أصبح بالامكان اقامة مصفاة ذات استطاعة ضخمة للتصدير في ينبع بطاقة ٢٥٠ ألف برميل يومي، كما أنه يغذي مصفاة بترومين، في ينبع، وربما أدى إلى تغذية المصافي الأخرى على طريق نقله، لانه يمر بالقرب من الرياض ومن الحجاز.

(٥) إن تكاليف انشاء هذا الخط معقولة إذ بلغت نحو ١٫٦٠ بليون ريال سعودي، إذا ماقورنت بتكاليف خط أنابيب آلاسكا في الولايات المتحدة الذي كلف نحو ٧ مليارات دولار مع مراعاة ظروف خط آلاسكا والمنطقة التي يعبر منها الخط.

(٦) إن خط أنابيب بترولاين يحقق تشغيلاً لميناء ينبع، كما أنه يساهم وإلى حد كبير في

تشغيل خط سوميد الواقع في الاراضي المصرية والذي تمتلك المملكة نحو ١٥٪ من أسهم هذا الخط.

(٧) إن هذا الخط العملاق قد أوجد مزيداً من فرص العمل الفنية إذ اقيمت على الخط ١١ محطة ضخ كما أحدثت مواقع للصيانة، ومجمعاً بحرياً اشتمل على جسر مرصوف ومناصب وارصفة لرسو السفن ويمتد هذا الجسر مسافة ١ر٧ كيلو متر من مجمع الخزانات إلى نقطة تقع خارج الشاطىء،

ويتسع لطريق معبد وخطين لمرور الزيت الخام مع فراغ لامكانية خط ثالث، وتتكون شبكة المناصب من منصب بطول نصف كيلو متر يمتد من الجسر المرصوف إلى أرصفة المراسي ومنصب توزيع آخر طوله كيلو متر واحد متصل بمنصة الارسال وتتسع المناصب لطريق معبد ولخطين من الزيت الخام ولخط وقود الناقلات Banker - C، وآخر لانابيب المياه للاطفاء فضلاً عن المساحات المخصصة للاضاءة والمعدات ومنصات

أخرى لمضخات مياه الاطفاء في منطقة المراسي.

وتوجد في هذه المرحلة ثلاثة أرصفة بحرية للارساء مع مساحة كافية لاضافة رصيف رابع للمراسي. ويتسع المرسى الأول لناقلات تتراوح حمولتها الساكنة بين ٥٠ ألفاً و٢٧٥ ألفاً من الاطنان، أما المرسى الثاني فيستطيع استقبال ناقلات تتراوح حمولتها الساكنة مابين ٢٧٥ ألفاً و٥٠٠ ألف طن والمرسى الثالث تتراوح حمولته الساكنة بين ١٢٠ ألفاً و٢٧٥ ألف طن.

وقد اعتمد نظام لارشاد السفن والبواخر بشكل متطور من أجل سلامة الارساء والابحار، وقدرت طاقة المحطة الاولية التي ستقام على البحر الاحمر بنحو مليون وستمائه ألف برميل يومي مستقبلاً بقصد تخفيف الحركة للناقلات البترولية في منطقة الخليج العربي.

وهذا يتيح للملكة مرونة أكبر في التحكم لتوزيع بترولها الخام في الاسواق المحلية

والاسواق العالمية معاً، وقد بدأ التجريب بضخ النفط الخام منذ رمضان ١٤٠٢هـ وكانت كميات الضخ التجريبي نحو ٤٠٠ ألف برميل في اليوم في المرحلة الأولى وسيصل معدل الضخ إلى مليون وأربعمائة ألف برميل يومياً في حالة امتلاء الأنابيب، وإن هذه الأنابيب تتسع إلى نحو ٨٫٥ مليون برميل وقدرت سرعة جريان الزيت بمعدل ٥٢ ألف برميل/ساعة، ويبلغ الضغط نحو ٧٠٠ رطل على البوصة المربعة الواحدة، ومن مزايا المصب البحري الضخم في ميناء ينبع أنه يمكن تحميل النفط لناقلتين في آن واحد معاً، ونحو ١٣٠ ألف برميل في الساعة، وتحميل الناقلتين الكبريتين في حدود عشر ساعات وتشير التقارير ان نسبة كبيرة من العاملين هم من السعوديين.

أما مصفاة بترومين، فتقع داخل المجمع الصناعي في ينبع عند نهاية خط أنابيب الزيت الخام من الشرق إلى الغرب. Petroline الذي يغذي المصفاة بما تحتاجه من الزيت الخام، وهذه المصفاة تعتبر أكبر مصفاة محلية لبترومين في المنطقة الغربية، حيث تقدر طاقتها

الانتاجية في المرحلة الاولى نحو ١٧٠ الف برميل/ يوم من الزيت الخام وسوف تسد حاجة الاستهلاك المحلي في المنطقة الغربية من المنتجات البترولية منذ بداية التشغيل، وقد صممت هذه المصفاة لانتاج المنتجات البترولية التالية:

— ٢١٠٠ برميل يومي من غاز البترول السائل.
— ٢٣٥٠٠ برميل/يومي من البنزين الممتاز.
— ٨١٥٠ برميل/يومي من البنزين العادي.
— ١٢٤٠٠ برميل/يومي من الكيروسين كوقود للطائرات.
— ٣٩٦٩٠ برميل/يومي من الديزل.
— ٧٣٥٨٣ برميل/يومي من زيت الوقود.

وقد قدرت كمية الانتاج السنوية لهذه المصفاة نحو ٥٦ مليون برميل سنوياً، وإن توزيع المنتجات البترولية في المنطقة الصناعية بينبع، سيتم عن طريق شبكة الأنابيب التي ستغذي جميع المشروعات الصناعية في المنطقة مثل الكهرباء والتحلية، وكذلك إلى شمال وغرب المملكة عن طريق الشاحنات.

وتتكون الطاقة التشغيلية للمصفاة بحدود ٨٠٠ فني وادراي في بداية التشغيل، وأكد المسؤولون عن

مشروعات ينبع ان المصفاة وضعت خطة لتدريب جميع العاملين.

وتعد مصفاة بترومين المشروع الذي يأتي ضمن سلسله مترابطة لمشروعات متكاملة وامتداداً لدخول المملكة عصر التقنية المتقدمة، وقد زودت هذه المصفاة بمحطة لاستقبال الشاحنات الكبيرة التي تقوم بتوزيع المنتجات في المنطقة ومرافق بحرية لشحن المنتجات البترولية لكل من جدة والمدن الساحلية الأخرى وشبكة أنابيب لنقل المنتجات البيضاء.

وقد بلغت تكاليف مصفاة بترومين نحو ٥ آلاف مليون ريال وإن نسبة العمالة السعودية في مرحلة التخطيط والتنفيذ حوالي ٩٠٪ بالمئة من حجم العمالة في المصفاة.

أما معمل الغاز في ينبع ففي عام ١٩٧٥م قررت المملكة تجميع الغاز لاستعماله في الاغراض الصناعية وقد قامت شركة ارامكو بتصميم وتشغيل شبكة الغاز الرئيسية، وقد صمم معمل الغاز في مدينة ينبع لمعالجة ٢٣٠ ألف برميل يومي من سوائل الغاز الطبيعي الواردة من معمل الغاز في شدقم عبر خط

أنابيب طوله ٧٣٠ ميلا بمحاذاة خط بترولاين، وهذا المعمل سيقوم بتقطير السوائل وتحويلها إلى غاز الايثان والبروبان والبوتان والبنزين الطبيعي، وقد أنجز هذا المعمل في ينبع في أوائل عام ١٩٨٢م. وقد جاء في كلمة(١) رئيس ارامكو في حفل الافتتاح لهذا المشروع: «أن هذا المشروع يعتبر من أكبر المرافق الصناعية في الجبيل وينبع، وهو جزء من مشروع شبكة الغاز الرئيسية، أكبر مشروع تقوم به أرامكو بمفردها، والتي أمكن به اضافة ٧٥٠ ألف برميل من الزيت في اليوم إلى موارد الطاقة العالمية وأن هذا المشروع قد صمم على غرار نظيره في الجعيمة، وأن هذين المعملين يعدان من أكبر المعامل في العالم، وسوف يكون في الامكان اقامة مصانع بتروكيمائية للاستفادة من غاز الايتان الهام الذي ينتجه هذا المعمل، وسيتم توزيع المنتجات البتروكيماوية في جميع الاسواق العالمية».

ومصفاة ينبع للتصدير وهي إحدى مصفاتين ذات استطاعة انتاجية كبيرة تصل إلى ٢٥٠ ألف برميل في اليوم وهي مخصصة لتصدير المنتجات البترولية بدلاً

---

(١) نائب ريس ارامكو في كلمته في ٣١ يناير ١٩٨٣م، الصحف المحلية جريدة الرياض العدد ٧٢٤٥ الصفحة ٨.

من البقاء على تصدير النفط الخام، ويتوقع أن تكون جاهزة في عام ١٤٠٤هـ ومن المقرر أن تنتج هذه المصفاة المنتجات البترولية التالية:

- ٦٨ ألف برميل يومي من البنزين.
- ١٨ ألف برميل يومي من النفثا.
- ٣٥ ألف برميل يومي من وقود الطائرات النفاثة.
- ٧٥ ألف برميل يومي من زيت التشحيم والديزل.
- ٥٤ ألف برميل يومي من المازوت.

وسيصل الزيت الخام إلى المصفاة من حقول المنطقة الشرقية عبر خط أنابيب الزيت الخام من الشرق إلى الغرب (بترولاين) ويصلها الوقود عبر خط أنابيب سوائل الغاز الطبيعي بخط مواز لخط بترولاين.

وإن موقع ينبع هام لهذه المصفاة التي هدفها التصدير وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نتوصل للحقائق التالية:

(١) إن هذه المشروعات الأربعة هي مشروعات متكاملة ومترابطة بعضها مع البعض الآخر. وبالتالي فان التكامل في هذه المشروعات

يحقق فوائد جمة تظهر آثارها بشكل نتائج اقتصاديةةوتصنيعية واضحة خلال فترة زمنية قصيرة.

(٢) إن اختيار ينبع على الطرف الغربي للمملكة يحقق مزايا استراتيجية تطرقنا لها، وهي تتعلق بتوطين الصناعة والنمو الشامل، وتتعلق بايجاد منافذ جديدة لتصدير الزيت الخام وتحويله إلى منتجات، وانتقال البلدان المنتجة للبترول من بلدان مصدرة للزيت الخام إلى مصدره للمنتجات وهذه نقطة هامة، نادى بها الكثيرون وأصبحت الآن حقيقة بشكل نسبي ومتدرج.

(٣) ان الصناعات المقامة في ينبع يمكن أن تحقق مزايا الصناعات القائمة على اساس التوطين الكامل وقد أقيمت هذه الصناعات على أساس الاستقطاب، والمقصود به: هو إقامة الصناعات على أساس اجتذابها إلى المناطق والاقاليم التي تتوفر فيها امكانيات انمائية، مثل المراكز الغنية بالمواد الاولية، وانتاج الخامات ومصادر الثروة الطبيعية كالنفط الخام والغاز الطبيعي وربما الفحم

والكهرباء، وكذلك في مراكز التجمعات السكانية. وقد كانت مشاريع الجبيل وينبع متوزعة الادوار بين القرب من المصادر الأولية والمنافذ الخارجية والتجمعات السكانية بهدف إحداث تطور بالغ الأثر في التنمية الشاملة.

(٤) إن مشروعات ينبع والجبيل تبدو متكاملة ومترابطة وهي تدخل ضمن استراتيجية النمو الشامل والمتوازن.

أما مدينة الجبيل الصناعية فتقع بالقرب من مصادر البترول والمواد الخام ولاتبعد الممرات الملاحية العميقة عنها سوى عشرة كيلو مترات مما يجعلها ميناء ممتازاً. وهي قريبة من مدينتي الدمام والظهران. وقد وضعت الخطوط الأولى لمشروعات التصنيع في منطقة الجبيل في أوائل السبعينات وستقام في هذه المدينة الصناعية ثلاثة أنواع من الصناعات في منطقة صناعية تبلغ مساحتها نحو ٨٠ كليو متراً وأن هذه المدينة الصناعية ستؤدي إلى زيادة كبيرة في فرص الأعمال والوظائف أمام المواطنين السعوديين واتاحة الفرصة أمام الرأسمال الاجنبي للاستثمار.

وهذه الصناعات هي[1]:

(١) الصناعات الاساسية التي تشكل القاعدة الرئيسية لمشروع الجبيل وتتألف من:
- الصناعات الهايدروكربونية.
- الصناعات المعدنية الثقيلة.

ويشمل المشروع في المرحلة الحالية معملين لتكرير البترول، ومعملا لتكرير زيوت التشحيم، ووحدة لتخزين مشتقات البترول وأربعة مصانع بتروكيمائية ومصانع متعددة لـ: بوليسوبرين، البتروبرتين، والميثانول، ومصانع للاسمدة والالمونيوم والحديد والصلب.

وتتولى مؤسستان حكوميتان هما:
(أ) بترومين.
(ب) سابك.

بالاشتراك مع القطاع الخاص مسئولية تنمية هذه الصناعة.

(٢) الصناعات الثانوية التي تستمد موادها الأولية مما تنتجه الصناعات الاساسية وتتألف من

(١) أنظر مجلة المجلة العدد ١٦٣ الصادر في نيسان ١٩٨٣م تحقيق مصور عن الجبيل.

منشآت تصنيع وتشكيل البلاستيك والصلب والالومنيوم وهي كلها تابعة للقطاع الخاص تحت إشراف وزارة الصناعة، وتهدف هذه الصناعات لتلبية احتياجات السوق المحلية وبغرض التصدير أيضاً.

(٣) الصناعات المساندة وهي المرافق الخاصة بتصنيع المواد اللازمة لعمليات الانشاء والتعمير وتقديم الخدمات اللازمة لصيانة الصناعات الاساسية والثانوية.

ويتم حالياً انشاء مجمع ضخم للتدريب شمال المنطقة الصناعية، وسيكون عند استكماله من أحدث مرافق التدريب في العالم. وتصل طاقة مركز التدريب إلى استيعاب نحو ١٢٠٠ دارس ومتدرب سنوياً.

ويوجد في الجبيل أيضاً محطة لتحلية مياه البحر لارواء المدينة الصناعية بطاقة تزيد عن نصف مليون متر مكعب يومياً. كما أن محطة التحلية تزود مدينة الرياض عن طريق ضخ المياه المحلاة بأنابيب يصل طولها إلى ٤٤٦ كيلو متراً وتبلغ طاقة هذه المحطة نحو ٢١٠ مليون غالون/ يوم وتوليد ١٢٩٥ ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

وبتنفيذ هذا المشروع تصل الطاقة الاجمالية لتحلية المياه في المملكة العربية السعودية إلى حوالي ٥٠٠ مليون غالون من المياه و ٤ آلاف ميغاوط من الكهرباء يومياً.

مما تقدم يثبت لنا أن تطور العمل التخطيطي في المملكة والنهضة التنموية التي بدأت تستفيد من عائدات البترول الضخمة خلال السنوات الأخيرة قد أكدت الحقائق التالية:

(١) ان المملكة بدأت في إحداث تطور موضوعي في القطاع الصناعي وتوسيع الاستثمار فيه معتمدة على قطاع البترول الذي بدأ يندمج في الاقتصاد الوطني وأصبحت مدخلاته في التنمية ذات آثار ونتائج هامة على مخرجاته التي بدأت تتشعب في سائر قطاعات الاقتصاد الوطني.

(٢) إن التطوير هذا قد استند إلى مفهوم شامل يتخطى مناطق الانتاج بل ينتقل إلى حيث المواقع الملائمة من الوجهة الاقتصادية والاستراتيجية. وبهذا تكون المملكة قد صنفت توافر الشروط الموضوعية والذاتية للرساميل السعودية في خدمة التنمية سواء

كان ذلك في شرق البلاد أم غربها. وحققت أهدافاً استراتيجية بالغة الأهمية.

والجدول الآتي يلخص مشروعات شركة سابك التي ستقيم مجموعة من المشروعات في مدينتي الجبيل وينبع[1]

(١) المصدر: تقرير مؤسسة النقد العربي السعودي ١٩٨٠ ص ١٣.

مشـاريع سـابك في الجبيل وينبع

المشروع تحت التنفيذ	الموقع	خدمات التغذية	الطاقة النوية (طن متري)	المنتجات
الشركة السعودية للحديد والصلب (حديد)	مارس ١٩٧٩	خامات الحديد	٨٠٠٠٠٠	حديد اسفنجي
(سابك/كورف نتال		والغاز الطبيعي	٨٥٠٠٠٠	كتل فولاذ
شركة درفلة الصلب (سابك كوروف)	الجبيل	كتل الحديد	٨٥٠٠٠٠	قضبان واسياخ
شركة درفلة الصلب بجدة (سابك كورف هاندل)	جدة	كتل الفولاذ	١٤٠٠٠٠	قضبان واسياخ
الشركة السعودية للميثانول (سابك/المجموعة اليابانية)	الجبيل	الميثان	٦٥٠٠٠٠	ميثانول
شركة الجبيل للاسمدة (سابك/الشركة الصينية	الجبيل	الميثان	٥٠٠٠٠٠	يوريا
شركة ينبع السعودية للبتروكيماويات (سابك/موبيل)	ينبع	الايثان	٤٥٠٠٠	ايثلين
			٢٢٠٠٠٠	ايثلين غليكول
			٢٠٠٠٠٠	بولي ايثلين منخفض الكثافه
			٩١٠٠٠	بولي ايثلين عالي الكثافه.
شركة الجبيل للبتروكيماويات	الجبيل	الايثلين	٢٦٠٠٠٠	بولي ايثلين منخفض الكثافه
الشركة السعودية للبتروكيماويات	الجبيل	الايثان	٦٥٦٠٠٠	ايثلين
(سابك/شل)			٢٩٥٠٠٠	ستيرين
قيد الدراسة:	الجبيل	الايثان	٥٠٠٠٠٠	ايثلين
سابك/داو٪ *			٦٨٠٠٠	بولي ايثلين منخفض الكثافه
			٣٠٠٠٠٠	ايثلين غليكول
			١٠٥٠٠٠	بولي ايثلين عالي الكثافة
سابك/سيلانيز تكساس ايسترن	الجبيل	الميثان	٦٥٠٠٠	ميثانول

*أعتقد أنه تم الغاء عقد هذه الشركة.

من استعراضنا للاهمية الصناعية والاستراتيجية لمدينتي الجبيل على ساحل الخليج العربي ولينبع على ساحل البحر الاحمر. نرى ان المملكة قد اختطت طريقاً مفاده أن التصنيع هو مفتاح التنمية، وأنه من المهام الاساسية المطروحة على الدولة وفي كافة القطاعات، ومن هنا كانت المهمات المطروحة على دور وأدوات التنمية في هذا البلد، حيث لايوجد بديل للتصنيع، وأن الاهداف المرسومة للتصنيع في المملكة تستهدف ــ كما تعرفنا حتى الآن على انها إعادة بناء وتحديث الاقتصاد الذي ظل يعتمد على سلعة انتاجية واحدة وهي مهددة بالنضوب آجلاً أم عاجلاً.

إن اختيار مدينتي الجبيل وينبع يستهدف أقطاب النمو كما تسمى في الفرنسية Poles de croissance والفعل ذو الآثار اللاحقة ولذلك فان الدولة السعودية من خلال المؤسسات والهيئات الصناعية فهي ــ الدولة ــ التي تقوم بدرس المشروعات وتخصيص المبالغ لها وتهيء الهياكل الارتكازية، وتدريب القوى العاملة كما أنها تدخل في مشاريع مشتركة مع رأس المال الاجنبي. كما أن الدولة السعودية تمسك بناصية القرار المتعلق بالصناعة، وأن إقامة الصناعات العملاقة والرائدة ــ التي ذكرنها ــ حتى الآن، كانت بمبادرة

الدولة، ولهذا رددت في هذا الكتاب وفي الكتب الأخرى، أن القطاع العام يظل هو القطاع القادر على خوض تجربة التصنيع بما يتوافر له من امكانيات مادية وخبرة لايستطيع القطاع الخاص الدخول فيها وإن توفرت له القدرات الرأسمالية، لسبب بسيط وهو أنه الأخير يبحث عن الربح السريع ولا يتحمل عنصر المجازفة.

ولنا أن نتصور لو أن الموضوع في التصنيع السعودي للقطاع الخاص لما كنا وجدنا.

- مصانع الحديد والصلب.
- المصافي العملاقة للتكرير.
- المصانع البتروكيمائية الضخمة.
- خط بترولايــن.
- المصانع الأخرى الكبيرة.
- التدريب والمعاهد التي تقوم بهذه المهمة لتكوين الاطارات الفنية على قيادة العملية التصنيعية المستمرة.

وباختصار نستطيع أن نؤكد ان الاتجاهات التنموية في المملكة قد أخذت جانب التصنيع والصناعة بهدف إيحاد القاعدة المادية القوية للنمو

الشامل. وأنه مع استكمال مشروعات الخطة الخمسية الثالثة، سوف تبدأ المشروعات الصناعية العملاقة باعطاء ثمارها، وقد بدأت بعض هذه المشروعات اعتباراً من نهاية عام ١٩٨٢م بالانتاج وخاصة:

- مصانع الاسمدة.
- مصانع البتروكيماويات.
- مصانع الحديد والصلب.

هذا وتتولى الهيئة الملكية[١] في الجبيل وينبع كافة مسئوليات تنسيق إنشاء وتشغيل التجهيزات الاساسية المساندة واللازمة لتشغيل المرافق الصناعية في هاتين المدينتين.

كما تقوم الهيئة بتوفير التجهيزات الاساسية اللازمة للصناعات الأولية، حيث تعد عملية تشييد التجهيزات الاساسية والتي تشمل على توريد الطاقة وتحلية المياه ومعالجة مياه المجاري وشبكات الاتصالات وشبكات الطرق الاساسية.

ومن بين أهداف الهيئة الملكية[٢] أيضاً في مدينتي ينبع والجبيل الصناعيتين يجري العمل على

(١) جريدة البلاد العدد ٧٢٥٤، ٣١ يناير ١٩٨٣م.
(٢) تحقيق مصور عن مدينتي الجبيل وينبع في مجلة المجلة العدد رقم ١٦٣ أول أبريل ١٩٨٣م.

تطوير المناطق السكنية الدائمة إلى جانب المناطق التجارية ومرافق الترفيه والخدمات ويأتي ضمن أهداف الهيئة الملكية تنويع الصناعات عن طريق تنفيذ خطة التجهيزات الاساسية اللازمة لتحويل هاتين المنطقتين إلى مناطق صناعية من الدرجة الممتازة.

الخاتمة

لقد قدمت في الاتجاه العام لخطة البحث عن الاقتصاد الوطني السعودي في هذا الكتاب، وأتوقع أن يكون في المستوى المطلوب، خاصة وأن التجربة السعودية في التنمية والتطور جاءت سريعة ومتدفقة وخلال فترة قصيرة من الزمن.

لذا فان نسب التطور التي رصدتها لمختلف الفعاليات والقطاعات جاءت ذات أرقام كبيرة، وهي تعكس حقائق بارزة عن هذا التطور.

وقد شمل التطور جميع القطاعات الاقتصادية سواء أكانت قطاعات انتاجية أساسية كما يقسمها الاقتصاديون وهما قطاعا الصناعة وقطاع الزراعة، أم كانت قطاعات تساعد في العملية الانتاجية لهذين القطاعين.

وقد كان الانفاق ضخماً بكل المقاييس على التنمية، وأن هذه الضخامة تجيء لكون المملكة العربية السعودية بلداً نامياً. وقد زاد من ضخامة هذا الاتفاق مايلي:

(١) ارتفاع أسعار السلع والتجهيزات في الدول الصناعية المصدرة لهذه الأدوات التي لابد منها لعملية التنمية.

(٢) تضاؤل القوة الشرائية للعملات الدولية وخاصة الدولار الذي تسوى به جميع الصفقات مع العالم الخارجي هذا التضاؤل نابع أصلاً من تفشي ارتفاع التضخم في العالم الصناعي وتوجه هذا التضخم نحو العملات العالمية الأخرى، كالجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي والمارك. وبالتالي العملات في الدول النامية المرتبطة أصلاً وفصلاً بالعملات العالمية هذه.

(٣) السياسة الاقتصادية والمالية للمملكة التي تقوم على مبدأ حرية التجارة، وحرية التحويل، ومايتبع ذلك من حرص على تنشيط الاقتصاد الوطني على طريق ترك الباب مفتوحاً لقوانين العرض، والطلب. وهذه قد تظل مجدية في ظل الوفرة فقط.

(٤) القدرة التمويلية والاستثمارية للمملكة والتي تحققت بفعل نمو عائداتها من النفط خلال السنوات الأخيرة.

(٥) رغبة الادارة الحكومية بالتحول عن طريق تنمية الموارد الاقتصادية وايجاد البدائل الرافدة للاقتصاد الوطني والخروج من دائرة تحكم البترول كمنتج رئيسي في الناتج القومي وبالتالي العائد الوحيد للدخل القومي، والسلعة الوحيدة من جانب الصادرات في العلاقات التجارية مع العالم الخارجي.

(٦) قدرة الاقتصاد السعودي على الاستيعاب، لأنه الاقتصاد الذي كان يفتقد لاشياء كثيرة سواء كانت تتعلق بالقطاعات المنتجة أم بالقطاعات التي تساعد في العملية الانتاجية أم في القطاعات الخدمية.

وقد استطاعت الجرعات المتوصلة لسياسة الانفاق هذه من تحقيق نتائج هامة وبارزة خاصة في قطاعات المواصلات والصحة والتجارة والتعليم والاسكان ولازلنا بانتظار النتائج الأكثر أهمية في قطاعات الصناعة والكهرباء والزراعة.

ويقينا فاننا لانبتعد عن الحقيقة، حينما نقول إن هذا الاقتصاد قد حقق انجازات هامة

ومازال أمامه انجازات أخرى، يجب متابعتها وخاصة من خلال الآتي:

(١) النتائج المطلوبة على مستوى إيجاد نسبة عالية من مساهمة القوى العاملة الوطنية وعلى كافة المستويات لادارة وتشغيل الاقتصاد الوطني. إذا بعد مرور أكثر من عشر سنوات لازلنا نرى أن المملكة مستوردة للعمالة بكافة تصنيفاتها.

(٢) تطوير الادارة بشكل يتزامن مع التحولات الكبيرة التي طرأت على الاقتصاد الوطني. وهذا يتطلب التركيز على تطوير المرحلة الاقتصادية الاجتماعية الثقافية بشكل يجعل من هذا التطوير فيه وضوح كاف لاستقطاب القوى الفاعلة في هذه الادارة القادرة على اتخاذ القرار ومتابعته بما يخدم أهداف رفع الكفاءة وتحقيق الاهداف.

(٣) العمل على رفع الاداء والانتاجية للقوى العاملة المحلية بشكل يضمن الانطلاق البناء نحو استمرارية المحافظة على النمو داخل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي في مجمل الاقتصاد الوطني. وإن تطوير الاداء والانتاجية

يتطلب إحداث تحولات في فهم طبيعة التركيب الاجتماعي واطلاق مبدأي الحوافز المعنوية أولاً ثم المادية، وعدم الاذعان للقوى المعيقة للتطور في سياق العملية الانتاجية. ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب.

وباختصار نستطيع القول إن التنظيم الاداري والاجتماعي يظل العنصر الهام في ادارة وتشغيل الاقتصاد الوطني بالاضافة للخبرات التقنية والمالية والاقتصادية.

المراجع

أولاً : الكتب :

(١) الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ الصادرة عن وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية.

(٢) الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ الصادرة عن وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية.

(٣) الخطة الخمسية الثالثة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٥ الصادرة عن وزارة التخطيط بالمملكة العربية السعودية.

(٤) تحديد الدخل في صناعة البترول تأليف الدكتور عبد الهادي طاهر لعام ١٩٦٨م صادر عن دار الترجمة والنشر لشئون البترول ــ بيروت.

(٥) استراتيجيات التنمية والبترول تأليف د. عبد الهادي طاهر صدر عام ١٩٧٠م من الدار السعودية للنشر والتوزيع.

(٦) أساليب التخطيط والميزانية والمتابعة من تأليف اللواء الركن يوسف عبد السلام السلوم معهد الادارة العامة.
(٧) التخطيط والتنمية الاقتصادية من تأليف د. أحمد الصباب صادر عن دار عكاظ للطباعة والنشر بجدة.
(٨) الحضارة تحد من تأليف د. محمود محمد سفر، الكتاب العربي السعودي أصدرته تهامه.
(٩) التنمية وجهاً لوجه من تأليف الدكتور غازي القصيبي، الكتاب العربي السعودي اصدرته تهامة.
(١٠) النفط والتنمية الشاملة في الوطن العربي من تأليف حسين الشرع الناشر دار العلوم بالرياض ١٩٨٣م.
(١١) التطور الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ومستقبل التنمية من تأليف حسين الشرع الناشر دار العلوم الرياض ١٩٨٣م.
(١٢) التخطيط والبرمجة الصناعية من تأليف د. محمود أحمد الشافعي مجموعة محاضرات القيت في معهد التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدمشق إشراف الأمم المتحدة ١٩٧٣م.

(١٣) تقرير مؤسسة النقد الصادر عن مؤسسة النقد لعامي ١٩٨٠، ١٩٨١م.

(١٤) النقود والبنوك من تأليف الأستاذ محمد عزيز كتاب جامعي (جامعة بغداد).

(١٥) الكتاب الاحصائي السنوي الصادر عن مصلحة الاحصاءات العامة وزارة المالية لاعوام ١٩٨٠، ١٩٨١م والمؤشر الاحصائي.

ثانيا : النشرات والدوريات والصحف :

(١) نشرات البنك الدولي للانشاء والتعمير.
(٢) التمويل والتنمية من اصدارات صندوق النقد الدولي.
(٣) مجلة المستقبل العربي (مجموعة أعداد).
(٤) جريدة الرياض (مجموعة اعداد الملحق الاقتصادي والسياسي).
(٥) عالم التجارة تصدر بالعربية عن مؤسسة جونستون في ايرلندا.
(٦) مجلة عالم الاقتصاد والاعمال. لندن تصدر بالعربية.
(٧) تقرير الهيئة الملكية للجبيل وينبع ١٩٨١م.
(٨) تقرير مؤسسة صوامع الغلال ١٩٨١م.

مطابع الفرزدق التجارية - الرياض

المعذر	٤٨٢٤٩٨٣
	٤٨٢٤٨٦٥
الملز	٤٧٨٨٥١٠



صدر عن

الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون

إدارة الثقافة

هاتف : ٤٧١٩٠٥٩

ص.ب ٢٦٥٩ - الرياض